

Saudi Arabia: 2022 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report

لَقِيْر لُقْطَرِي رَقْم 22/274
لِلْأَصْدَاقِ عَنْ صَنْدُوقِ الْإِقْدَادِ لِدَوْلِي

الطبيب عوبيّة السعيدية

مشاورات لمادة لرباع ل عام 2022 – المي ان الصخي وقت ير

أغسطس 2022

الخبراء؛ ورفق العملومات

طبقاً للمادة الاربعة من التشريع قتل أي شخص صردوق اللقد الذي يجري الصردوق فإش استثنائية من عمل البلدان الالخص اعلی بل اس سنو وفي حال عادة. في إطار مشاورات المادة الاربعة في عام 2022 عمل كل كة قال عربي فالس عوي، ص درت ال وخلق التالي قض من هذه المجمع ال وخلق:

- **بي انص غني** يتضامن من ملخصا الدراء أعضاء المجلس التنفيذي كمالبلدو هفي لافؤشة التي أجريت بتاريخ 27 يوليو 2022 حول تقرير خبراء الصندوق الصادرفي مقام مشاورات المادة للربعة معالملك ةل عربي ةالس عوي ة.
- **تقرير لخبراء** الذي أعد فريق من خبراء الصندوق ال طال عال المجلس التنفيذي في جلسة لافؤشات ال و ع ق د ق ي 27 يوليو 2022، عقب لافؤشة ال و ع ق د ق ي 7 يوليو 2022 حول مصطف التطورات والسياسات القضاية. قد لنت كمل تقرير لخبراء غني 14 يوليو 2022، ليق ادا لى ال و ع ق د ق ي التباحة ق ت اجراء م ذ ه ل افؤشات.
- **مرفق لمل و م ا ت** ال ذى أعده خبراء الصندوق.

بقصد درت الوثيقة التالى قبش كل فصل:

تقري لقضلى الـمـتـقـارة

وطبق البيروني الصرن دوق بش أن الشفهي جي جوزفيتي إير خراء الصرن دوق وغيره من الوثائق الشهيرة حذفت إلى موات التي تشر على السوق ولم تفصح عن اليرلات تبصيرة حولة إلى المباش أن البيروني.

هي لمن ال حصول على نسخ من هذا التقرير ربحا اسل قال عوان التلى:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

مؤلف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بی دالکترون: publications@imf.org فترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دوال را أمولى لى خة ال مطبوعه

صندوق النقد الدولي
وثلنطن لعاصمة

المجلس التنفيذي ذي النختم مشاورات لمناقشة اربع عقود عام 2022 مع لمؤك كل عوي قيس عودي

واشنطن لاعصمة - ١٧ يولي و 2022: اختتم المجلس الاقتصادي لصدف الدول يفف 27 يولي و 2022 مش اورات الامدة الربعة ال عام 2022 م العمل لكة ال عري لل س عوي ة.

فيش هدف قصير المدى لم يكتفِ القائمون على العمل من أجل الركود الناجمة عن الـ جائحة. قد ساهم العمل القديم من خلال اللجوء إلى حلول وللمضي قدماً، وزخم الإصلاحات في إطار رؤية 2030، إلى جلب ارتفاع أسعار النفط، وزيادات في التكاليف، فسيؤدي إلى ارتفاعات في التكاليف، وبالتالي إلى ارتفاع أسعارها، وتزويد قوة الإصلاحات وتحسين مركزها في السوق العامة واللامركزية لا تزال جارية لم تكن.

تأسس م عدل الن مدلك لي بالق وقي عام 2021، مي ثلغ 3,2%، فروع اعلى وج هال خص و ص ب ق ع اش الق طاع غير الف طي سبدع من اقصاع م عدل ت ت و ظي ف الق وى الع ا م ل ل س ع و ية، وري ادة م ش ا ر كة ال م رأة ف حى وج ه ل ا خص و ص. ه ي ق ع ا ن ي س ج ل م عدل الن م و ت ل ف ا ع ا م ل ح و ظ ا ل ي ص ل ا لى 7,6% ف ي عام 2022 ف حى ل ا ر غ م م ت ش ي ل ل س ي ا س ا ل ن ق ية و ال ض ب ط ا ل ل ي و ت د ع ي ا ت ل ا ح ر ب ف ي ا و ك ن ل ي ا ع لى ا ق ت ص ا د ا ل م ل كة ا ل ت ي ا ل ت ز ا ل م ح د و دة ف حى ا ل ن. و ع لى ا ل م دى ا ل ت م س ط، م ن ا ل ت ح ق ع ا ن ت س ا ر ع و ت ي رة الن م و ت ي جة ج ن ي ث م ا ر ا ل ع م ل ا ل ت و ص ل ف حى ف ي ذ ج د و ل ا ع م ا ل ا ل ص ا ل ح ا ت و ا ل س ت ر ي ن ي ج ي ا ل و ط ية ا ل س ت ث م ا ر و م ش ا ي ع ص ر ن د و ق ا ل س ت ث م ا ر ا ت ا ل ع ا مة.

قد استمر انخواء معدلات التضخم، حيث سجلت 3,1% في عام 2021 مع انشغال شيفتة فترة الاساس للريجنج عن زيادة الضريبة القياسية الضريبة في منتصف عام 2020. بالنظر الى النقص في الاساس المحدود السعر انخفض الى اسفل عالى في الاسواق المالية على الاسعار المحلية ولا يزال يتوقع ان يسهل في انخواء التضخم وعدم يتعدى 2,8% في عام 2022، وتفضل رغم من بعض الضغوط التضخمية المتوقع في منتصف عام 2021. مع انشغال شيفتة فترة الاساس للريجنج عن زيادة الضريبة القياسية الضريبة في منتصف عام 2020. بالنظر الى النقص في الاساس المحدود السعر انخفض الى اسفل عالى في الاسواق المالية على الاسعار المحلية ولا يزال يتوقع ان يسهل في انخواء التضخم وعدم يتعدى 2,8% في عام 2022، وتفضل رغم من بعض الضغوط التضخمية المتوقع في منتصف عام 2021.

والتزال البن وفستقت عجم ستيو اتجيدة من رأس المال الي سبوله، كم اش مد عام 2021 فتعاش اتي في مستتيوات لبحية التي تراجعت لتناء جلائح الوفي د- 19 - نتي جفح س نص افي موامش أسع ال فائدة. وق ستلوع العثم ان المقدم للقطاع الاخ اصرفي 2021 نسب تق دره 15,4 %، فهو علي أس اسبيل قروض العقاري قوق روض لامش ات الصخرة والتجسطة. وتقت أسواق المال في س عوي ظفرفي وحلة بة لخرة من ال عام لا جاري، رغم ان عك اس مس ار لا جلب الخبر من هذه الطفرة على مدار لش هي ن المضهي ن تماشي ام الى تطورات ال على ال خيرة.

وكانت نسبة رصيد الدفعة العامة لكل يبحر وولي 9 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليحصل العجز إلى 2,3% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، وهو ما يرجع إلى زيادة كل من الإيرادات الضريبية والطرادات الضرائب غير الضريبة نتيجة استمرار

1. تنص المادة الرابعة من قانون قتل سياسي من دولتي قطر والدولة على إجراء مقاضاة استثنائية مع اللذان أُلغى عنهما الاعتراف بالعداوة على أساس سنوي. حقوق
فريق من خبراء الصليب الأحمر وقبيل إقرار القانون اعترضوا، وجماعا على دول المقصاية ولم يلقوا بالزمه، وإجراء مقاضات مع المي وولعين الوسيعين حول التطورات
والبريات القصاص في هذا الجدد بعد العودة إلى قرر الصرب في عدم لاضر اعتراف ليشكل للبريات مقاضات المي لجلس للقي ذفي هذا لخصوص.

التي عاشها القطاع المصرفي وتُدرَس كإمالة من فروع مصرفية القيمة الضخمة التي بقيت في منتصف عام 2020 للبيئة التي لم تكن متوقعة. إلى 15%.

وأدى ارتفاع أسعار النفط ونزول أسعار الذهب إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما أجبر البنوك على خفض أسعار الفائدة. من إجمالي الناتج المحلي، حيث تجاوزت الصادرات التي لم تدفع قبل النفط لواردات التكاليف والتفقات الخارجة للقيمة من حيث العملات الأجنبية. ورغم زيادة التحويلات من قبل البنوك، فإن ظل عدم استيعابها من إجمالي الناتج 22 شهرا من لواردات في عام 2021، ومن المتوقع أن يتوسع معدل نمو القيمة في مصر لتزيد على معدلات الصادرات النفطية في المدى المتوسط.

وتسبب المخاطر المالية لقطاع التأمين في ظل ارتفاع أسعار التأمين، سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع أسعار التأمين. وأدى ارتفاع أسعار النفط، أوزيادة إنتاج النفط مجددا، إلى المزيد من التضخم في أسعار. وفي المقابل، فإن أسعار النفط العالمية قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

قائمة لمجسسل في ذي 2

تتبع المديرون الفنيون مع بلز الزيادة التي يتص في هتقيم خراجا من دون. ويرجع بالقطاع المصرفي مع ذلك التناقص الذي تشهده المملكة، وباتجاه التضخم، وفي المقابل، فإن أسعار النفط ونزول أسعار الذهب إلى ارتفاع أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

وأعرب المديرون عن ترحيبهم بالتزام الحكومة بالسياسة المالية. وسيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

ورحب المديرون بزيادة أسعار الفائدة، وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وبسبب ارتفاع أسعار النفط، فإن أسعار النفط قد انخفضت، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق من خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي. هذا التقرير لا يمثل رأي صندوق النقد الدولي، بل هو مجرد معلومات. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

وأعرب المديرون عن ترحيبهم باستمرار صالة القطاع المالي والدور المركزي القوي للبنك المركزي. ورحبوا أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ إصلاحات النظام المصرفي، وخصوصا على مستوى تنفيذ التدقيق الوقائي لمخاطر الائتمان حسب الاقتضاء بمفهوم المخاطر الناجمة عن زيادة الإقراض العقاري، وعلى استمرار لاج مودلتين في إطار لفحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتفق المديرون على أن يطوروا الصناعات المالية والمصرفية التي لا تزال للنظام أنسب للملكة نظر إلى لملها الاقتصادي.

وقال المديرون لخدمة المملكة على التل قدم التغيير الذي أحرز في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات المالية الطموحة. ورحبوا بتجربة الإصلاحات المصرفية سوق العمل، والسريما حضافق سبب مشاركة القوى العاملة، وخصوصا في مستوى العمل في هذا الصدد. وأشار المديرون بأهمية تبذل المزيد من الاج مودلتين في التنفيذ وفي أخال عمل، فتجعي عسيتت ارات القطاع الخاص، وتعزز الفعالية، والتصدي لفساد. ورحبوا بجاغفي مبادر ل س عوي ال خضراء من التزامات ل كوي طموح ل مواج ه ق تغي ر الم ناخ وأعربوا ع تطلع م إل إل خطوات التي حثت ه المبادر قفي سي ل ت تحق ق ألف ه ا. وكذا ل مديرون ك ل ك على أهية م ط ل ل ال عمل على تح س رين ج و دة ل ل ي ل ل ات و ن ي ا د ت و ق ر ه ا.

ومن التمتع إجراء مشاورات ل م ا دة ال ر ب عة ل ق ا د مة م ع الم ملكة ل ع ر ي ل ل س ع و ية ل ك ي أ س ا س ل د و رة ال ع ي ا ية ل ل ل غة 12 ش م ر ا.

لدى ملكة للبحر في الس عوي ة: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2023 – 2020				
تعداد السكان: 34,1 مليون نسمة (2021) حصة العمل: 9992,6 مليون وحدة تقوس حسب خصة (2,10% من المجموع) أهم المنتجات والصادرات: النفط والمنتجات النفطية (73%) أهم أسواق التصدير: آسيا والولايات المتحدة وأوروبا				
توقعات 2023	توقعات 2022	2021	2020	
3,7	7,6	3,2	4,1-	الناتج
3,8	4,2	4,9	2,5-	نمو إجمالي الناتج المحلي نمو إجمالي الناتج المحلي غير الفطري
2,2	2,8	3,1	3,4	البنوع نقص في مؤشرات المعيشة (متوسط، %)
32,0	31,8	30,9	29,6	مالية الحكومة المركزية
27,1	26,4	33,2	40,8	الإيرادات (% من إجمالي الناتج المحلي)
4,9	5,5	2,3-	11,2-	الخصومات (% من إجمالي الناتج المحلي)
24,5	24,3	30,0	32,4	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
22,0-	24,8-	29,0-	37,6-	الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي) الرصيد المالي غير المتطلب للصادرات النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي غير الفطري)
7,6	8,5	7,4	8,3	القيود والقيود
12,8	13,4	15,4	14,0	القيود المتبقية (%) القيود المتبقية للقطاع الخاص (%)
13,8	17,2	5,3	3,2-	موازنات الميزانية
0,8	0,8	2,3	0,8	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
26,8	25,3	22,1	25,3	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
29,0	28,5	34,4	33,8	السياسة المالية (% من إجمالي الناتج المحلي) الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	4,8	0,9	1,0	سعر الصرف سعر الصرف الفعلي (تغير % ²)
...	6,0	6,9	7,4	معدل البطالة
...	10,1	11,0	12,6	البطالة (% من مجموع القوى العاملة) ² البطالة (% من مجموع القوى العاملة) ²
المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، توقعات خبراء صندوق النقد الدولي. ¹ الواردات من السلع والخدمات. محاسبته عام 2022 تمحسب التوقعات المحدثة للبيانات المتاحة.				

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢

١٤ يوليو ٢٠٢٢

أهم القضايا

السياق: تشهد المملكة العربية السعودية تعافيا قويا في الوقت الحالي من حالة الركود الناجمة عن الجائحة. ويتيح ارتفاع أسعار النفط فرصة لتسريع وتيرة الإصلاحات القوية التي يجري تنفيذها في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الآفاق والمخاطر: يُتوقع أن يسجل النمو ارتفاعا ملحوظا هذا العام، مدفوعا بزيادة إنتاج النفط واستمرار التعافي القوي في القطاع غير النفطي، كما أمكن احتواء التضخم بالرغم من ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأولية. وعلى خلفية استمرار إنتاج النفط، سيساهم ارتفاع أسعار النفط عن مستوياتها المتوقعة سابقا وتنفيذ الإصلاحات القوية في دعم النمو غير النفطي على المدى المتوسط. وتحيط بالآفاق الاقتصادية احتمالات متوازنة.

ويُتوقع أن يسجل **المركز الخارجي** تحسنا ملحوظا. ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي هو النظام الأنسب للمملكة في ظل هيكلها الاقتصادي الحالي.

سياسة المالية العامة: يُتوقع أن تتجاوز نتائج المالية العامة لعام ٢٠٢٢ الموازنة، ولا تزال سقوف الإنفاق المقررة في إطار المالية العامة متوسط الأجل ملائمة لدعم مسار التصحيح المالي مع السماح في الوقت نفسه بزيادة الإنفاق الاجتماعي الموجه. وينبغي استمرار جهود الضبط المالي من خلال تعبئة الإيرادات غير النفطية، وإصلاحات أسعار الطاقة، ومواصلة الإصلاحات المالية الهيكلية التحولية التي بدأ تنفيذها بالفعل في إطار رؤية ٢٠٣٠. وسيساعد تنفيذ قاعدة مالية في دعم ركائز المالية العامة على المدى المتوسط. ومن شأن بناء إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم أن يساعد الحكومة في تقييم موقف المالية العامة ومركزها في المملكة.

القطاع المالي: يواجه النظام المالي الكلي مخاطر محدودة، وإن كان من المهم مواصلة العمل على تحسين الإطار التنظيمي للقطاع المالي في المملكة.

الإصلاحات الهيكلية: تم اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص عمل في القطاع الخاص. ولدعم بناء اقتصاد أكثر خضرة وشمولا، تتضمن الأولويات المضي قدما نحو زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، وضمان اضطلاع صندوق الاستثمارات العامة بدور تحفيزي من خلال مختلف مشروعاته، وتعزيز الحوكمة، وتفعيل مبادرة "السعودية الخضراء".

اعتمد هذا التقرير

زين زيدان

وديليا فيلكوليسكو

عُقدت المناقشات في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٣ مايو إلى ٦ يونيو ٢٠٢٢. وضم الفريق أمين ماتي (رئيس الفريق) وجيروم فاكر وسيدرا رحمان وفوزان فريد ونور الدين عبيدي (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وفلايان مورو (من إدارة المالية). كذلك انضم إلى البعثة زين زيدان (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) لحضور عدد من الاجتماعات الافتتاحية، كما شارك جهاد أزور (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية. ورافق البعثة محمد أحمد الراشد المدير التنفيذي المناوب للممثل للمملكة العربية السعودية، كما حضر عبد الله بن زرعه المدير التنفيذي للممثل للمملكة العربية السعودية الاجتماعات الختامية. والتقى الفريق بمعالي وزير المالية الأستاذ محمد الجدعان، ومعالي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك محافظ البنك المركزي السعودي "ساما"، ومعالي وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ومعالي وزير الاستثمار الأستاذ خالد بن عبد العزيز الفالح، والدكتور فهد تونسي المستشار بالديوان الملكي السعودي والأمين العام لمكتب الإدارة الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠، ولفيف من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين من مجلس الشورى والقطاع الخاص والأكاديميين. وقدم كل من أوليفيه بادوفون (من إدارة شؤون المالية العامة) وإستر جورج وتيان زانغ (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم من المقر الرئيسي للصندوق، بالإضافة إلى مساهمتهم في إعداد التقرير.

المحتويات

٤	خلفية
٥	آخر التطورات
٩	الآفاق والمخاطر
١٤	السياسات
١٤	ألف - سياسة المالية العامة
٢٢	باء - السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف
٢٣	جيم - سياسات القطاع المالي
٢٦	دال - الإصلاحات الهيكلية
٣٢	هاء - قضايا إحصائية
٣٢	تقييم خبراء الصندوق
	الأطر
١٣	١- تداعيات الحرب في أوكرانيا على المملكة
١٩	٢- شبكات الأمان الاجتماعي
٣١	٣- مبادرة السعودية الخضراء

الأشكال البيانية

- ١- جائحة كوفيد-١٩ والمؤشرات الاقتصادية قصيرة الأجل ٣٥
- ٢- إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي ٣٦
- ٣- نتائج النمو والمالية العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين ٣٧
- ٤- تطورات التضخم والأسواق المالية ٣٨
- ٥- التطورات النقدية ٣٩
- ٦- تطورات القطاع الخارجي ٤٠
- ٧- تغير المناخ ٤١
- ٨- تطورات سوق العمل ٤٢
- ٩- تطورات قطاع العقارات ٤٣
- ١٠- أسعار النفط - سيناريو تجاوز التوقعات والتطورات السلبية ٤٤

الجدول

- ١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ ٤٥
- ٢- عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٩-٢٠٢٧ ٤٦
- ٣- ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٧ ٤٨
- ٤- المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٧ ٤٩
- ٥- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢١ ٥٠

المرفقات

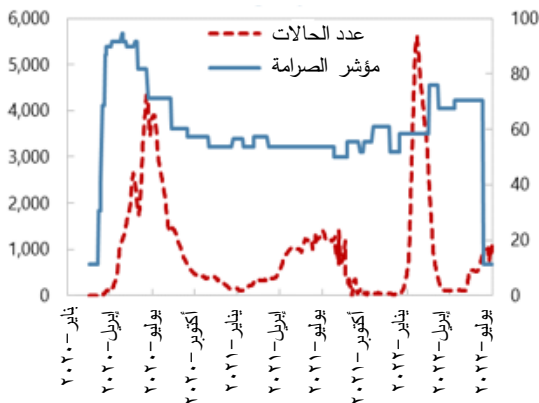
- الأول: حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١ ٥١
- الثاني: تطورات التضخم وتحليل انتقال آثار العامل الخارجي ٥٢
- الثالث: مصفوفة تقييم المخاطر ٥٩
- الرابع: دعم الطاقة في المملكة العربية السعودية ٦١
- الخامس: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين ٦٨
- السادس: تقييم القطاع الخارجي ٧٠
- السابع: التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧ ٧٢
- الثامن: التنوع في المملكة العربية السعودية ٧٤

خلفية

١- يشهد اقتصاد المملكة تعافيا قويا في الوقت الحالي من حالة الركود العميق الناجم عن الجائحة. فقد نجحت المملكة في التعافي سريعا وتحقيق معدلات نمو أكثر استدامة نتيجة الدعم المقدم من خلال السيولة والمالية العامة الذي تجاوز أو ضاهى مستواه في الاقتصادات الصاعدة بمجموعة العشرين، وزخم الإصلاحات، وارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه. وبفضل معدلات التطعيم المرتفعة، انحسر انتشار الموجة الأخيرة من سلالة أوميكرون المتحورة من فيروس كوفيد-١٩ سريعا، مما سمح للحكومة برفع القيود عن الحركة المحلية والسفر الدولي. ولا تزال الندوب الاقتصادية محدودة، كما أدى ارتفاع معدلات مشاركة المواطنين في القوى العاملة إلى موازنة التحولات التي شهدتها سوق العمل نتيجة خروج العمالة الوافدة في ذروة موجة كوفيد-١٩.

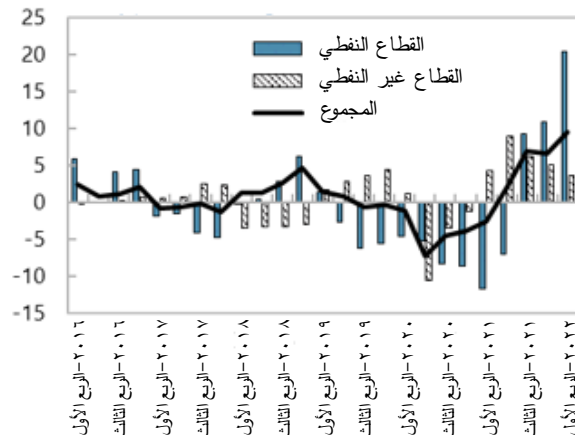
المملكة العربية السعودية - السياق الاقتصادي

عدد حالات الإصابة بكوفيد ومؤشر الصرامة



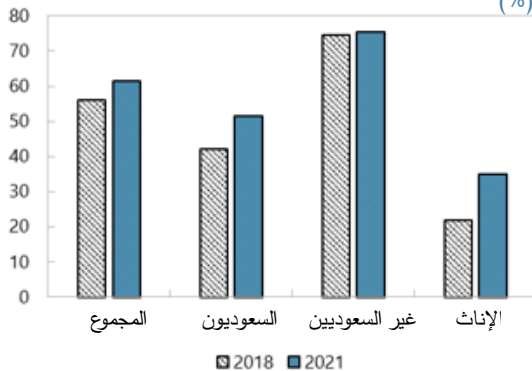
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٦ - الربع الأول ٢٠٢٢

(التغير % على أساس سنوي)



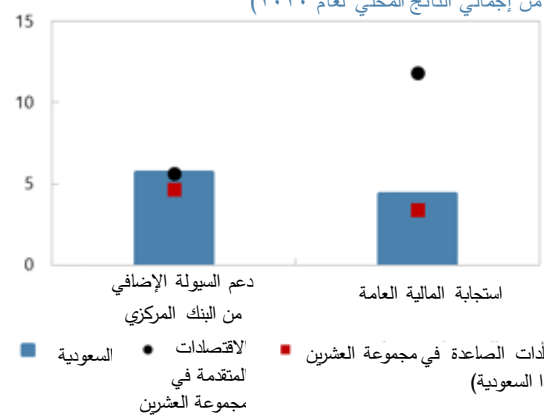
معدلات المشاركة في القوى العاملة

(%)



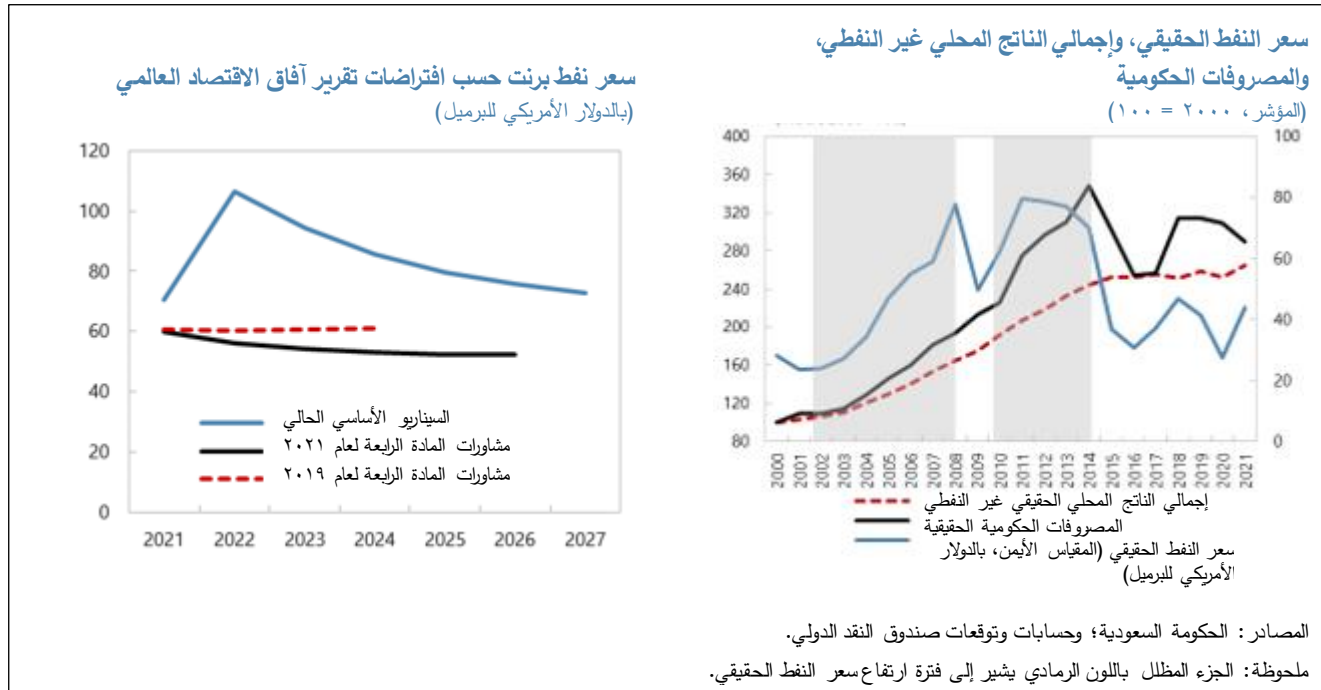
دعم السياسات

(من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠)



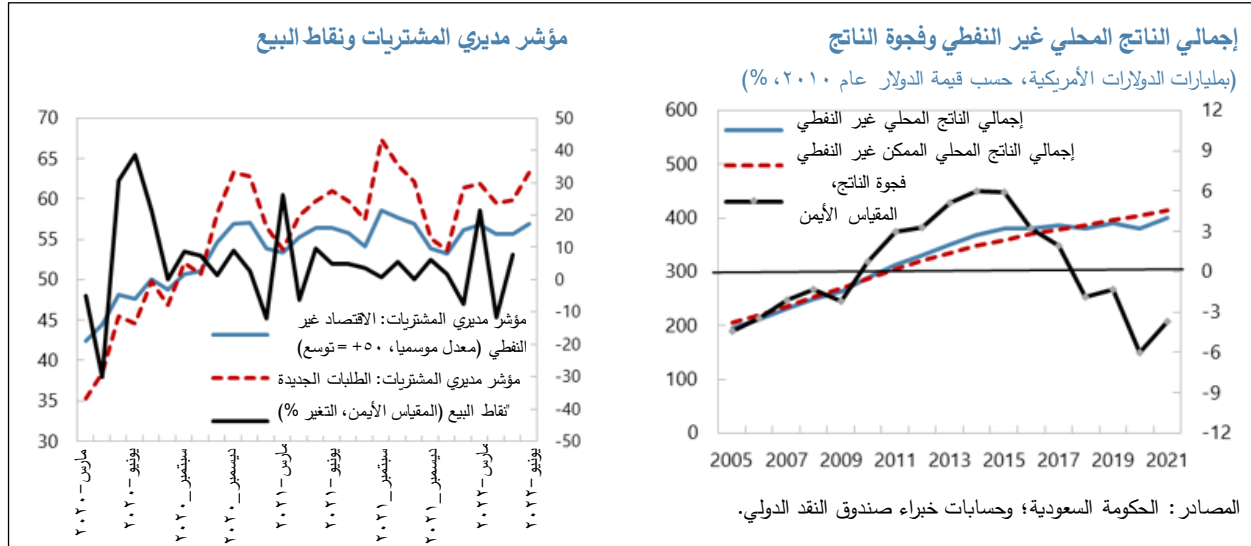
المصادر: الحكومة السعودية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢- وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية مجدداً، وإن كان من غير المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إبطاء وتيرة الجهود التي تقوم بها المملكة لمواصلة تنويع أنشطتها الاقتصادية أو انعكاس مسارها. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط التي تتجاوز كثيراً التوقعات السابقة على المدى المتوسط، فإن تنفيذ سياسات تهدف إلى فتح الاقتصاد وتنويعه وفق "رؤية ٢٠٣٠" - بدعم من استراتيجية الاستثمار الوطنية - سيساعد على تجنب مسايير الاتجاهات الدورية التي اقترنت بدورات الانتعاش والركود السابقة المرتبطة بالنفط. كذلك يعكس تنفيذ أحدث التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة هذه الجهود - التي استفادت أيضاً من المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي (المرفق الأول).

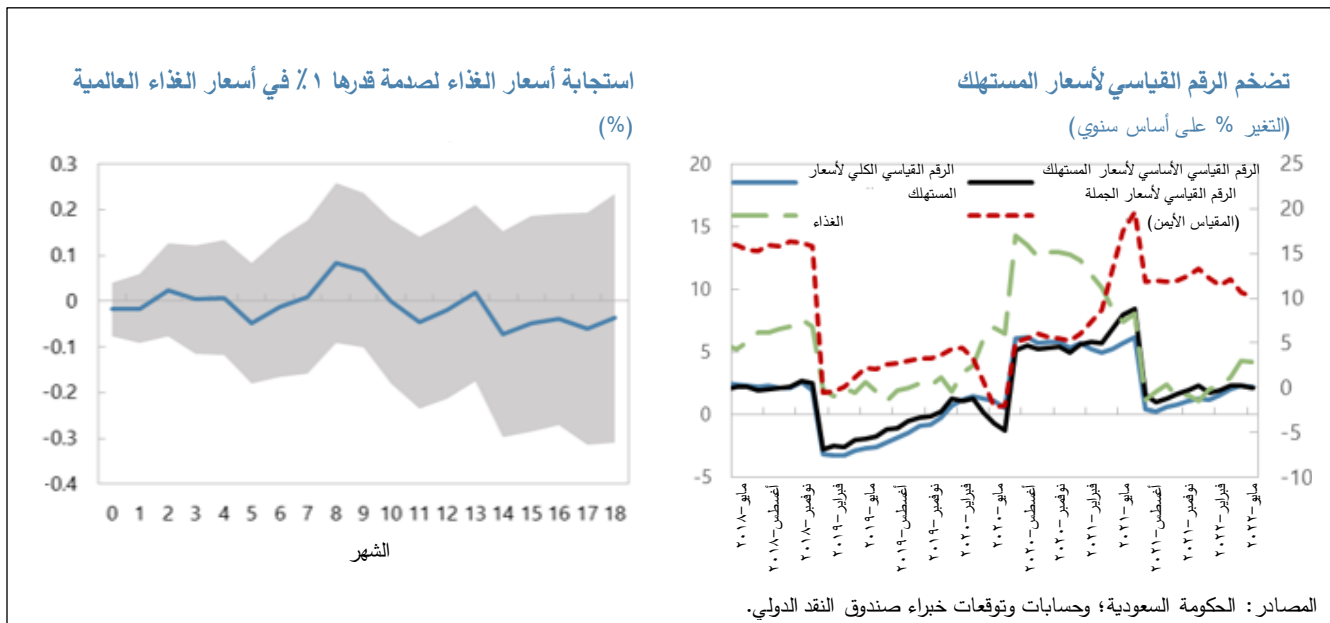


آخر التطورات

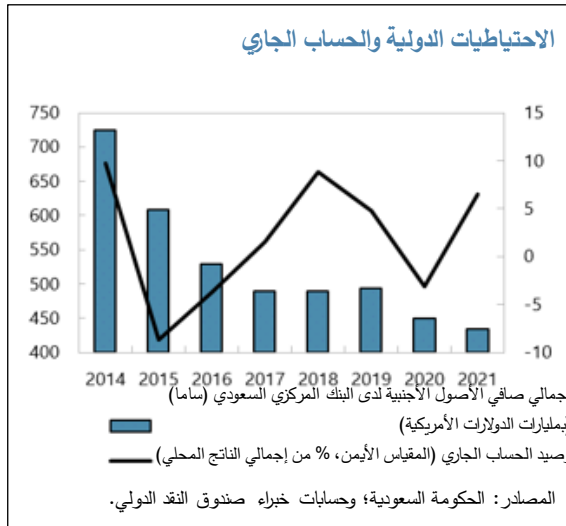
٣- يستمر التعافي في عام ٢٠٢٢ مدفوعاً بزخم دوري قوي. وأدت التدابير السريعة والحاسمة التي تم اتخاذها مع بداية الجائحة إلى تعاف في النشاط غير النفطي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ استمر في عام ٢٠٢١ (الشكل البياني ١ والشكل البياني ٢). فقد سجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي نمواً قدره ٤,٩٪ عام ٢٠٢١ - مدفوعاً في أغلبه بنشاط التجزئة (بما في ذلك التجارة الإلكترونية)، والتجارة والصناعة التحويلية، بينما ظلت مستويات الإنتاج النفطي ثابتة نسبياً نظراً لأن الزيادات التي شهدتها النصف الثاني من عام ٢٠٢١ لم تكن كافية لموازنة الانخفاض في الإنتاج الناجم عن تباطؤ الطلب العالمي في عام ٢٠٢٠ وأوائل عام ٢٠٢١. ولا تزال المؤشرات عالية التواتر - ومعدلات النمو التي سجلت ٩,٩٪ على أساس سنوي مقارنة في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ - تعكس حتى الآن تعافياً قوياً. ونتيجة لذلك، تراجع معدل البطالة في المملكة إلى ١٠,١٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢ - وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١,٦ نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢١ يرجع أساساً إلى زيادة معدلات توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، ولا سيما بفضل مجموعة من المبادرات الفعالة (راجع أدناه) الهادفة إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.



٤- وقد أمكن احتواء تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك حتى الآن، ولكن الضغوط التضخمية تتزايد على ما يبدو (المرفق الثاني). فقد بلغ متوسط التضخم ٣,١٪ في عام ٢٠٢١ وظل منخفضاً منذ منتصف ذلك العام، حيث تلاشى تأثير سنة الأساس الناتج عن ارتفاع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام ٢٠٢٠، وذلك بالرغم من بعض الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء والبنزين، مما أدى إلى تحديد سقف لأسعار البنزين المحلية في يوليو ٢٠٢١. وما يفسر بقاء التضخم منخفضاً عند مستوى ٢,٢٪ (على أساس سنوي) في مايو ٢٠٢٢ هو محدودية انعكاس أسعار الأغذية والسلع الأولية في الأسواق العالمية على الأسعار المحلية، نظراً لدعم الأسعار إلى حد ما، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، إلى جانب ثبات الإيجارات (التي تمثل حوالي ٢١٪ من سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك). ومع ذلك، يشير تضخم أسعار الجملة ثنائي الرقم وتزايد أسعار السلع الأولية، واستمرار زيادة تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية إلى ارتفاع التضخم في الجزء الأخير من عام ٢٠٢٢.



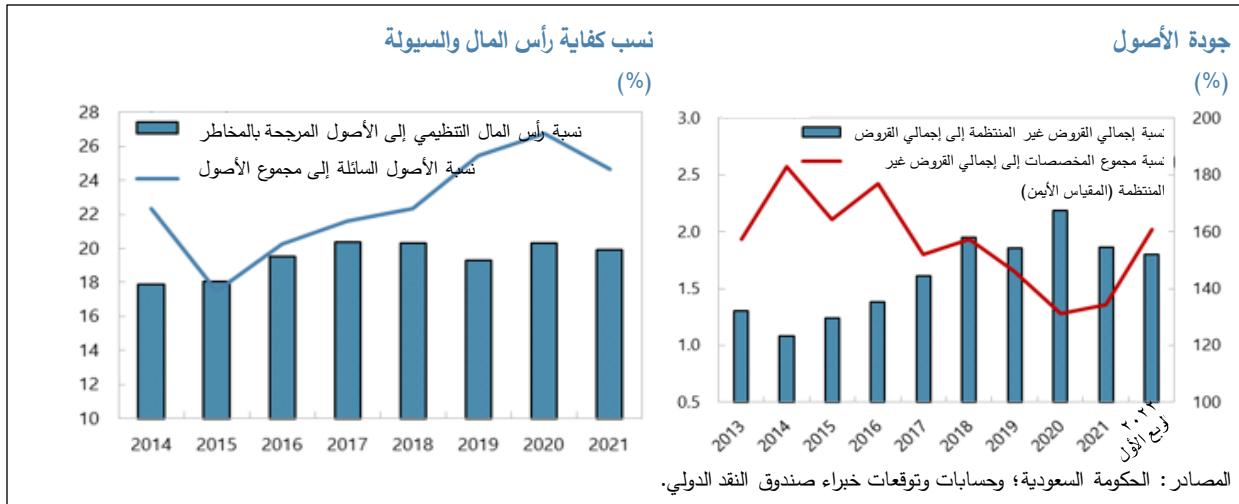
٥- وتحسنت أوضاع الحساب الجاري بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي. فقد سجل الحساب الجاري فائضا قدره ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١، حيث تجاوزت



الصادرات القوية المدفوعة بالنفط الواردات المتنامية والتدفقات الخارجة الكبيرة من تحويلات العاملين. وبينما ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية بمقدار ١,٧ مليار دولار أمريكي، تراجع صافي الأصول الأجنبية بمقدار ١١ مليار دولار أمريكي، وهو ما يرجع أساسا إلى زيادة الخصوم الأجنبية، حيث بلغ مركز صافي الأصول الأجنبية ٢٢,١ شهر من الواردات (مقابل ٢٥,٣ شهر عام ٢٠٢٠).^١

٦- ولا يزال النظام المصرفي محتفظا بصلابته. وتتمتع البنوك بمستويات جيدة من السيولة ورأس المال. وبالنسبة لمستويات الربحية - التي تراجعت خلال جائحة كوفيد-١٩ - فقد تحسنت بقوة خلال عام ٢٠٢١ مع بدء تعافي هوامش الفائدة الصافية. وقد استمر نمو الودائع،

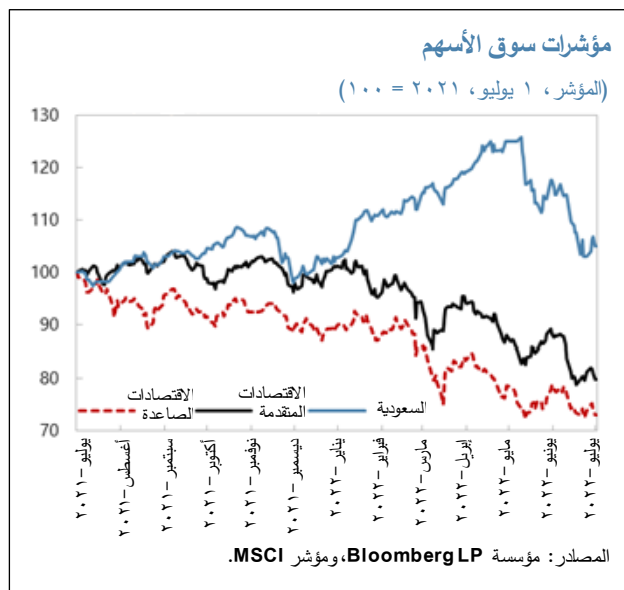
بينما ارتفع الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص بنسبة ١٣,٩٪ (على أساس سنوي) في مايو ٢٠٢٢ مدفوعا في الأساس بالإقراض العقاري وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة - التي لا تزال منخفضة، حيث بلغت ١,٨٪ في نهاية مارس ٢٠٢٢، بينما تجاوزت المخصصات ١٦٠٪ - فلم تسجل أي ارتفاع على الإطلاق حتى بعد انتهاء برنامج تأجيل مدفوعات القروض الذي تم تنفيذه بهدف تقديم الدعم في مواجهة كوفيد-١٩ وألغى تدريجيا في مارس ٢٠٢٢ (٣٪ من إجمالي الناتج المحلي). كذلك تم تمديد العمل ببرنامج "التمويل المضمون" الذي يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) حتى مارس ٢٠٢٣.



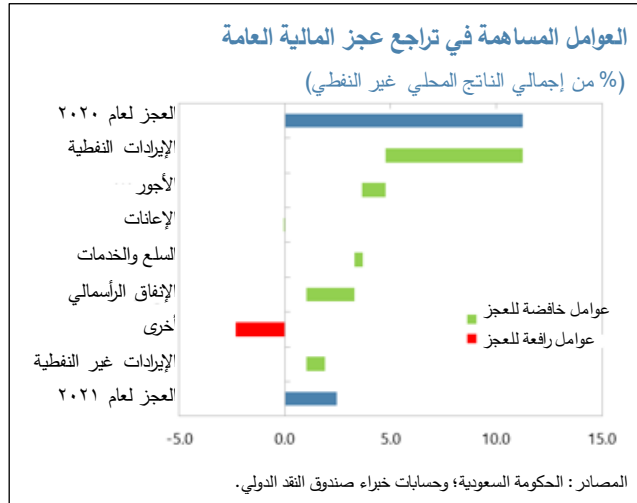
٧- وبينما لا تزال السيولة كافية، تراجعت مستويات السيولة الزائدة في الجهاز المصرفي مؤخرا رغم تزايد أسعار النفط. وسجلت الودائع نموا قدره ٨,٩٪ (على أساس سنوي) في نهاية مايو ٢٠٢٢، وهو مستوى مقارب لمتوسط عام ٢٠٢١. ولكن يبدو أن الرابط بين السيولة الزائدة وأسعار النفط قد تراجع مؤخرا، ولا سيما في ظل حفاظ الحكومة على انضباط المالية العامة. وقد ساهم

^١ تحتفظ المملكة بالتوزيع الخاص لحقوق السحب الخاصة ضمن احتياطياتها. وقد تعهدت بتخصيص جزء منه في صورة مساهمات بقيمة ٥٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لدعم موارد القروض لدى "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر"، إلى جانب النظر في تقديم مساهمات طوعية إضافية لدعم البلدان الضعيفة.

فروق العائد على السندات السيادية ٩٥-١٢٥ نقطة أساس تقريبا على مدار العام الماضي.



٨- وشهدت الأسواق المالية السعودية ارتفاعا كبيرا في مطلع العام الجاري انعكس مساره لاحقا خلال الشهرين الأخيرين نتيجة التطورات العالمية أساسا. فقد سجل مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) زيادة ملحوظة تجاوزت ٣١٪ مع نهاية إبريل (على أساس سنوي) مدعوما بعدد من عمليات الطرح العام الأولية الجديدة والارتفاع غير المسبوق في تدفقات غير المقيمين الوافدة الموجهة نحو الأسهم والذي يعكس قوة الأسس الاقتصادية في المملكة، وعودة التوازن إلى الحوافظ المدرجة في مؤشر MSCI عقب استبعاد روسيا. ولكن على مدار الشهرين الماضيين، انعكس مسار معظم هذه المكاسب نتيجة زيادة مخاوف المستثمرين حيال التباطؤ الاقتصادي العالمي المحتمل. وبالرغم من الاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية، بلغت

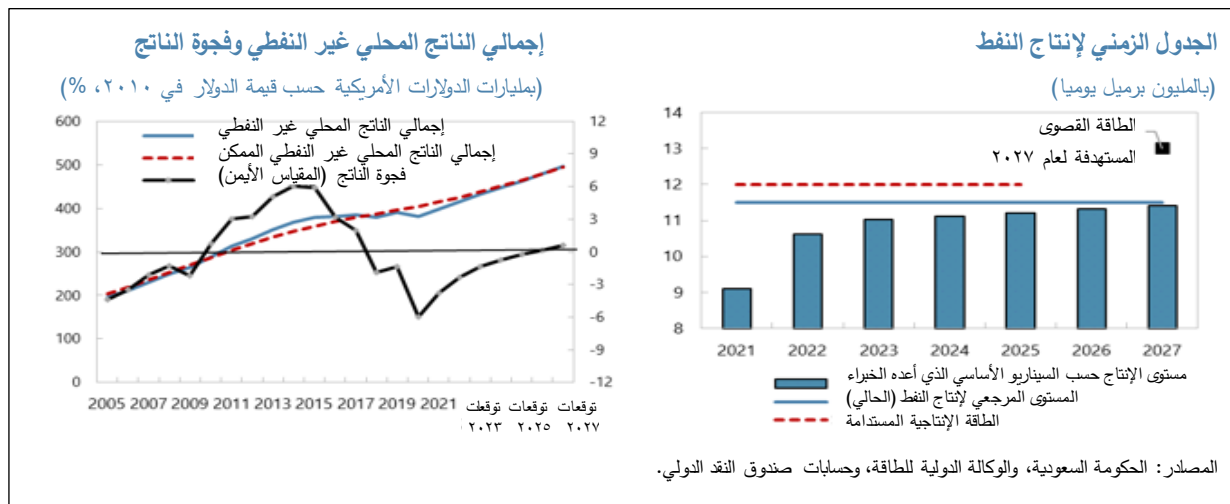


٩- كذلك سجل مركز المالية العامة تحسنا سريعا نتيجة انحسار آثار الجائحة وتزايد أسعار النفط وتعزيز الاقتصاد. فقد ارتفع رصيد المالية العامة الكلي بحوالي ٩ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ليصل العجز إلى ٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس أساسا الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية غير النفطية المدعومة بالانتعاش الاقتصادي وتأثير عام كامل من تطبيق ضريبة القيمة المضافة عقب زيادتها بثلاثة أضعاف إلى ١٥٪ في منتصف عام ٢٠٢٠. وتراجع مجموع المصروفات بسبب انخفاض المصروفات الرأسمالية، بينما ظلت المصروفات الجارية ثابتة. ولكن مقارنة بموازنة عام ٢٠٢١، ارتفعت المصروفات الكلية بمقدار ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي تقريبا، وهو ما يعكس زيادة الإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ عن المتوقع، ودعم أسعار النفط والغذاء المرتفعة (بما في ذلك تكلفة التخزين المسبق للقمح)، وزيادة وتيرة تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

الآفاق والمخاطر

١٠- تتسم الآفاق المتوقعة بالقوة بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية وتنفيذ الإصلاحات.

- من المتوقع أن يسجل النمو ارتفاعا قويا هذا العام. فبالرغم من دورة تشديد السياسات النقدية العالمية التي يفترضها السيناريو الأساسي (تقرير القضايا المختارة الثاني)، يُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٧,٦٪ عام ٢٠٢٢ نتيجة زيادة الإنتاج النفطي وفق الجدول الزمني الذي حددته اتفاقية أوبك+، والانتعاش القوي في تجارة الجملة والتجزئة، والسيولة الوفيرة، والازدهار الناتج عن عودة المعتمدين والحجاج. وسيزداد النمو غير النفطي إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٢ قبل أن يعود إلى مستواه الممكن على المدى المتوسط مع سد فجوة الناتج واستمرار تحقيق عوائد من المشروعات الاستثمارية والإصلاحات.



- ويُتوقع ارتفاع التضخم الكلي إلى ٤٪ (على أساس سنوي) في النصف الثاني من العام دون أن يتجاوز متوسطه ٨,٢٪، بينما يظل مستوى التضخم الأساسي ثابتاً عند ٢,٤٪. ومما يساعد في احتواء الضغوط الناجمة عن صدمات سلاسل الإمداد ارتفاع قيمة الدولار، والدعم والحدود القصوى المفروضة على أسعار بعض المنتجات (مثل بعض المنتجات الغذائية والمياه والكهرباء والبنزين)، وتراجع الإيجارات في ظل نمو العرض وزيادة ملكية المساكن، واستمرار الركود في سوق العمل. وعلى المدى المتوسط، يتراجع التضخم إلى حوالي ٢٪ - وهو ما يتسق مع التنبؤات المجمعة (وهي المؤشر البديل الوحيد لتوقعات التضخم في المملكة) - في ظل تراجع الضغوط التضخمية العالمية.
- ومن المتوقع أن يسجل المركز الخارجي تحسناً كبيراً، نظراً لأن صادرات النفط يفوق تأثيرها ارتفاع الواردات، ويُتوقع بالتالي زيادة فائض الحساب الجاري بثلاثة أضعاف ليصل إلى حوالي ١٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ - وهو مستوى لم يسبق تحقيقه منذ عام ٢٠١٢ عندما تجاوزت أسعار النفط ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل. ويُتوقع استمرار الفائض على المدى المتوسط رغم تراجع تدريجياً. كذلك يُتوقع زيادة صافي الأصول الأجنبية بنسبة ٢٢٪ عام ٢٠٢٢ بحيث يغطي ٢٥,٣ شهر من الواردات، وهو ما يعادل ٥٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع استقرار الاحتياطيات الوقائية في نهاية المطاف عند مستوى ٢٧ شهراً من الواردات تقريباً على المدى المتوسط.

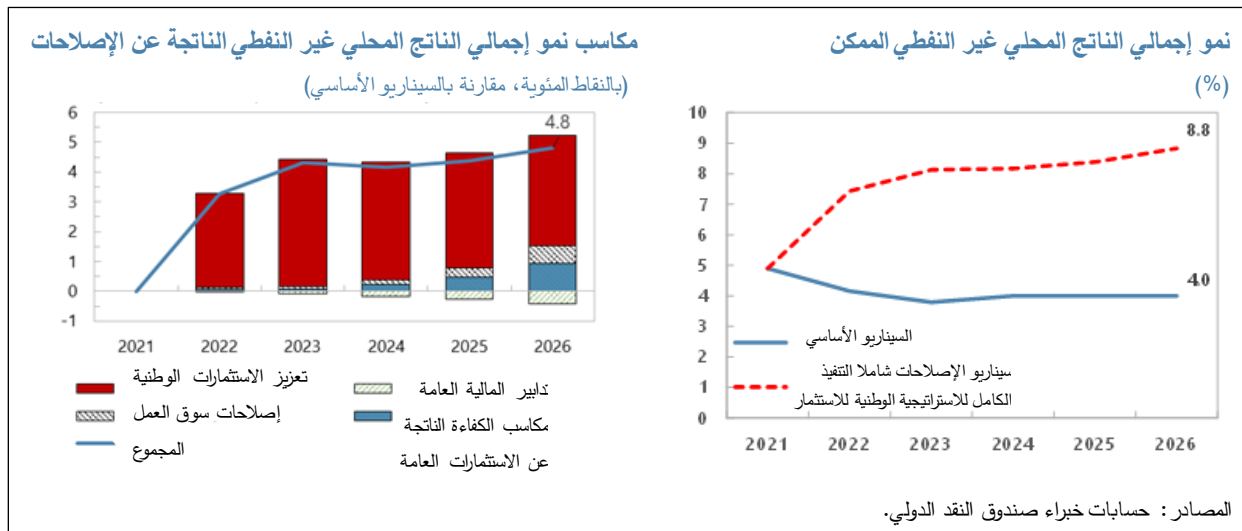
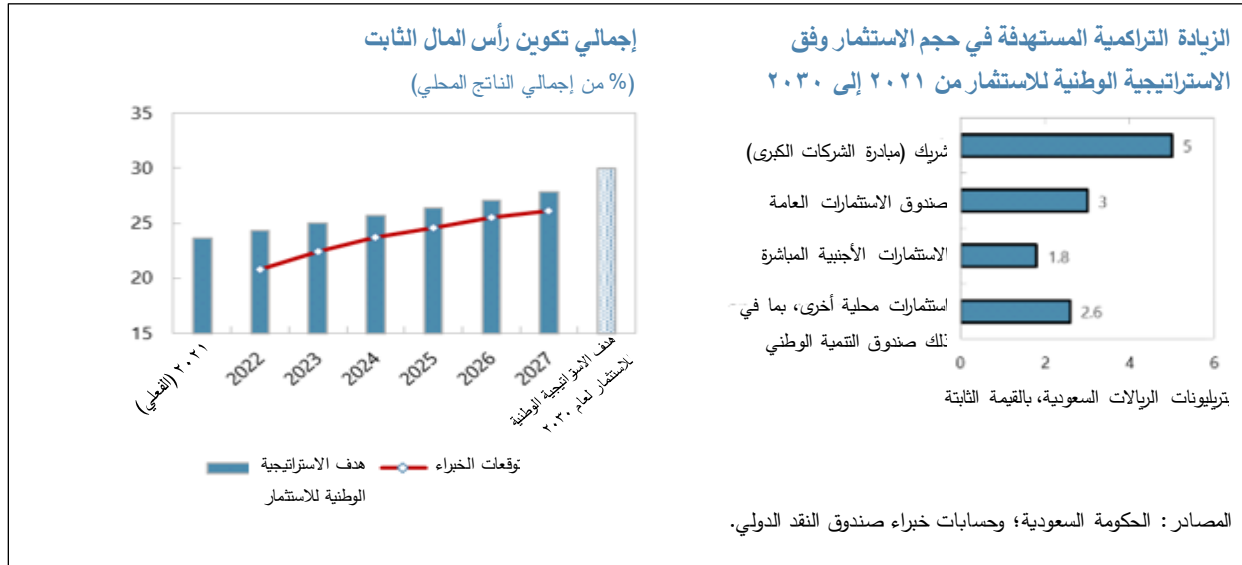
المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٢٧					
(٢٠٢٢، مالم يذكر خلاف ذلك)					
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
٧,٦	٣,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
٤,٢	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي					
٢,٨	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المتوسط)					
١٧,٢	١٣,٨	١٠,٨	٧,٩	٥,٤	٢,٩
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٥٣٥,٥	٦١٠,٣	٦٨٥,٥	٧٤٣,١	٧٨٠,٦	٨٠٠,٧
مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الدولارات الأمريكية)					
٢٥,٣	٢٦,٨	٢٨,٠	٢٨,١	٢٧,١	٢٦,٨
بعدد أشهر الواردات من السلع والخدمات ^١					

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ الاثنا عشر شهراً التالية.

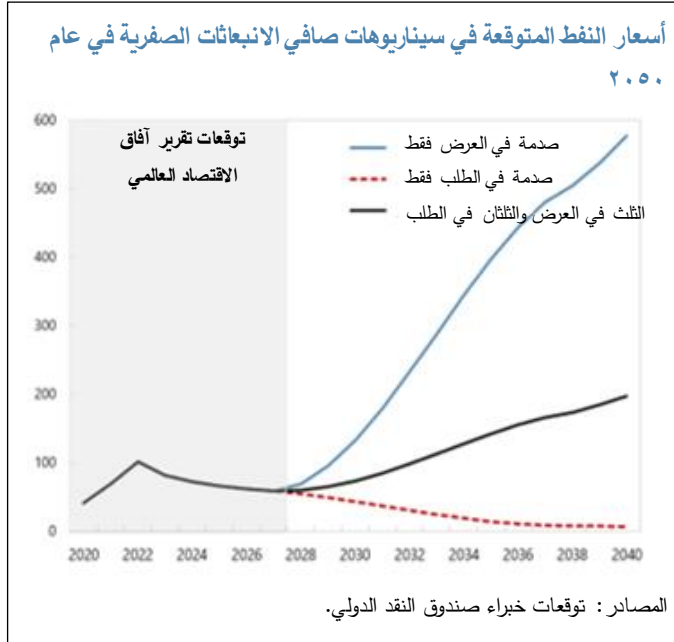
- ١١- **وتحيط بالآفاق الاقتصادية احتمالات متوازنة،** حيث تساعد السياسات التي تنفذها الحكومة ويؤيدها الخبراء - لا سيما الضبط المالي والإدارة المالية العامة والإصلاحات الهيكلية - في التخفيف من مخاطر التطورات السلبية التي تم الكشف عنها (المرفق الثالث):

- **فعلى جانب التطورات الإيجابية،** من الممكن تحسن الآفاق مجدداً في ظل زيادة الإنتاج النفطي عن المتوقع وتسارع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات في إطار رؤية ٢٠٣٠. ولا يزال السيناريو الأساسي الذي أعدته البعثة متحفظاً نسبياً نظراً لأنه لا يراعي التأثير المحتمل الكلي للاستراتيجية الوطنية للاستثمار على الاقتصاد. وإذا ما تم تنفيذ هذه الاستراتيجية على النحو الأمثل، فإن تعزيز حجم الاستثمارات في إطار الاستراتيجية لتصل إلى ١٢,٤ تريليون ريال سعودي، مقترناً بتحسين كفاءة الاستثمارات العامة وزيادة المحدودة في رصيد المالية ومكاسب النمو نتيجة تعميق الإصلاحات الجارية في سوق

العمل، سيتمكن معه تحقيق زيادة مستدامة في نمو إجمالي الناتج المحلي الممكن غير النفطي إلى حوالي ٨,٨٪ بحلول عام ٢٠٢٥ (تقرير القضايا المختارة الثالث).

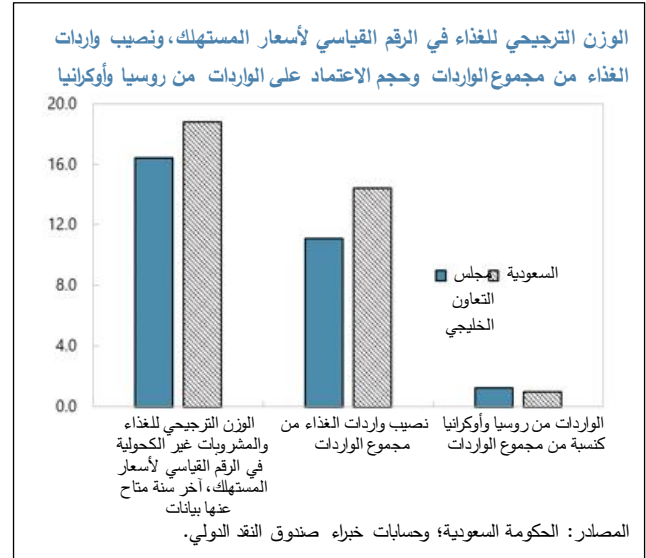
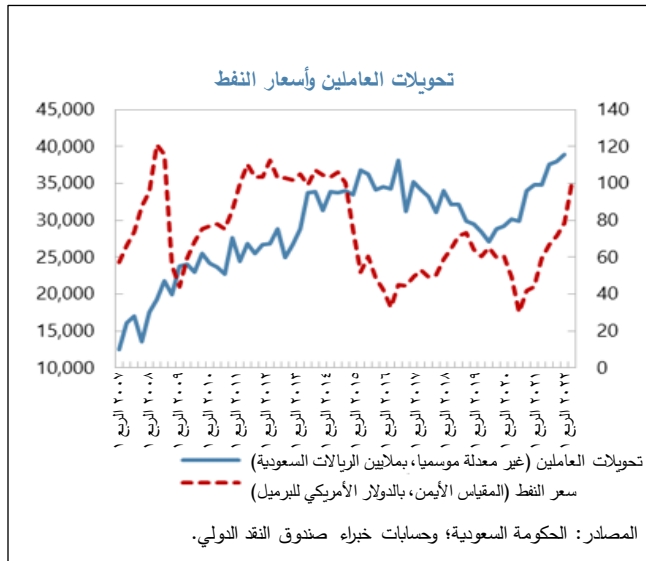


وعلى جانب التطورات السلبية، تتضمن المخاطر تفشي موجة جديدة من جائحة كوفيد، بالداخل أو الخارج، وانخفاض أسعار النفط نتيجة تراجع النشاط العالمي في حالة تمخض الحرب في أوكرانيا عن تداعيات دائمة، وزيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية عن المتوقع، ومخاطر التباطؤ الحاد في الصين، والضغط لإنفاق عائدات النفط الاستثنائية والانحراف عن مسار الحيلة المالية (بما في ذلك من خلال صندوق الاستثمارات العامة أو صندوق التنمية الوطني)، والمخاطر التي تهدد خطة الإصلاح، بما في ذلك الناتجة عن الضغوط التضخمية. كذلك فمن شأن زيادة الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية تقييد عمليات الاستيراد الاستثمارية وبالتالي إعاقه تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.



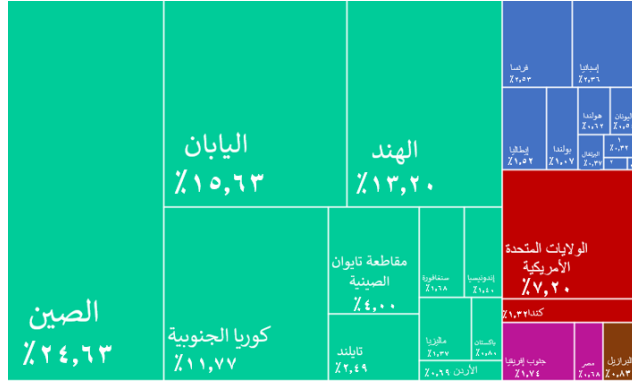
- **مخاطر تغير المناخ:** بينما أعربت شركة النفط الوطنية السعودية (أرامكو) عن التزامها بتنفيذ استثمارات ضخمة لدعم استقرار سوق النفط وضمان أمن الطاقة، تواجه المملكة عددا من المخاطر نتيجة التحول الذي يشهده قطاع الطاقة (إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالمناخ، مثل الجفاف) في الوقت الذي يستهدف فيه العالم تخفيض صافي الانبعاثات إلى الصفر. ويستلزم تحقيق هذا الهدف على الأرجح مزيجا من سياسات العرض (بهدف تقييد التدفقات الاستثمارية في قطاع النفط دون احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه) والطلب (كتخفيض استهلاك الكربون على سبيل المثال)، وهو ما قد يتطلب أن يكون سعر النفط أكثر ملائمة لتوفير حيز أكبر في المالية العامة (انظر الرسم البياني في نص التقرير).

١٢ - **ولن يكون للحرب في أوكرانيا سوى تداعيات مباشرة محدودة على السعودية.** فزيادة أسعار النفط تنشأ عنها آثار إيجابية على المملكة، لا سيما من خلال الإيرادات النفطية والتدفقات الرأسمالية، بينما لا تربطها بروسيا وأوكرانيا سوى روابط تجارية ومالية مباشرة محدودة، وانكشافات مباشرة ضئيلة من خلال استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في الأسهم وغيرها من الأنشطة الاستراتيجية، دون وجود أي روابط مباشرة تقريبا مع القطاع المالي (الإطار ١). غير أن الحرب في أوكرانيا ستكون لها تبعات على بعض الشركاء التجاريين للمملكة، مما قد يؤثر على الطلب على النفط في المدى القصير، أو ربما يؤدي إلى التعجيل بالتحول عن استخدام الموارد الهيدروكربونية. غير أن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية سيؤثر على الاقتصاد رغم محدودية الواردات من أوكرانيا وروسيا.



الإطار ١ - تداعيات الحرب في أوكرانيا على المملكة

المملكة العربية السعودية: صادرات النفط الخام حسب البلد
(% من المجموع، ٢٠١٩)

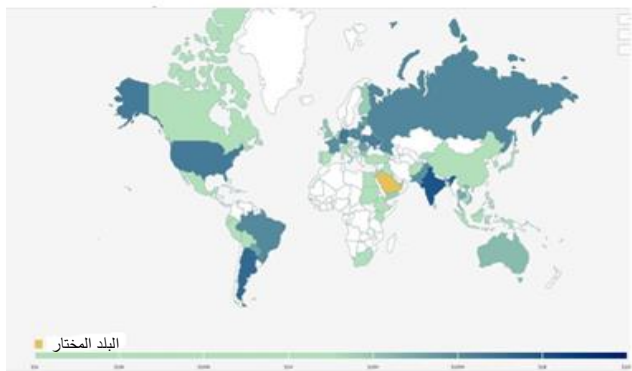


المصادر: أطلس التعقيد الاقتصادي، وجامعة هارفارد، وصندوق النقد الدولي.

يتمثل التأثير الرئيسي للحرب في أوكرانيا على المملكة في تداعيات ارتفاع أسعار النفط. فحسب التقديرات الأولية - في ضوء أنماط الإنفاق الحكومي السابقة - يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط العالمية بمقدار ١٠ دولارات للبرميل إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحوالي نصف نقطة مئوية، وإن كان هذا التأثير قد ينحسر لاحقا إذا ما أصبحت المصروفات المالية أقل استجابة للتحويلات في أسعار النفط عن السابق. ويمكن أن تتشأ عن الآثار الثانوية في المدى القريب تداعيات سلبية على الطلب على النفط الخام السعودي من خلال تعميق حالة التباطؤ وتوسيع نطاقها في الاقتصادات الكبرى. وسيشهد مركز المالية العامة تحسنا ملحوظا، حتى وإن جاء مصحوبا بزيادة الدعم "الضمني" على الطاقة، حيث تخضع منتجات الوقود لضوابط تنظيمية تحد من أثر التداعيات على المستهلكين (انظر المرفق الرابع).

وتعد واردات الحبوب والسلع الأولية المماثلة من أوكرانيا وروسيا - وكلا البلدين ليسا من الشركاء التجاريين الرئيسيين للسعودية - محدودة نسبيا.

المملكة العربية السعودية: واردات الحبوب حسب البلد (٢٠١٩)



المصادر: أطلس التعقيد الاقتصادي، وجامعة هارفارد، وصندوق النقد الدولي.

فواردات القمح تمثل ٢.٧% فقط من جميع الواردات السعودية، وبلغ نصيب كل من روسيا وأوكرانيا حوالي ٢% و ٣% على الترتيب من مجموع الواردات الزراعية والغذائية السعودية عام ٢٠٢١ (غير أن نصيبهما المشترك يصل إلى ٤١% من واردات القمح، و ٢٥% من واردات الشعير، و ٢٠% من واردات الذرة). وفي نهاية عام ٢٠٢١ بوجه عام، جاءت أوكرانيا في المرتبة رقم ٥٨ بين البلدان المستوردة من السعودية، بينما جاءت روسيا في المرتبة رقم ٦٨. كذلك تأتي روسيا في المرتبة رقم ١٩ بين البلدان المصدرة للسعودية (١.٥% من مجموع الواردات، وتمثل المعادن البخسة نصف هذه النسبة تقريبا)، وأوكرانيا في المرتبة رقم ٣٢ (٠.٧% من مجموع الواردات، ومعظمها من المنتجات الزراعية). وبالنسبة لصادرات المملكة من السلع غير النفطية، يمكن أن يكون هناك تأثير أيضا (إيجابي في معظمه) على إنتاج الفوسفات وصناعة الأسمدة.

ورغم أن المملكة ليست بمعزل تماما عن تطورات الأسعار العالمية، أمكن احتواء تضخم أسعار الغذاء حتى الآن (حيث وصل إلى ٤.٥% في مايو). وبمثل الغذاء ١٨.٨% من الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وتغطي الضوابط السعرية المفروضة على السلع الغذائية ثلاثة بنود أساسية، وهي دقيق القمح، والشعير، وحليب الأطفال (وقد تم إطلاق برامج موجهة مؤخرا لتوفير حليب الأطفال بدلا من إخضاعه للضوابط السعرية). وتطبق المملكة في الوقت الحالي مجموعة من آليات الدعم لمساعدة منتجي القمح المحليين، وبلغ مجموع دعم الغذاء والزراعة ٠.٤% من إجمالي الناتج المحلي. وخلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١، ترجع زيادة دعم الغذاء والزراعة في معظمها إلى إبرام صفقة لشراء القمح مسبقا اعتمدت عليه المملكة لاحقا كمخزون احتياطي.

وتعد الروابط المالية محدودة - ومعظمها من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية السعودي. فمنذ عام ٢٠١٥، تربط صندوق الاستثمارات العامة علاقات استثمارية مع روسيا (كانت معظمها في البداية مع صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي) لا تزال في مرحلة مبكرة، حيث يبلغ حجم الانكشاف لروسيا أقل من ٠.٥% من الأصول التي يديرها الصندوق. وتبدو الروابط من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلة أيضا (وإن كانت المعلومات الواردة في المسح المنسق للاستثمار المباشر محدودة). وأخيرا، فإن السعودية لا تضم أي بنوك روسية وليست من البلدان التي تتيح ملاذا لأصول روسية ضخمة. ولم تشهد الأسواق المالية المحلية (بورصة تداول) أي تداعيات ملموسة بسبب اندلاع الصراع (على العكس، قد ارتفعت الأسهم في البداية نتيجة ارتفاع أسعار النفط).

آراء الحكومة

اتفقت الحكومة مع الخبراء حول توقعاتهم بشأن النمو لعام ٢٠٢٢، مشيرة إلى أن قوة زخم الإصلاحات وإلغاء كافة القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ سينشأ عنهما انتعاش مستمر في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وعلى المدى المتوسط، لا تزال الحكومة على ثقة بأن التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية للاستثمار واستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة، إلى جانب مواصلة العمل بقوة على تنفيذ خطة الإصلاحات في إطار رؤية ٢٠٣٠ التي لم تتأثر بجائحة كوفيد-١٩، سيسهمان في تعزيز النمو غير النفطي بصورة ملحوظة ليتجاوز تنبؤات السيناريو الأساسي المتحفظ الذي أعده الخبراء. كذلك اتفقت الحكومة مع الخبراء على أن التضخم - مقيسا على أساس السلة الحالية - سيظل قيد السيطرة، مع التأكيد على التحسن الملحوظ الذي يُتوقع أن يشهده المركز الخارجي هذا العام وعلى المدى المتوسط. وفيما يتعلق بالعلاقة المتزايدة بين سعر الفائدة القياسي بين البنوك السعودية لثلاثة أشهر وسعر الفائدة السائد بين البنوك الأمريكية لثلاثة أشهر، أشارت الحكومة إلى أنها ظاهرة مؤقتة، وأن مستويات السيولة الوفيرة لم تتأثر نتيجة انتهاء العمل ببرنامج تأجيل مدفوعات القروض الذي تم إطلاقه لمواجهة تداعيات الجائحة.

السياسات

ركزت المناقشات بشأن السياسات على أن إدارة ارتفاع الإيرادات النفطية على نحو مستدام يتيح إرساء اقتصاد أكثر تنوعا وخضرة. وتتضمن الأولويات (١) الحفاظ على انضباط المالية العامة من خلال ضبط أوضاع المالية العامة على مختلف الأصعدة، و(٢) ضمان الاستقرار المالي في مرحلة ما بعد كوفيد، و(٣) تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم تحقيق نمو قوي يتسم بالاستدامة والشمول.

ألف - سياسة المالية العامة

١٣- من المتوقع أن يتجاوز أداء المالية العامة الميزانية خلال عام ٢٠٢٢. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٣، يُتوقع أن تسجل المالية العامة فائضا قدره ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢. ويعكس ذلك زيادة مستويات إنتاج النفط وارتفاع أسعاره،

عمليات الحكومة المركزية حسب الميزانية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي (بمليارات الريالات)			
	٢٠٢٢	٢٠٢١	الميزانية الصندوق
الإيرادات	١٢٢٩	٩٦٥	١٠٤٥
الإيرادات الضريبية غير النفطية	٣٠٥	٢٨٣	٢٨٣
إيرادات أخرى	٩٢٤	٦٨٢	٧٦٣
النفقات	١٠١٨	١٠٣٩	٩٥٥
المصروفات	٩١٢	٩٢٢	٨٦٣
منها:			
تعويضات العاملين	٥٠١	٤٩٦	٤٩٨
استخدام السلع والخدمات	١٨٠	٢٠٥	١٦٠
إعانات الدعم	٣٥	٣٠	٢٤
المنافع الاجتماعية	٧٣	٧٠	٦٣
صافي اقتناء الأصول غير المالية	١٠٦	١١٧	٩٢
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	٢١١	٧٣-	٩٠
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-) (% من إجمالي الناتج المحلي)	٥,٥	٢,٣-	٢,٣

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وانتعاش الاقتصاد غير النفطي الذي أدى إلى تحسن الإيرادات، لا سيما إيرادات ضريبة القيمة المضافة، واستمرار القيود المفروضة على المصروفات الرأسمالية (وهو ما ساعد عليه استكمال عدد من المشروعات الاستثمارية الكبرى الممولة مباشرة من خلال الحكومة المركزية) وتخفيض الإنفاق الجاري نتيجة الوفورات المحققة من زيادة مشاركة القطاع الخاص وتحسين الكفاءة، بما في ذلك من خلال فاتورة الأجور وسحب التدابير المرتبطة بالجائحة. وحسب تقييم الخبراء، تتيح المالية العامة حيزا يمكن معه تنفيذ بعض التدابير المالية المفيدة لفترة مؤقتة (كزيادة الإنفاق الاجتماعي

الذي يُفضل توجيهه إلى الفئات المستحقة). وفي ظل ارتفاع أسعار النفط، سيظل فائض المالية العامة أعلى كثيرا من المتوقع في

الميزانية، حتى بعد مراعاة تأثير القرار الصادر في يوليو بتوسيع نطاق صرف مخصصات شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة دعم الغذاء وتعزيز مخزون السلع الأساسية (يساوي التأثير الكلي ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، راجع الجدول في نص التقرير).

الإجراءات الصادرة بموجب مراسيم ملكية لمواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية (يوليو ٢٠٢٢، ٪ من إجمالي الناتج المحلي)		
الدعم	المنافع الاجتماعية	
٠,٢٦	٠,٠٥	سرف راتب إضافي لمرة واحدة لمستفيدي الضمان الاجتماعي
٠,٠١	٠,٢١	دعم إضافي للمستفيدين من برنامج حساب المواطن دعم إضافي لبرنامج صغار مربي الماشية

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

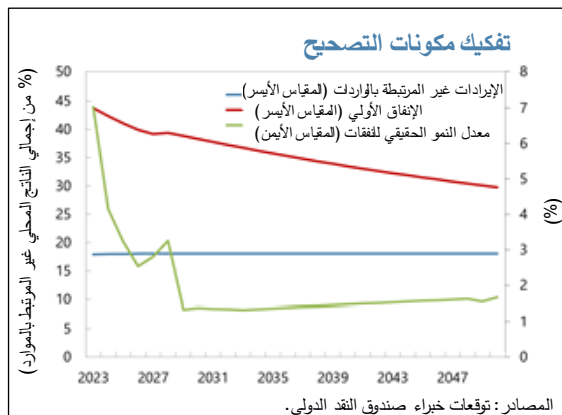
١٤- ويعتمد السيناريو الأساسي الذي أعدته البعثة على السياسات التي يستند إليها بيان الميزانية الصادر عن المملكة وسقوف الإنفاق المقررة في إطار المالية العامة متوسط الأجل. ونظرا لأن معدل ضريبة القيمة المضافة قد تمت زيادته بالفعل بثلاثة أضعاف، فإن التصحيحات المالية غير النفطية المتوقعة سيكون معظمها في صورة تخفيضات في المصروفات، وسيتركز نصف هذه التخفيضات على مدار العامين التاليين ويعكس أساسا سحب تدابير الإنفاق المرتبطة بالجائحة وإتمام عدد من المشروعات غير المتكررة وزيادة الكفاءة في

عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠٢٠ - ٢٠٢٧									
توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠		
(٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)									
٤٦,٠	٤٧,١	٤٨,٩	٥١,٥	٥٤,٨	٥٧,٢	٤٨,٣	٤١,٠	الإيرادات	
٢٧,١	٢٨,٢	٣٠,١	٣٢,٦	٣٦,٠	٣٨,٤	٢٨,١	٢١,٦	النفطية	
١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٨	١٨,٨	١٨,٨	٢٠,٢	١٩,٣	غير النفطية	
١٤,٤	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	٩,٩	الإيرادات الضريبية	
٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٦,٠	٩,٤	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	
٤٠,١	٤١,٢	٤٢,٥	٤٣,٨	٤٥,٤	٤٧,٣	٥٢,٠	٥٦,٤	النفقات	
٣٥,٢	٣٦,٣	٣٧,٥	٣٨,٩	٤٠,٤	٤٢,٣	٤٦,١	٤٨,٢	المصروفات	
منها:									
١٨,٧	١٩,٤	٢٠,٣	٢١,٢	٢٢,٢	٢٣,٢	٢٤,٨	٢٥,٩	تعويضات العاملين	
٦,٨	٧,١	٧,٣	٧,٦	٧,٩	٨,٣	١٠,٢	١٠,٦	استخدام السلع والخدمات	
١,٠	١,١	١,٢	١,٣	١,٤	١,٦	١,٥	١,٥	إعانات الدعم	
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٦	المنافع الاجتماعية	
٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٥,٩	٨,١	صافي اقتناء الأصول غير المالية	
٥,٩	٥,٩	٦,٤	٧,٦	٩,٤	١٠,٠	٣,٧-	١٥,٤-	صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)	
٢٠,٧-	٢١,٨-	٢٣,١-	٢٤,٥-	٢٦,٠-	٢٧,٨-	٣١,٤-	٣٩,٧-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

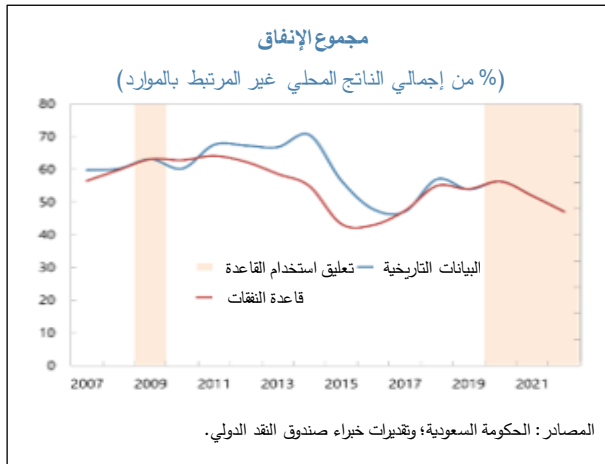
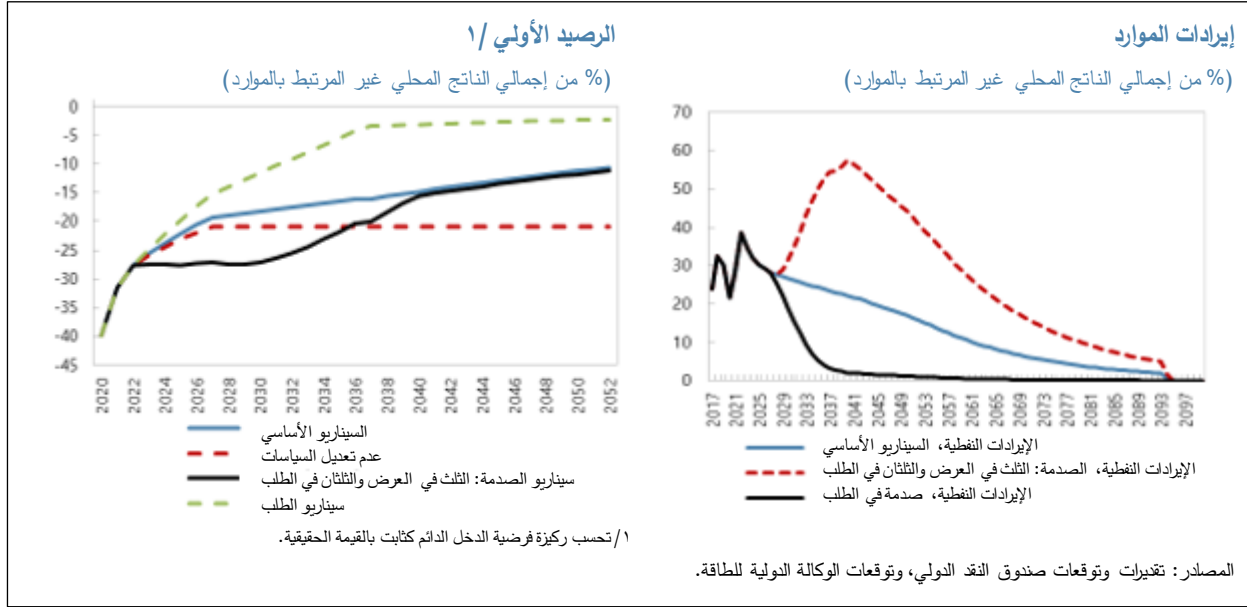
مجموعة من المجالات. ومواصلة هذه الجهود على المدى المتوسط تتطلب استمرار العمل على ترشيد فاتورة الأجور على النحو الموضح في خطط الأجل المتوسط التي أعدتها الحكومة، بما في ذلك من خلال التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة ومراجعتها تحت إشراف لجنة معنية بترشيد فاتورة الأجور، وتخفيض القوة العاملة وكبح الأجور تدريجيا، وزيادة كفاءة الاستثمارات والنفقات في القطاع العام من خلال تطبيق مبادئ "تقييم إدارة الاستثمار العام" ومراجعة الإنفاق بصورة دورية والاستفادة الكاملة من منصة "اعتماد" المتاحة عبر الإنترنت في تطوير أعمال التوريد.

١٥- ولا يزال موقف المالية العامة على المدى المتوسط يهدف إلى الحفاظ على استقرار صافي الأصول المالية لدى الحكومة



المركزية وتحقيق العدالة بين الأجيال. وبوجه عام، تتسق السياسات الحكومية المعلنة مع تحقيق العدالة بين الأجيال وفق فرضية الدخل الدائم على المدى المتوسط. ويُتوقع أن يصل العجز الأولي غير النفطي إلى حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بحلول عام ٢٠٢٧ وأن يصبح صافي الأصول المالية لدى الحكومة المركزية موجبا بحلول عام ٢٠٢٤ (ليستقر لاحقا بالقيمة الحقيقية). ولكن بعد عام ٢٠٢٧، سيلزم إجراء تصحيح تدريجي بنسبة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا لبلوغ معيار فرضية الدخل الدائم وضمان استمرار الالتزام به (والذي يُحسب كدخل سنوي ثابت بالقيمة

الحقيقية). ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض حدود قصوى لنمو المصروفات ومراكمة وفورات كبيرة خلال فترات ارتفاع الإيرادات النفطية (راجع أدناه وتقرير القضايا المختارة الأول). وتشير سيناريوهات القدرة على تحمل الضغوط – بما في ذلك في حالة تراجع أسعار النفط (الشكل البياني ١٠) – إلى ضرورة استخدام افتراضات احترازية في إعداد الميزانية.



١٦- ولدعم بناء مسار ملائم على المدى المتوسط والطويل، يقترح الخبراء قاعدة مالية تسمح بتحديد سقف للإنفاق بمعزل عن تقلبات أسعار النفط. وتحدد قاعدة النفقات التي اقترحها الخبراء النمو الحقيقي في الإنفاق بنسبة ١,٥٪ إلى ٢٪، وذلك بناء على ركيزة مالية مستمدة من فرضية الدخل الدائم. واستخدم الخبراء مجموعة من الافتراضات الاحترازية في حساب هذا المعيار. وقاعدة المصروفات تلك مثالية من وجهة نظر الخبراء، ذلك أنها مستمدة من ركيزة مالية طويلة الأجل تتيح لصناع السياسات والوحدات الاقتصادية إرشادات أكثر وضوحاً بشأن أهداف سياسة المالية العامة على المدى الطويل. وربما كانت هذه القاعدة لتحقيق أداء جيداً أيضاً في ظل تطورات أسعار

النفط خلال العامين الماضيين (فهذه القاعدة كانت لتضع سقفاً للإنفاق مقارنة للمستويات الفعلية وكانت لتحول دون نمو الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط – انظر الرسم البياني في نص التقرير). ويمكن للمملكة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه القاعدة في التوفيق بين أهداف النمو والاستقرار والحفاظ على صافي الثروة ومصادقية الميزانية في الوقت نفسه (راجع تقرير القضايا المختارة الأول).

١٧- غير أن تقييم موقف المالية العامة أو تنفيذ قاعدة مالية عامة لن يؤدي ثماره ما لم يكن مصحوباً بتوسيع نطاق التغطية المؤسسية. ففي ظل الدور المتزايد لصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني وغيرهما من الكيانات في المصروفات الرأسمالية (فعلى سبيل المثال، يُتوقع للعام الثاني على التوالي أن يتولى صندوق الاستثمارات العامة تنفيذ عدد أكبر من الاستثمارات

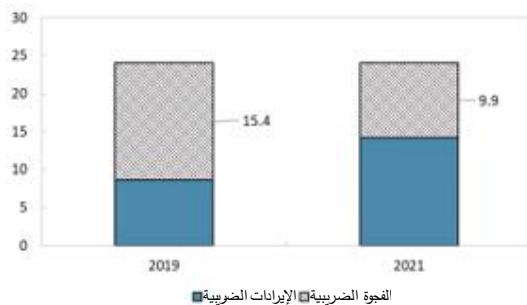
خلال عام ٢٠٢٢ مقارنة بالحكومة المركزية)، يصبح من الضروري إدراج أنشطة هذه الكيانات في نطاق التغطية المؤسسية وإخضاعها للرقابة الدورية لتقييم موقف المالية العامة السعودية ومركزها من منظور شامل. وفي الآونة الأخيرة، ساهمت الجهود المبذولة والتقييمات الائتمانية لصندوق الاستثمارات العامة في تعزيز آليات الإفصاح، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا الشأن. وللتصدي لهذه الشواغل، اتفق الخبراء مع الحكومة على ضرورة التعجيل بالعمل على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، بما في ذلك من خلال تشكيل لجنة لإدارة الأصول والخصوم. وينبغي أن يستند هذا الإطار إلى فهم سليم للميزانية العمومية للقطاع العام التي تضم صندوق التنمية الوطني وصندوق الاستثمارات العامة (ويقيد الصندوقان في الوقت الحالي ضمن القطاع الخاص)، والاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي، والمكونات الأخرى. وينبغي كذلك الاسترشاد بالعناصر المدرجة ضمن خطط إنفاق صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني اللذين يُتوقع أن تبلغ استثماراتها في الاقتصاد السعودي ١٥٠ مليار ريال سعودي و ٥٠ مليار ريال سعودي سنوياً (أو حوالي ٣,٧٥٪ و ١,٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢، على الترتيب)، في تقييم الركيزة المالية الملائمة وتصميم القاعدة المالية الملائمة بمزيد من الدقة.

١٨- **ويتطلب ضبط المالية العامة على المدى الطويل الاستثمار في تنفيذ المبادرات التحولية التي تم إطلاقها بالفعل.** ويتعين أن تتيح هذه التدابير إجراء تصحيحات أوسع نطاقاً، بما في ذلك لزيادة الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وغيرها من النفقات الرأسمالية الضرورية، وبالتالي تخفيض الحد الأقصى لنمو المصروفات اللازم لبلوغ معيار فرضية الدخل الدائم:

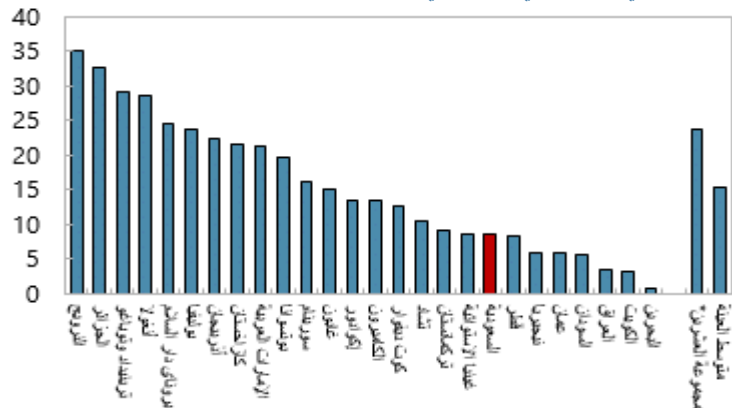
- تضاعفت الإيرادات غير النفطية على مدار الأربعة أعوام الماضية لتصل إلى ١٢,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١، وإن كان هذا المستوى لا يزال أقل كثيراً من متوسط مجموعة العشرين، بينما تراجعت فجوة الطاقة الضريبية المقدرة للسعودية (أي المستوى الأقصى للإيرادات الضريبية الملاحظ في البلدان ذات الخصائص الاقتصادية المماثلة) إلى نحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (مقابل ١٥٪ عام ٢٠١٩). ويرحب الخبراء بالجهود الحكومية الجارية لوضع استراتيجية إيرادات تهدف إلى زيادة تنوع مصادر الإيرادات وتعبئة الإيرادات غير النفطية. وأوصوا بتثبيت معدل ضريبة القيمة المضافة الجديد البالغ ١٥٪ - الذي تم تطبيقه خلال جائحة كوفيد-١٩ - مع توسيع نطاق خطط الإصلاح لتشمل الضرائب الانتقائية/الرسوم الجمركية، وضريبة دخل الشركات، والرسوم المفروضة على الوافدين، وضرائب العقارات. كذلك شجع الخبراء الحكومة على تعظيم المكاسب المحتملة من إدارة الإيرادات، مع التأكيد على الحاجة إلى استراتيجية شاملة لإدارة الإيرادات تعكس بوضوح أهداف فرادى مبادرات الإيرادات وتكلفتها (مثل مبادرات تسجيل دافعي الضرائب، وأنشطة تحسين الامتثال، وإدارة المتأخرات).

الفجوة الضريبية: مقارنة دولية

المملكة العربية السعودية: الطاقة الضريبية والفجوة الضريبية
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

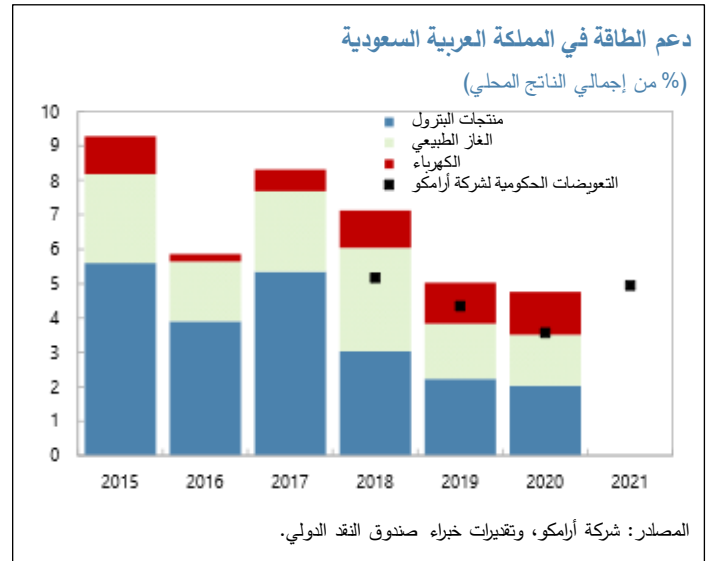
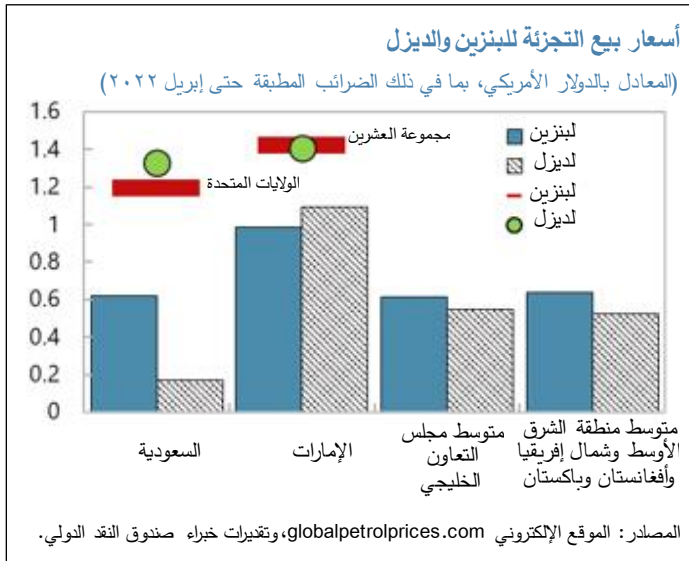


الإيرادات الضريبية في السعودية والاقتصادات المماثلة
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، ٢٠١٩)



المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي.

- وكان لإصلاحات أسعار الطاقة التي بدأت في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ دور مهم في تخفيض إعانات الدعم إلى النصف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠. وفي ظل ارتفاع أسعار النفط الدولية والحدود القصوى التي تم فرضها على أسعار البنزين في يوليو، تزداد التعويضات على منتجات الطاقة، حيث تتضمن القوائم المالية لشركة أرامكو بالفعل تعويضات بقيمة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي تقريبا عام ٢٠٢٠ - وقد تراجع هذا المستوى في ٢٠٢٠ عقب انخفاض أسعار النفط في ذروة الجائحة. ويرحب الخبراء بالتدابير المتخذة في نهاية عام ٢٠٢١، مثل زيادة أسعار وقود الديزل (زيادة تدريجية بنسبة ٢١٪) والأسفلت، وكلاهما يحظى بنصيب كبير من الدعم، ويؤيدون تماما الزيادات الإضافية المتوقعة على أربعة منتجات خلال عام ٢٠٢٢. وكجزء من رؤية ٢٠٣٠، يُستهدف الوصول تدريجيا بالأسعار المحلية لجميع منتجات الطاقة إلى أسعارها السوقية بحلول عام ٢٠٣٠ - وهي خطوة أصبحت أكثر صعوبة في الوقت الحالي بسبب ارتفاع الأسعار الدولية مؤخرا. ويوصي الخبراء بمواصلة هذه الإصلاحات من خلال إلغاء الحد الأقصى المفروض على أسعار البنزين وتعديل الصيغة المطبقة حاليا للسماح بالتعجيل بزيادة أسعار أنواع الوقود الأخرى، إلى جانب المياه والكهرباء، بغرض تخفيض الفجوة بين أسعار النفط المحلية والدولية. وينبغي أيضا مراقبة تقديرات العائد من إصلاحات أسعار الطاقة والإفصاح عنها بصفة منتظمة في الميزانية.



- **تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي:** بالتوازي مع إصلاحات أسعار الطاقة والضرائب، ينبغي مواصلة زيادة الإنفاق الاجتماعي الموجه، بما في ذلك من خلال برنامج "ضمان" الذي تم إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢١ لتوفير حد أدنى من الدخل وبرنامج "حساب المواطن" (راجع الإطار ٢). ورحب الخبراء بالجهود المبذولة للكشف عن الفجوات وأوجه التدخل مع برامج الدعم الأخرى لإيجاد نظام أبسط كجزء من الاستراتيجية الكلية - التي تم عرضها على مجلس الوزراء. وتعد الخطط الجارية لتوفير دعم الغذاء من خلال الوجبات المدرسية وبنوك الطعام بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني موضع ترحيب أيضا.

الإطار ٢ - شبكات الأمان الاجتماعي

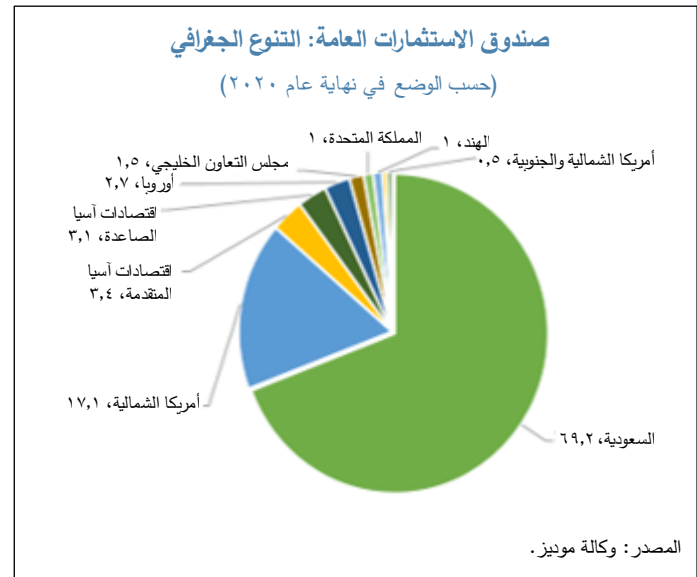
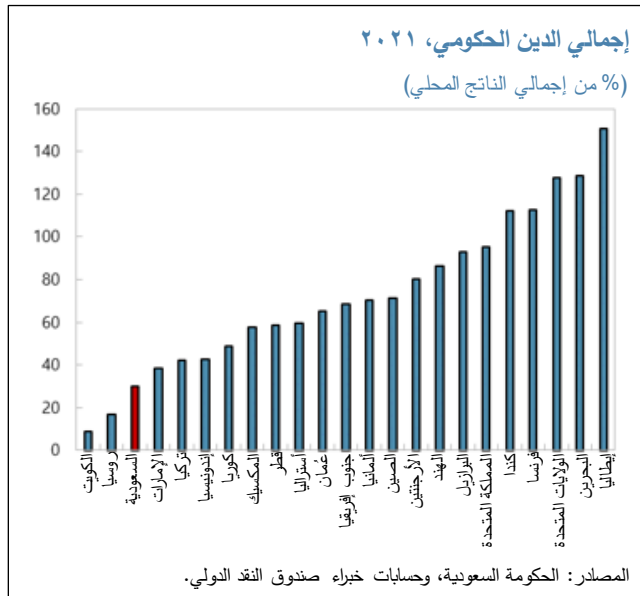
تم تنفيذ عدد من شبكات الأمان الاجتماعي. وتهدف الاستراتيجية الحالية إلى الكشف عن الفجوات وأوجه التداخل مع برامج الدعم الأخرى لإيجاد نظام أبسط. ويساهم تصميم سجل اجتماعي خاص لضمان ربط دعم الدخل بالاحتياجات في توسيع نطاق شبكة الأمان وتوليد مكاسب مالية في الوقت نفسه.

وقد عرضت الحكومة على مجلس الوزراء استراتيجية تم تعديلها مؤخراً بشأن مزايا الدعم الاجتماعي (وتستخدم الاستراتيجية التصنيف الصادر عن صندوق النقد الدولي ورموز إحصاءات مالية الحكومة). وأرست الاستراتيجية إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر للكشف عن الفجوات في البرامج الحالية واعتماد نهج شامل لمواجهة الفقر ومواطن الضعف. ويساعد ذلك في الحد من أخطاء الإدراج وضمان وضع معايير دقيقة لتحديد أهلية المستفيدين من البرنامج. وتسعى الاستراتيجية ككل إلى الحد من أي فروق في سوق العمل قد تنشأ عن فرض شروط وحدود على المشاركين فيها. وإلى جانب برامج دعم الصحة والتعليم المجانية، تم إنشاء البرامج "الموجهة" التالية:

- **برنامج حساب المواطن**، وهو برنامج وطني يوفر تحويلات نقدية غير مشروطة بهدف دعم المواطنين السعوديين لتخفيف أي تداعيات مباشرة وغير مباشرة عن كاهلهم قد تنشأ عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الحكومية، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم الوافدين. ويتم إيداع التحويلات النقدية شهرياً في حسابات المستفيدين مباشرة. ويصل عدد المستفيدين إلى ٢,٨ مليون أسرة تضم ١٣,١ مليون مواطن. وفي الوقت الحالي، تبلغ نسبة المستفيدين من البرنامج ٧٧٪ قط من المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط الأهلية، وتم صرف ٢٣ مليار ريال سعودي من خلال البرنامج.
- برنامج "ضمان" المطور، وهو برنامج يقدم تحويلات نقدية مشروطة تم إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢١ لتوفير حد أدنى مضمون من الدخل للمساعدة على تحمل تكلفة الاحتياجات الأساسية وانتقال المواطنين من براثن الفقر. ويعد ذلك بمثابة تحول عن النهج الفئوي السابق الذي حدد المستفيدين على أساس الحالة الاجتماعية، كالأرامل أو المطلقات، والأيتام، وكبار السن، وأصحاب الإعاقات. وفي الوقت الحالي، يستهدف البرنامج ٣٩٤٣٠١ أسرة، ويتوقع تنفيذه بشكل كامل بناء على مجموعة جديدة من معايير الأهلية بحلول منتصف عام ٢٠٢٣. ويتضمن البرنامج مجموعة من إجراءات المتابعة والتقييم المدعومة ببرنامج معلومات متكامل وسجل بالمستفيدين.
- "حافز"، وهو برنامج مبتكر يقوم على تقديم حوافز بهدف دعم الباحثين عن فرص عمل، بما في ذلك من خلال تزويد المستفيدين بالمهارات والموارد اللازمة.
- "ساند" هو نظام للتأمين ضد البطالة، وهو جزء من نظام الحماية الاجتماعية، ويستهدف المستفيدين السعوديين دون سن التاسعة والخمسين الذي قدوا وظائفهم. ويهدف البرنامج إلى سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة من خلال توفير الحد الأدنى من الدخل الذي يسمح بعيش حياة كريمة، إلى جانب تقديم التدريب اللازم.

وبالنسبة لغير المواطنين، فيمكنهم الاستفادة من نظام الأخطار المهنية الذي يقدم تغطية لخدمات الرعاية الصحية، وبدلات يومية، وتعويضات عن الإعاقة، وغير ذلك من المزايا. ورغم التقدم المحرز، سيكون من المفيد نشر بيانات عن الفقر لمتابعة التقدم المحرز وفق أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الأداء الحكومي الرئيسية.

١٩- وينبغي الاستمرار في الإدارة السليمة للدين لدعم سياسة المالية العامة وتطوير سوق رأس المال. ولا تزال مستويات الدين العام منخفضة وفي حدود يمكن تحملها. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع أن تظل مستويات الدين العام مستقرة بالقيمة الاسمية، حيث تخطط المملكة لإعادة تمويل الدين الحالي بدلا من استخدام الأرباح الاستثنائية في سداد الدين، كما حدث خلال طفرة أسعار النفط في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ (المرفق الخامس). ويؤيد الخبراء هذه الاستراتيجية، والتي تتضمن تمديد آجال الدين، وتخفيض تكلفة إعادة التمويل، والتمويل المسبق في ظل الأوضاع المواتية، وبناء منحى عائد في الأسواق المحلية والدولية. ويرحب الخبراء بخطط المملكة لوضع إطار لتقييم ومراقبة الضمانات الصادرة عنها والخصوم الاحتمالية الأخرى الناتجة عن زيادة مشاركة القطاع الخاص. وبينما يراقب صندوق الاستثمارات العامة نسب الرفع المالي والسيولة وتغطية الفائدة كل على حدة، ينبغي أن تضمن استراتيجية التنويع تجاوز العائد تكلفة الدين التي تتحملها المملكة.



٢٠- ولضمان استدامة مركز المالية العامة وقاعدة المالية العامة، يتعين مواصلة تنفيذ إصلاحات المالية العامة الهيكلية المتضمنة في برنامج الإصلاحات ضمن رؤية ٢٠٣٠. وفيما يلي عدد من الخطوات التي تمثل في معظمها شروطا مسبقة لضمان فعالية قاعدة المالية العامة المطبقة:

- ارتكاز سياسة المالية العامة على إطار مالية عامة متوسط الأجل: يعد التقدم الذي أحرزته الحكومة في هذا الصدد موضع ترحيب، حيث نجحت في إعداد إطار مالية عامة متوسط الأجل يتسم بالصلابة ويتضمن بوضوح مبادرات الإيرادات متعددة السنوات التي يتم التخطيط لها في الوقت الحالي وأولويات الإنفاق (بما في ذلك خطط الإنفاق الرأسمالي المعلنة في الوقت الحالي والمبادرات التي يجري النظر فيها حاليا لتحقيق وفورات في التكلفة). وسيساهم البدء في إعداد الميزانية وفق إطار متوسط الأجل في تحديد أولويات الإنفاق بدقة أكبر وتطبيق ميزانية الأداء بحلول عام ٢٠٢٧ - وسيسهّل العمل الجاري إعداد دليل حسابات موحد لأداء هذه المهمة.
- تعزيز إصلاحات الإدارة المالية العامة: أدى تطبيق حساب الخزانة الموحد إلى إلغاء ١٠ آلاف حساب مصرفي منذ عام ٢٠١٩. وسيساعد إدراج ١٨٨ جهة في حساب الخزانة الموحد بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٣ في إدارة النقدية وتعزيز التنسيق مع عمليات إدارة الدين. وارتفع عدد المستخدمين النشطين لمنصة "اعتماد" بنسبة ٨٠٪ خلال العام الماضي، وينبغي أن تستمر الحكومة في إلزام جميع الجهات باستخدام المنصة، مما سيساعد في زيادة الشفافية وإتاحة رؤية أوضح حول الوضع الفعلي

منصة اعتماد: الإنجازات

القطاع العام:

- انتظام الصرف والعمل المستمر على إطلاق مشروعات تنمية
- عرض جميع المناقصات حسب النشاط
- زيادة الكفاءة من حيث التكلفة والوقت بفضل أتمتة الإجراءات
- نماذج إلكترونية موحدة لإعداد طلبات تقديم العروض وتقييم العروض

القطاع الخاص

- بوابة موحدة لمراجعة جميع المناقصات الحكومية مجاناً
- زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وغيرها في المناقصات الحكومية لتعزيز المنافسة
- إيلاء الأولوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناقصات التي تتلاءم مع نشاط المنشأة
- الاعتماد المسبق للميزانيات من جانب وزارة المالية قبل الإعلان عن طلبات تقديم العروض وإبرام العقود رقمياً
- تقديم المطالبات المالية وإدارتها إلكترونياً

أهم المؤشرات

- ٤٥٠ + منشأة حكومية، و ٥٠ ألف + مستخدم من القطاع الخاص
- ٣٢٦ ألف + مناقصة، و ٨٦٠ ألف + عرض، و ٦٤٢ ألف + عقد وتعميد
- ٣,٣ مليون + أمر دفع، وأوامر دفع بقيمة ٢,٨ تريليون +
- ٩٥% من أوامر القطاع الخاص يتم تنفيذها خلال ١٥ يوماً.

المصادر: البيانات الحكومية، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، ومنصة اعتماد.

لتنفيذ الميزانية. ولتعزيز المصداقية وتحسين توقعات الوحدات الاقتصادية، سيكون من المفيد التواصل بصفة منتظمة حول إدارة الإيرادات النفطية على مدار العام المالي وكيفية معالجتها في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي، وتأثيرها على الاحتياطات والسيولة المحلية.

• **الإقرار عن مخاطر المالية العامة:** يرحب الخبراء بالتقرير الداخلي الذي تعده الحكومة حول مخاطر المالية العامة، وهو خطوة مهمة للمساعدة في مراقبة المخاطر - بما في ذلك الناتجة عن الخصوم الاحتمالية المرتبطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والضمانات الائتمانية.

• **تعزيز متطلبات الإفصاح عن الميزانية:** تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بزيادة شفافية المالية العامة من خلال توسيع نطاق بيان الميزانية والنشر الدوري للبيان التمهيدي للميزانية، وتقارير الميزانية ربع السنوية، ومراجعة منتصف العام، وتقارير نهاية العام. ويحث الخبراء الحكومة على مواصلة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال توفير المزيد من التفاصيل حول بنود الإيرادات والمصروفات، والاستمرار في توسيع نطاق التغطية المؤسسية تدريجياً، وإعداد تقارير تتضمن تفسيراً منهجياً وشاملاً للانحرافات بين نتائج الميزانية والخطط (والتي تراجعت إلى حد كبير في السنوات القليلة الماضية). ومن شأن زيادة الإفصاح عن مخاطر المالية العامة في بيان الميزانية (مثل مختلف سيناريوهات الإيرادات التي تم عرضها للمرة الأولى في بيان الميزانية لعام ٢٠٢٢)، في صورة تحليل كمية أكثر تفصيلاً على سبيل المثال، أن تعزز الإصلاحات الحالية أيضاً وأن تعكس صورة حقيقية عن الموارد العامة.

آراء السلطات

أكدت الحكومة أن الانضباط المالي لا يزال محور التركيز الأساسي لاستراتيجيتها، مع التأكيد على أن دورات رواج وكساد أسعار النفط غير مؤثرة على إطار المالية العامة متوسط الأجل. واتفقت على تسريع وتيرة العمل على إطار إدارة الأصول والخصوم، وقد أحرزت تقدماً كبيراً في هذا الصدد حتى الآن. وأشارت الحكومة إلى أنها تعمل حالياً على وضع قاعدة مالية بغرض فرض حدود قصوى للمصروفات بمعزل عن أسعار النفط وإرساء معايير واضحة لتوزيع الفوائض، وإلى أن تعبئة الإيرادات غير النفطية لا تزال من أهم ركائز استراتيجية استدامة المالية العامة. وتتفق الحكومة على أن العام المالي الجاري سيشهد فائضاً بالرغم من الزيادات الطفيفة المقررة في بعض بنود الميزانية، مثل دعم الغذاء لموازنة تأثير ارتفاع أسعار الغذاء العالمية والتعجيل بتنفيذ عدد من المشروعات الاستراتيجية في إطار رؤية ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن الخطط الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة غير معتمدة على الإيرادات النفطية وأن أي زيادة في نفقات صندوق الاستثمارات العامة/صندوق التنمية الوطني ينبغي النظر إليها باعتبارها استثمارات خاصة لا وسيلة للتحويل على الانضباط المالي. وأكدت أن تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز آليات الإفصاح عن الميزانية - بما في ذلك الإفصاح عن مخاطر المالية العامة، وإنشاء حساب الخزانة الموحد، وبدء تطبيق إطار مالية عامة متوسط الأجل، جميعها عوامل ستسهم في استمرارية الاستدامة المالية.

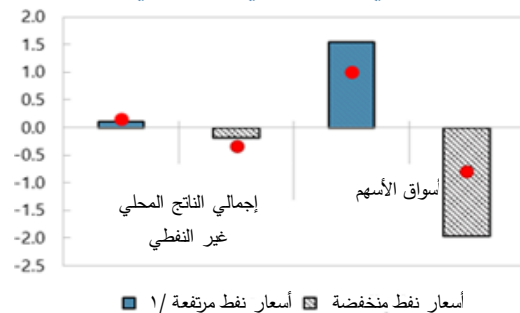
وفيما يتعلق بدعم الطاقة، أشارت الحكومة إلى أن الإصلاحات مستمرة بقوة من خلال تنفيذ الزيادات المقررة في الأسعار تدريجياً حتى إلغاء الدعم بحلول عام ٢٠٣٠. غير أنها عارضت إلغاء الحد الأقصى على أسعار البنزين، مشيرة إلى أهمية الحفاظ على التماسك الاجتماعي وضمان استمرار قدرة الصناعات على تحمل التكلفة في الوقت الذي تسعى فيه المملكة إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص. كذلك أشارت الحكومة إلى أن العمل مستمر على تطوير برامج شبكة الأمان الاجتماعي الموجهة وإلى أن الآليات اللازمة للحد من تسرب المزايا مطبقة بالفعل، غير أنه لا يزال من المبكر للغاية توسيع نطاق هذه البرامج لأسباب تتضمن عدم اتخاذ قرار حتى الآن بشأن الفئات السكانية التي سيتعين حصولها على التعويضات.

باء - السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

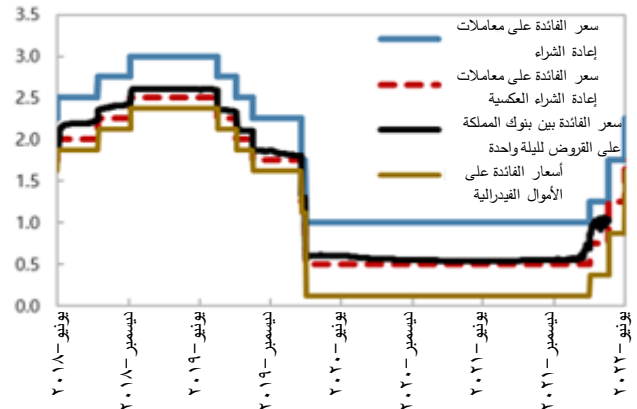
٢١- يُتوقع أن يكون تأثير تشديد أوضاع السياسة النقدية العالمية موجبا بالنسبة للقطاع المصرفي عموماً ومحدوداً بالنسبة للاقتصاد بوجه أعم في ظل مستويات السيولة وأسعار النفط المرتفعة ورفع البنك المركزي السعودي أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ١٢٥ نقطة أساس منذ مارس ٢٠٢٢، ومن المتوقع إجراء زيادات إضافية لمسايرة دورة تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. ويتسم الهيكل المصرفي بتدني مستويات التمويل بالجملة، كما تمثل الودائع غير المدرة للفائدة ٦٥٪ من مجموع الودائع، ويُتوقع بالتالي تحسن هوامش الفائدة الصافية لدى البنوك، لا سيما وأن القروض الممنوحة لقطاع الشركات تخضع لأسعار متغيرة يجري تحديثها كل ٣ إلى ٦ أشهر. وإلى جانب تزايد مستويات الربحية، يرجح التحليل الذي أجراه الخبراء

أن زيادة تشديد الأوضاع ستكون ذات تأثير محدود على نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الممكن والنمو الائتماني وجودة الأصول في ظل ارتفاع أسعار النفط التي تساهم في تحسين مستويات السيولة في النظام (تقرير القضايا المختارة الثاني).

تأثير رفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وأسواق الأسهم



سعر الفائدة الأساسي وأسعار الفائدة بين البنوك (%)



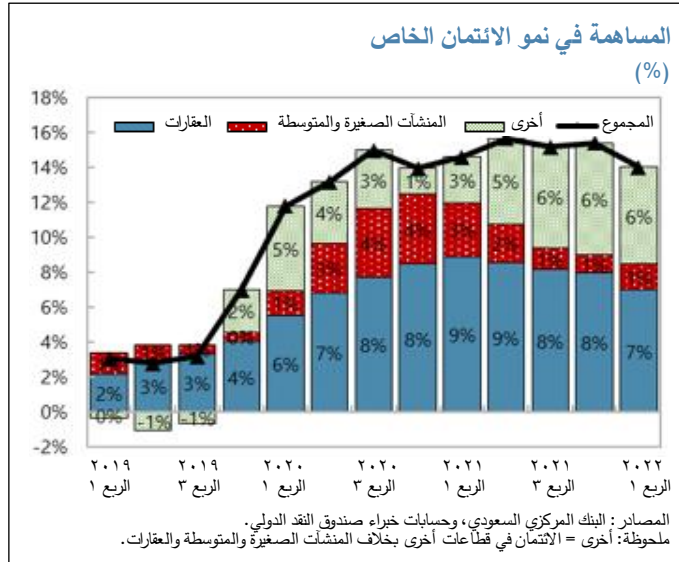
المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ يُقصد بأسعار النفط المرتفعة البلدان التي تتجاوز أسعارها الحقيقية للنفط ٤٥ دولاراً أمريكياً للبرميل.

٢٢- ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ملائماً نظراً لهيكل الاقتصاد في الوقت الحالي. وقد استفادت المملكة من هذه السياسة في دعم الاستقرار النقدي. غير أنه ينبغي الاستمرار في مراجعة ربط سعر الصرف بصفة منتظمة للتأكد من ملاءمته وعدم تأثيره على التنافسية. كذلك ينبغي مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تعميق أسواق المال ورأس المال وتعزيز إطار السياسة النقدية لضمان قدرة المؤسسات على دعم تنفيذ سياسات نقدية أكثر استقلالية في المستقبل إذا أصبح ذلك خياراً ملائماً. ولا يزال المركز الخارجي للمملكة متسقاً عموماً مع الأسس الاقتصادية على المدى المتوسط والسياسات المرغوبة، كما تتوفر لها احتياطات كافية لمواصلة ربط عملتها بالدولار الأمريكي (المرفق السادس). وسيساهم الضبط المالي والإصلاح الهيكلي الهادف إلى تقوية التنافسية في تعزيز قوة المركز الخارجي.

آراء السلطات

اتفقت الحكومة مع آراء الخبراء حول تأثير تشديد الأوضاع المالية العالمية على المملكة في ظل مستويات أسعار النفط والسيولة المرتفعة. وأشارت إلى أن أسعار الفائدة الأساسية المحلية يجري تعديلها حسب دورة تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي للحفاظ على مصداقية ربط سعر الصرف الذي يعد سياسة ملائمة من وجهة نظر الحكومة باعتباره ركيزة نقدية موثوقة. وأكدت الحكومة أن ربط سعر الصرف لا يزال خياراً ملائماً لتحقيق النمو الشامل والاستقرار الاقتصادي الكلي.

جيم - سياسات القطاع المالي



٢٣- يواجه النظام المالي الكلي مخاطر محدودة، وإن كان يتعين الاستمرار في توخي اليقظة. ويعد مستوى القروض غير المنتظمة متدنياً في الوقت الحالي، دون تدهور جودة قروض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج تأجيل مدفوعات القروض وإعادة هيكلتها حتى بعد انتهاء العمل بهذه البرامج. وقد سجل الإقراض العقاري نمواً بنسبة ٤١٪ خلال العام الماضي - وهو العام الثالث الذي يشهد نمواً ملحوظاً - وأمكن الحد من المخاطر من خلال تشديد المتطلبات الاحترازية، بما في ذلك فرض حدود قصوى لمدفوعات خدمة الدين على المقترضين، وتدني نسبة

القرض إلى القيمة، فضلاً عن أن الجزء الأكبر من هذه القروض يتم سدادها من خلال تحويل رواتب موظفي القطاع العام. ولاحتواء المخاطر بشكل أكبر منعاً لتحقيقها، يؤيد الخبراء الجهود المبذولة من جانب الحكومة في المجالات التالية:

- **تشديد الفحص الرقابي على مخاطر الائتمان المصرفي**، بما في ذلك من خلال إجراء عمليات تفتيش متخصصة على البنوك وتقييمات متعمقة لمحافظ القروض وممارسات تكوين المخصصات بصفة منتظمة. وتشجع البعثة أيضاً على إعداد تقارير دورية حول أرصدة برامج التمويل المعاد هيكلته أو المضمون التي تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكان قد تم تطبيق برنامج التمويل المضمون (حوالي ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) أثناء الجائحة ومن المقرر انتهاءه عام ٢٠٢٣. وينبغي تقييم الحاجة إلى استمراره بصفة دورية في ضوء أحدث المعلومات المالية المتاحة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- مواصلة الرقابة الوثيقة على مستويات الإقراض العقاري المتزايدة، بما في ذلك من خلال وضع نظام رقابي متخصص للمساعدة في الكشف عن مواطن الضعف المتراكمة.
- تصميم نهج رقابي قائم على المخاطر، من خلال الاعتماد المستمر على نتائج التقييم الداخلي الدوري لكفاية رأس المال. كذلك رحب الخبراء بسيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط التي تعدها الحكومة، بما في ذلك مجموعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية الشاملة.

٢٤- ويخضع الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع المالي السعودي لمزيد من المراجعات في الوقت الحالي ليصبح أكثر توافقاً مع أفضل الممارسات الدولية (المرفق السابع). وإلى جانب إطار تسوية أوضاع البنوك، والقوانين المنظمة لنظم وخدمات الدفع، والمؤسسات المالية المؤثرة على النظام، وقانون البنك المركزي، تم إحراز تقدم ملحوظ في المجالات التالية:

- إصلاحات ما بعد الأزمة في إطار اتفاقية بازل ٣: انتهى البنك المركزي السعودي من إصدار السياسات ذات الصلة قبل تاريخ السريان المقرر. وقد صدرت أطر الرفع المالي ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، بينما صدرت متطلبات مخاطر الائتمان ومخاطر ائتمان الطرف المقابل والإفصاح في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، مما يتيح للبنوك متسعاً زمنياً لتنفيذ سياساتها ونظمها الداخلية وتحديثها قبل تاريخ التنفيذ الفعلي المقرر (أوائل عام ٢٠٢٣).
- تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية للبنوك الإسلامية: اتساقاً مع المعايير التي حددها مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أصدر البنك المركزي السعودي إطار الحوكمة الشرعية عام ٢٠٢٠ وتلاه إطار إدارة المخاطر للمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة في ديسمبر ٢٠٢١. ويرحب الخبراء بالعمل الجاري على مواصلة تعزيز معايير كفاية السيولة ورأس المال وفق توصيات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تهدف الحكومة إلى التصدي لجميع المخاطر الاحترازية الرئيسية، بما في ذلك مخاطر رأس المال والسيولة والإدارة السليمة لعمليات نافذة الأعمال المصرفية الإسلامية بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٣.
- تحديث نظام مراقبة البنوك: يجري العمل حالياً في هذا الصدد، حيث يخضع مشروع النظام لمراجعات داخلية في الوقت الحالي قبل إجراء مشاورات عامة بشأنه. ويتوقع أن يساعد إقرار هذا النظام في الحد من الأحكام المتكررة التي تتضمنها التشريعات، وإلغاء الإعفاءات التي تسمح للبنوك بعدم الالتزام بالنظام، حتى في الظروف الاستثنائية.^٢
- تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: منذ أن حصلت المملكة على عضوية كاملة في فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في يونيو ٢٠١٩، أحرزت تحسناً ملحوظاً في مستوى الامتثال الفني للمعيار الدولي، فضلاً عن امتثالها كلياً أو إلى حد كبير لثمانٍ وثلاثين توصية من التوصيات الأربعين الصادرة عن فرقة العمل. ويرحب الخبراء بالتقدم المحرز في مجال تبادل المعلومات مع الأطراف المقابلة والسلطات المعنية الأجنبية، وإنشاء وحدات متخصصة في مجال التحقيقات المالية وملاحقة المتورطين في جرائم غسل الأموال. غير أن هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لتعزيز فعالية إطار غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومما سيساعد في هذا الصدد التعجيل بتنفيذ خطة العمل الحكومية الجارية التي تستهدف معالجة أوجه القصور التي كشف عنها التقييم المشترك لعام ٢٠١٨. وتحديدًا، ينبغي أن تنتهي الحكومة من تحديث تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن تقيّم في السياق ذاته مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالآصول الافتراضية. ويلزم القيام بمزيد من الجهود لتعزيز إطار مصادرة عائدات الجرائم وقدرات مختلف الأطراف المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك وحدة التحريات المالية.

^٢ لم يتم الإعلان عن أي حالات فعلية استُخدمت فيها المادة رقم (٢١) من نظام مراقبة البنوك لإعفاء أي بنك من تطبيق النظام.

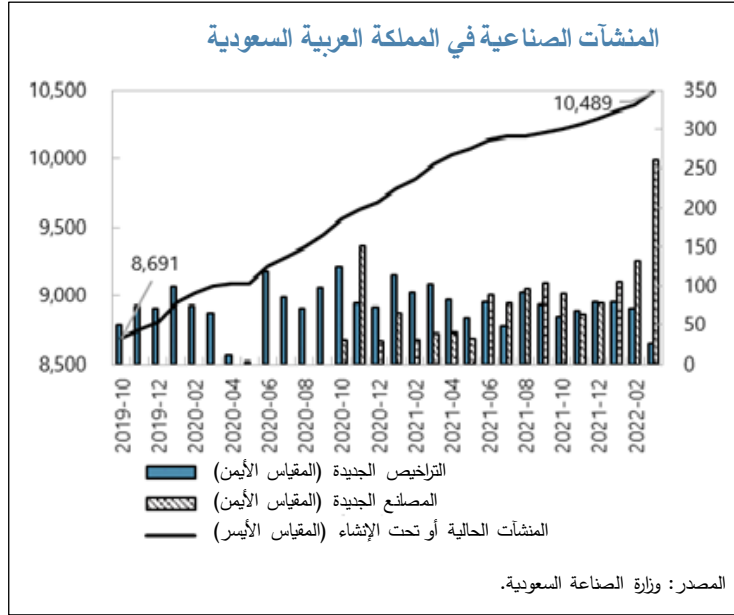
٢٥- **ويشهد القطاع المالي تحولاً رقمياً سريعاً يفوق الأهداف المقررة في إطار رؤية ٢٠٣٠.** فقد ارتفع عدد شركات التكنولوجيا المالية العاملة في المملكة بحوالي ٣٧٪ عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٨٢ شركة تقريباً، وأصدر البنك المركزي السعودي تراخيص لثلاثة بنوك رقمية بالفعل، كما تجاوز نصيب المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة ٥٧٪ من مجموع المعاملات المنفذة خلال عام ٢٠٢١. وقد ساهمت هذه التطورات - إلى جانب الارتفاع الملحوظ في عدد الحسابات الرقمية الجديدة - في تعزيز الشمول المالي، حيث أصبح ٨٣٪ من البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً في الوقت الحالي (مقابل ٧١٪ عام ٢٠١٩). وينبغي الاستمرار في إيلاء الأولوية لتصميم إطار تنظيمي ملائم لمواكبة منظومة التكنولوجيا المالية، بما في ذلك من خلال ضمان توفير حماية كافية للمستهلكين دون تضيق الخناق على الابتكارات. كذلك فإن مشروع عملة البنك المركزي الرقمية الذي أطلقه البنك المركزي السعودي ولا يزال في مرحلة مبكرة حتى الآن يتطلب المراقبة الدقيقة للمخاطر المصاحبة لانعكاسات السياسة النقدية (الناجمة عن إصدار البنك المركزي لعملة رقمية غير مدرة للفائدة) والمعوقات التقنية (المخاطر السيبرانية) والتحديات الاجتماعية-الاقتصادية (تدني نسبة الاستخدام والأمية المالية).

٢٦- **وواصلت سوق رأس المال تطورها عقب تأثرها بجائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠.** وساعد عدد من المبادرات التنظيمية التي تم إطلاقها عام ٢٠٢١، مثل برنامج تطوير القطاع المالي وتحديث إطار السوق المالية لهيئة السوق المالية، في زيادة عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين. وتشهد أسواق الائتمان تطوراً في الوقت الحالي أيضاً، حيث أصبحت المملكة أكبر مصدر للصكوك على مستوى العالم، وارتفع حجم الإصدارات بحوالي ١٩٪ (على أساس سنوي) عام ٢٠٢١. ومما سيساعد بدرجة أكبر في جذب المزيد من المستثمرين الخطط الهادفة إلى وضع مؤشر لصناديق الاستثمار، وتفعيل الربط مع شركة "يوروكير" الذي سيتيح للمستثمرين المشاركة في سوق الصكوك السيادية، وتنفيذ الإطار القانوني لمؤسسات البنية التحتية للسوق المالية.

آراء السلطات

أكدت الحكومة أن المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي محدودة، ويواصل البنك المركزي السعودي دوره الفعال في مراقبة المخاطر الائتمانية والتوسع في نشاط الإقراض العقاري. وسيضمن تنفيذ الإصلاحات الموصى بها في اتفاقية بازل الثالثة حسب الإطار الزمني الدولي المتفق عليه استمرار توافق الإطار التنظيمي للمملكة مع المعايير الدولية. وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أشارت الحكومة إلى التقدم المحرز الذي تم عرضه على الاجتماع الأخير لفرقة العمل للإجراءات المالية، وأكدت أن مختلف المؤسسات، بما في ذلك وحدة التحريات المالية، قد نجحت في تعزيز قدراتها إلى حد كبير. كذلك أشارت الحكومة إلى أن مبادرات التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشمول المالي وإلى ضرورة وضع إطار تنظيمي لهذه المبادرات لضمان استمراريتها.

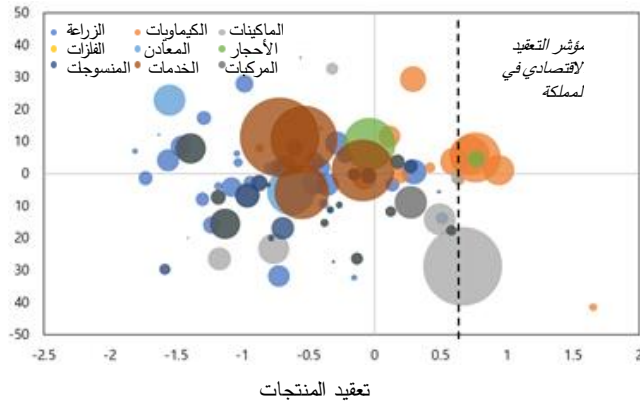
دال - الإصلاحات الهيكلية



٢٧- يتعين مواصلة تنفيذ خطة الإصلاحات الهيكلية الطموحة في إطار رؤية ٢٠٣٠ بغرض تنويع الاقتصاد السعودي ودفع النمو. وقد تم اتخاذ خطوات مهمة لتحسين البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك إطلاق ما يزيد على ٣٠٠ مبادرة ونظام منذ بداية تنفيذ الرؤية. ويركز المركز الوطني للتنافسية على عدة مجالات، منها الحد من تكلفة تأسيس الشركات وتعزيز التنافسية من خلال وضع السياسات المالية اللازمة لدعم الاستثمار. وقد ساعدت هذه المبادرات، إلى جانب الجهود المبذولة على نطاق واسع لتحسين

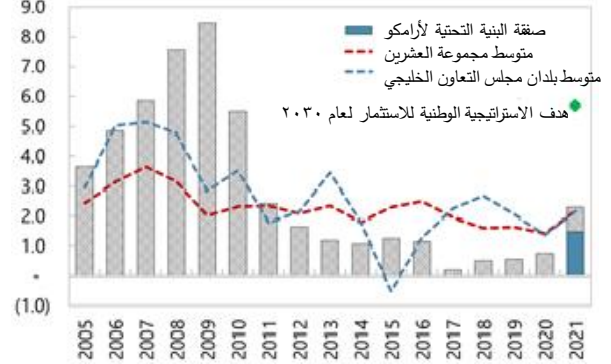
الحوكمة وإصلاح أسواق العمل، في زيادة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وزيادة سهولة ممارسة الأعمال (المنصة الموحدة التي تتيح تسجيل الشركات في ٣ دقائق)، وكذلك زيادة عدد المنشآت الصناعية، وتوسيع نطاق العمليات الحكومية الرقمية، وزيادة الاستثمارات حسب أهداف استراتيجية الاستثمار الوطنية. ولكن بالرغم من الارتفاع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام ٢٠٢١ (التي تعكس أيضا صفقة أرامكو المبرمة عام ٢٠٢١)، فإنها لا تزال متدنية حتى الآن، كما أن وتيرة التنويع الاقتصادي من خلال التحول إلى سلة منتجات أكثر تطورا لا تزال محدودة (المرفق الثامن).

٢/ ديناميكيات نمو الصادرات وتعقيد المنتجات في المملكة العربية السعودية



١/ الاستثمار الأجنبي المباشر

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: أطلس التعقيد الاقتصادي، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

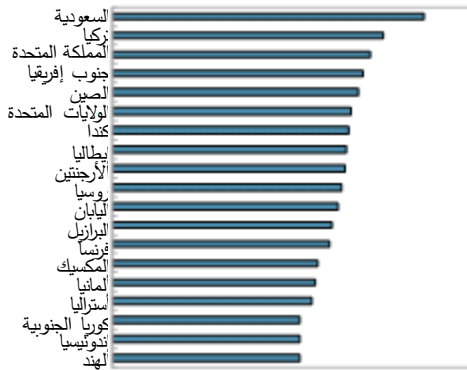
١/ تُعزى الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى صفقة البنية التحتية التي أبرمتها شركة أرامكو مع مجموعة استثمارية عالمية بقيمة ١٢,٤ مليار دولار أمريكي.
٢/ يوضح المحور الرأسي معدل نمو الصادرات السنوي لكل قطاع (داثرة)، بينما يعرض المحور الأفقي مؤشر تعقيد المنتجات. ويعبر حجم الدائرة عن التجارة العالمية في هذا القطاع، ولونها عن الفئة القطاعية الأوسع نطاقا (انظر المفتاح).

٢٨- ولمواصلة تعزيز وتيرة التطور في القطاع الخاص وتحسين الثقة، يتعين اتخاذ خطوات حاسمة في المجالات التالية:

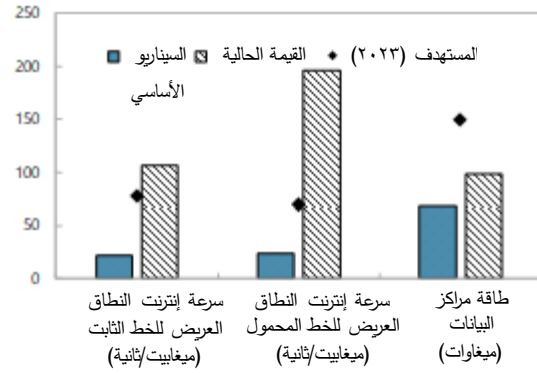
- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص وعمليات بيع الأصول:** دخل برنامج "مشاركة القطاع الخاص" الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٧ في طور التوسع، حيث تم وضع "استراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية" المنتظر اعتمادها والتي يُتوقع أن تساهم في توضيح الرؤية بخصوص عمليات التخصيص وبيع الأصول. وتم الاتفاق حتى الآن على ٢١١ مشروعاً في مراحل مختلفة من التنفيذ بمشاركة القطاع الخاص (ومعظمها في صورة شراكات بين القطاعين العام والخاص). ويرحب الخبراء بالحدود القصوى المفروضة على حجم الالتزامات في كل من هذه العقود، وهو ما سيساعد في الحد من الخصوم الاحتمالية. وينبغي التعجيل بالجهود الجارية لبناء إطار لمراقبة الخصوم الاحتمالية واحتوائها لضمان تفعيل هذا الإطار في الوقت الذي يشهد فيه حجم الاستثمارات والشراكات بين القطاعين العام والخاص زيادة كبيرة.
- **تدخلات صندوق الاستثمارات العامة:** بالرغم من الدور التحفيزي الذي يمكن لصندوق الاستثمارات العامة الاضطلاع به في إطلاق قطاعات جديدة، وأهمية مبادراته في زيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال خطط الخارج، من المحتمل أن تقضي تدخلات الصندوق إلى بيئة تجارية تقتصر إلى عدالة المنافسة. لذلك ينبغي إخضاع تدخلات صندوق الاستثمارات العامة - بما في ذلك مشروعاته الكبرى - لتحليل دقيق للتكلفة والمنافع بحيث تظل عائداته المعدلة حسب المخاطر مرتفعة بما يضمن زيادة مشاركة القطاع الخاص.
- **تعزيز تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورفع نسبة المحتوى المحلي،** بما في ذلك من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل (من خلال برنامج التمويل المضمون ومبادرات تمويل سلاسل الإمداد على سبيل المثال)، ودمج جميع مبادرات التمويل المدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإقرار نظام الشركات للمساعدة في تسهيل متطلبات التسجيل، وتبسيط الرسوم التي تفرضها مختلف الهيئات الحكومية، والجهود المهدفة إلى دعم التحول الرقمي لنظم التوريد والدفع. غير أنه يتعين تجنب التكاليف غير المبررة التي يتحملها المستهلك، حيث يرى الخبراء عدم جدوى الزيادات الأخيرة في الرسوم الجمركية التي تم فرضها على عدد من القطاعات الوليدة خلال العام الماضي وفي يونيو ٢٠٢٢ (حتى وإن ظلت هذه الزيادات ضمن الحدود المنصوص عليها في القواعد واللوائح الصادرة عن منظمة التجارة العالمية). وبدلاً من ذلك، فإنه من الأفضل العمل مباشرة على تعزيز تنافسية الإنتاج المحلي، بما في ذلك من خلال وضع استراتيجيات توريد محلية إلى جانب عدد من السياسات المكملية، كتلك الهادفة إلى تذليل العقبات أمام المنافسة الأجنبية وضمان إتاحة الظروف الملائمة، بما في ذلك توافر رصيد كبير من رأس المال البشري والبنية التحتية اللازمة (المرفق الثامن).
- **تعزيز الحوكمة:** رحب الخبراء بالجهود الحكومية الجارية لمكافحة الفساد من خلال هيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة"، والتي أدت إلى زيادة التحقيقات والملاحقات القضائية. وحثت البعثة على التعجيل بإقرار استراتيجية مكافحة الفساد التي يجري إعدادها حالياً، وأشارت إلى أن الخطوات المتخذة لتعزيز شفافية المشتريات الحكومية - والتي تتضمن عدداً من التدابير لجمع المعلومات عن الملاك المستفيدين - وعمليات الحكومة الإلكترونية بوجه عام تمثل مساهمة مهمة في حرب المملكة ضد الفساد. ومن المنتظر اعتماد النظام الأساسي لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد التي تعكف حالياً على إعداد آلية لتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بكبار المسؤولين من شاغلي الوظائف التي يزداد فيها خطر الفساد، ووضع نظام لحماية المبلغين عن الفساد والذي سيساهم في سن قواعد تنظيمية جديدة وتعزيز القواعد التنظيمية الحالية. ويرحب الخبراء بالمبادرات الدولية التي أطلقتها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، لا سيما دورها القيادي في إنشاء "شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد" وعزمها على المشاركة في الجولة التي ينظمها صندوق النقد الدولي العام القادم للتقييم الطوعي لحجم الفساد على جانب العرض وإخفاء عائدات الفساد.

- **التحول الرقمي:** من شأن الدور المتنامي للتحول الرقمي والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية تعزيز الإنتاجية في ظل زيادة أعداد المواطنين الشباب الذين يمتلكون مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية وإنشاء هيئة وطنية مؤخرًا معنية بتنظيم القطاع الحكومي الرقمي. وساهم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تسريع خطى التحول الرقمي أثناء الجائحة وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية، كما أدى إلى إطلاق الخدمة الصحية الإلكترونية "صحتي" والمحكمة الافتراضية "ناجز" ومنصة التعلم من بعد "مدرستي" ومنصات تسهيل ممارسة الأعمال (اعتماد وفصح). وتتضمن أهم أولويات العام القادم تعزيز قطاع الحكومة الرقمية باعتباره من أهم العوامل المحفزة للتحول الرقمي الوطني (٩٧٪ من الخدمات الحكومية يتم تقديمها عبر الوسائل الرقمية في الوقت الحالي)، ومراقبة امتثال الهيئات الحكومية، ورفع الوعي بشأن التحول الرقمي وتعزيز المهارات الرقمية، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت عالي السرعة (تستخدم ٧٠٪ من الأسر في الوقت الحالي خدمات الإنترنت عبر الألياف الضوئية) وتفعيل المشاركة الإلكترونية عبر جميع الشرائح السكانية.

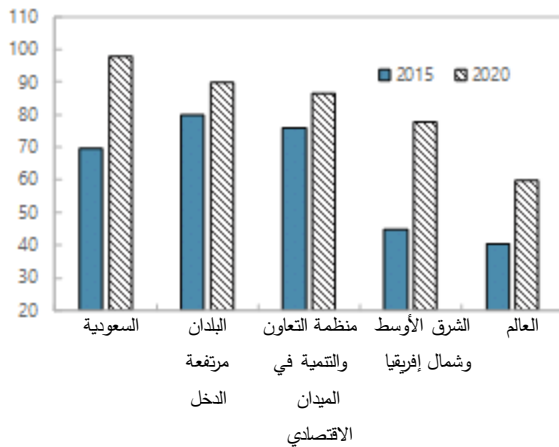
الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات % من حجم السوق التجاري، ٢٠٢١



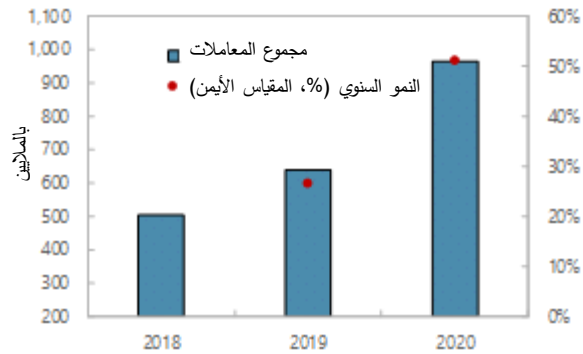
البنية التحتية الرقمية



استخدام الإنترنت (% من السكان)

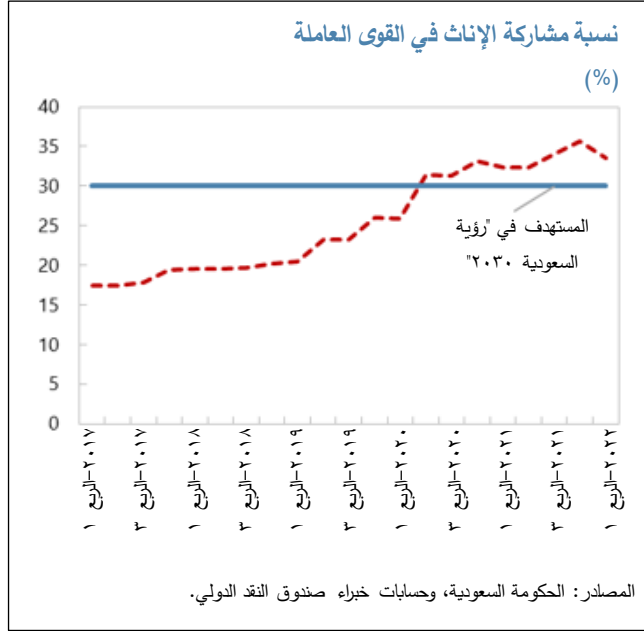


عدد المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت



المصادر: البيانات الحكومية الصادرة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الحكومة الرقمية، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، ومسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي.

٢٩- ولا يزال من الضروري تعميق إصلاحات سوق العمل. وتستهدف سياسة سوق العمل الوطنية إحداث تحول في رأس المال البشري اعتماداً على سياسات السعودية. وفيما يلي عدد من الأولويات المهمة:

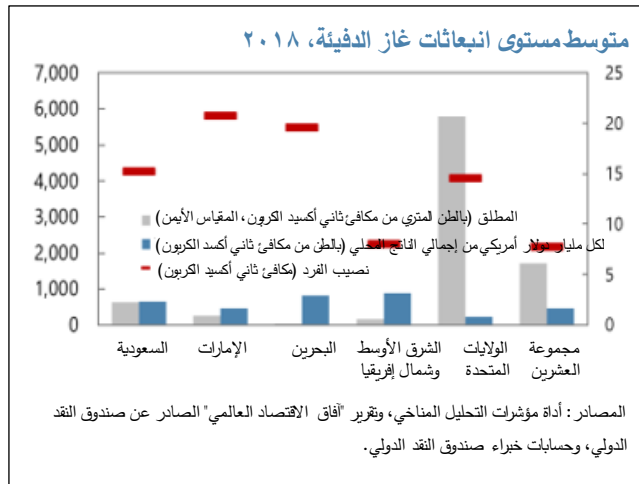
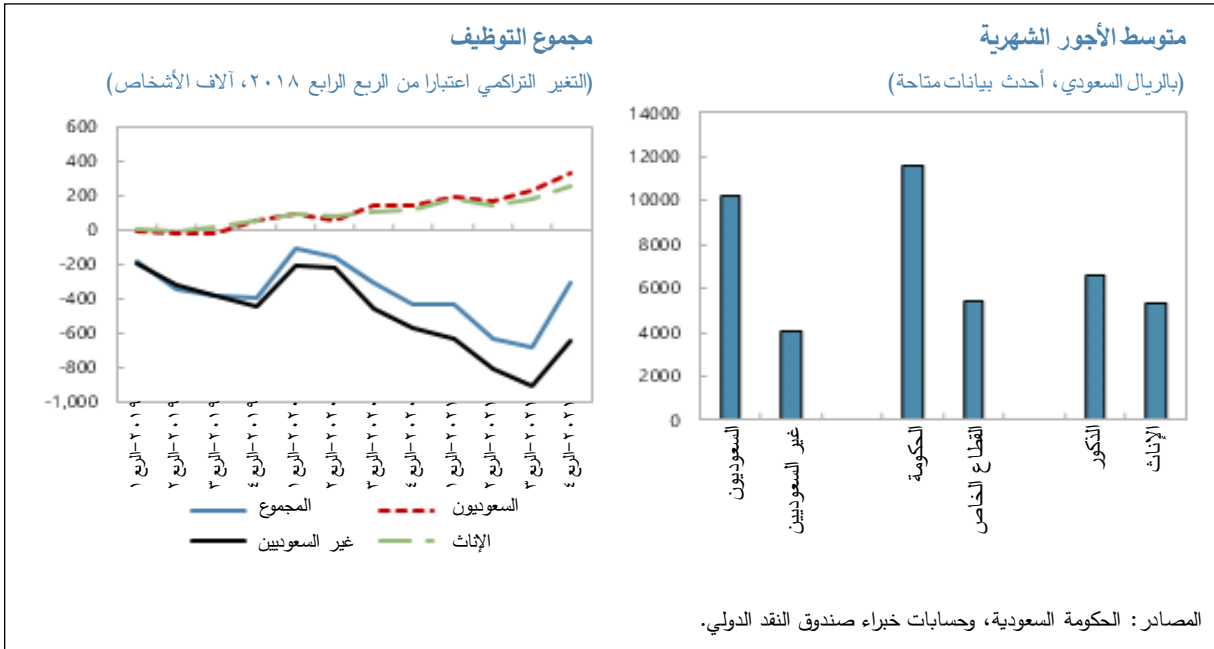


- **زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة:** إلى جانب إزالة القيود الرسمية وسن التشريعات التي تضمن المساواة في الحصول على فرص العمل، ساهمت مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها على مدار الأعوام القليلة الماضية - بما في ذلك تقديم مزايا لدعم خدمات النقل تصل إلى ٨٠٪ من تكلفة خدمات سيارات الأجرة ضمن برنامج "وصول"، وتقديم حوافز لأصحاب الأعمال، واحتساب عدد أكبر من نقاط السعودية عند توظيف الإناث، ومنح الإناث إجازة وضع بأجر كامل ودعم خدمات رعاية الأطفال - في زيادة مشاركة الإناث من المواطنات بنسبة ٣٣,٦٪ بحلول الربع الأول من ٢٠٢٢ - وهو ما يمثل مضاعفة أعداد النساء العاملات خلال

الأعوام الثلاثة الماضية، مما ساعد في تجاوز النسبة المستهدفة في إطار رؤية ٢٠٣٠ البالغة ٣٠٪، فضلاً عن ترقى المزيد من النساء إلى مناصب عليا في القطاعين العام والخاص للمساعدة في زيادة الزخم.

- **مواصلة احتواء حجم التوظيف في القطاع العام،** بما في ذلك من خلال الحد من الفرص المتاحة في القطاع، مع تشديد القواعد التي تتطلب توافر الخبرة كشرط أساسي، مما سيساعد في إعادة تشكيل التوقعات بشأن أجور القطاع العام وربطها بالإنتاجية. كذلك فإن تعديل البرامج التعليمية للحد من الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل وتوفير المزيد من برامج التدريب المهني من شأنهما المساهمة أيضاً في التحول الجاري نحو زيادة مستويات التوظيف في القطاع الخاص. وسيتمكن دعم هذه الجهود من خلال التقييمات الدورية لتطورات سوق العمل، وخدمات إدارة القوة العاملة الإلكترونية، وتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات للإناث وأصحاب المهن المتخصصة.

- **إصلاح نظام توظيف الوافدين:** سيساهم إصلاح نظام الكفالة في منح الوافدين قدراً أكبر من حرية الحركة بما يتيح لهم دخول المملكة والخروج منها بحرية والانتقال من صاحب عمل إلى آخر. ويجري العمل حالياً على وضع نظام لمنح التأشيرات للمهاجرين على أساس المهارات. وقد أصدر مركز الإقامة المميزة تصاريح للمتقدمين من ذوي المهارات المرتفعة، بما في ذلك الأطباء والمستثمرون. وسيكون لهذه التعديلات أثر إيجابي على أجور الوافدين وإنتاجيتهم، كما ستساعد في جذب المهاجرين الأعلى مهارة والحد من الحافز لدى الشركات على توظيف الوافدين على حساب المواطنين.



٣٠- وتبذل المملكة جهوداً واعدة فيما يتعلق بسياسات التخفيف من تغيرات المناخ والتكيف معها، وإن كان هناك مجال لتعزيز هذه الجهود. ويتطلب تحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء (راجع الإطار) إعداد رؤية مفصلة حول كيفية الوصول إلى هذه الأهداف، بما في ذلك حجم الاستثمارات اللازمة وإمكانية تنفيذها باستخدام التكنولوجيا. وتحدد، سيساعد إعداد صيغة متماسكة وواضحة للاستراتيجية الوطنية للهيدروجين المقرر الإعلان عنها خلال العام الجاري في دعم المملكة في تحقيق طموحها للوصول إلى الريادة العالمية في هذا المجال. كذلك ستساهم الخطط الهادفة إلى

إرساء مفهوم اقتصاد الكربون الدائري في تحسين كفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات. ويتعين أن يقترن ذلك بجهود للتكيف مع تغيرات المناخ في ظل مواطن الضعف التي تجعل المملكة عرضة لتغيرات المناخ، لا سيما ندرة المياه التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة (٨٠٪ من استهلاك المياه) وأمن الغذاء. وفيما يتعلق بمجال التمويل الأخضر، وعقب منح أول قرض "أخضر" مقوم بالريال السعودي عام ٢٠٢١، يستهدف صندوق الاستثمارات العامة والحكومة المركزية إصدار سندات خضراء. كذلك أطلق صندوق الاستثمارات العامة "إطار التمويل الأخضر"، ويعمل في الوقت الحالي بالتعاون مع بورصة "تداول" على إنشاء سوق طوعية لتداول ائتمان الكربون داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأخيراً، من المهم أن تتضمن الاستراتيجية الكلية الهادفة إلى تخفيض الانبعاثات تدابير مكثفة لإصلاح أسعار الطاقة والمياه.

الإطار ٣ - مبادرة السعودية الخضراء

تم الإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء في عام ٢٠٢١، وهي تتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية مدعومة بما يزيد على ٣٠ مبادرة (راجع الجدول أدناه). وتتضمن هذه الأهداف الطموحة إنتاج ٢٧,٣ غيغا وات من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥، و٥٧,٨ غيغا وات لاحقاً في عام ٢٠٣٠ (تم إنتاج ٠,٣ غيغا وات حتى عام ٢٠٢٠)، والوصول إلى الريادة العالمية في مجال توليد الهيدروجين، حيث تطمح المملكة إلى إنتاج ٤ ملايين طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المستهدف أيضاً زيادة نصيب الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة المستخدم لتوليد الكهرباء إلى ٥٠٪، والاعتماد على الغاز الطبيعي في توليد النسبة المتبقية. ويتوقع الإعلان عن المزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز في إطار المبادرة خلال منتدى مبادرة السعودية الخضراء القادم المقرر انعقاده في نهاية عام ٢٠٢٢.

وفي نوفمبر ٢٠٢١، قامت المملكة بتحديث مساهماتها المحددة وطنياً في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تستهدف تخفيض الانبعاثات بما يعادل ٢٧٨ مليون طن سنوياً من ثاني أكسيد الكربون من خلال احتجازها والتخلص منها، وذلك بناء على "سيناريو أساسي ديناميكي". وتهدف المملكة إلى الوصول بصافي انبعاثات غاز الدفيئة إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠، كما تطمح شركة أرامكو، وهي المنتج الرئيسي للنفط في المملكة، إلى الوصول بصافي انبعاثات النطاقين الأول والثاني إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال نهج اقتصاد الكربون الدائري. كذلك انضمت المملكة إلى التعهد العالمي بشأن الميثان بهدف تخفيض انبعاثات الميثان بنسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وتسعى المملكة في الوقت الحالي إلى التعجيل بطرح المركبات الكهربائية من خلال ملكية صندوق الاستثمارات العامة لشركة لوسيد موتورز للمركبات الكهربائية التي يقع مقرها في كاليفورنيا وعقود المشتريات الحكومية. قد طلبت حكومة المملكة من شركة لوسيد موتورز توفير ١٠٠ ألف مركبة كهربائية خلال الأعوام العشرة القادمة، ومن المقرر أن تنتهي الشركة من إنشاء مصنعها في السعودية بحلول عام ٢٠٢٥ أو ٢٠٢٦ بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٥٠ ألف مركبة كهربائية. وسيتم تصدير ٨٥٪ من الإنتاج. كذلك تبحث المملكة مجموعة من الحلول الأخرى في مجال النقل المستدام، حيث تم توقيع ثمان مذكرات تفاهم مع عدد من الجهات المُنوطة بتنفيذ مشروعات تجريبية في مجال تطبيقات النقل القائمة على استخدام الهيدروجين والإنتاج المستدام لوقود الطائرات.

الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠	مجموعة مختارة من المبادرات
تخفيض انبعاثات الكربون بمقدار ٢٧٨ مليون طن سنوياً	تعزيز برنامج كفاءة الطاقة (٢٠٢٥)
تخفيض الانبعاثات	التحول إلى مزيج طاقة أكثر استدامة (توليد ٥٠٪ من الطاقة من خلال الموارد المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل أقل من ١٪ في الوقت الحالي، وزيادة المصروفات الرأسمالية السنوية بقيمة ٦٠-١٠٠ مليار دولار أمريكي) استخدام الكربون المحتجز في إنتاج المواد الكيميائية والوقود المصنع (٢٠٣٠) الوصول إلى الريادة العالمية في مجال إنتاج الهيدروجين وتصديره (٢٠٣٠)
زراعة ١٠ مليارات شجرة في جميع أنحاء المملكة	دراسة على برنامج زراعة ١٠ مليارات شجرة (٢٠٢٣)
تخضير المملكة العربية السعودية من خلال ٢٤ مبادرة	تشجير المساجد (٢٠٢٣) المشروع التجريبي لزراعة أشجار المانجروف في ميناء جدة الإسلامي (٢٠٢٣)
زيادة نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من ٣٠٪ من إجمالي مساحة الأرض والمناطق البحرية	إنشاء المحميات الطبيعية (٢٠٢٣) مبادرة حماية الصحراء (٢٠٢٥)
حماية الأرض والبحر	تحديد ١٠ مناطق لحماية التنوع البيولوجي بمساحة إجمالية تبلغ ٩٧٧ كيلو متر مربع (٢٠٢٥)
من خلال ٤ مبادرات على الأقل	

المصدر: مبادرة السعودية الخضراء.

آراء السلطات

أكدت الحكومة على استمرارها في تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ بوتيرة قوية بمعزل عن التطورات التي تشهدها أسواق النفط. وأشارت إلى التقدم الملموس في إزالة المعوقات أمام ممارسة الأعمال، وتحسين مستويات التوظيف بالقطاع الخاص، وزيادة عدد الشركات الصناعية الجديدة. ووصفت صندوق الاستثمارات العامة بأنه مؤسسة ذات غرض تجاري تعتمد على قاعدتها القوية من الأصول وشركاتها الاقتصادية الاستراتيجية في إطلاق قطاعات جديدة، وتُخضع جميع الفرص الاستثمارية للتقييم الدقيق من خلال لجنة معنية باتخاذ

القرارات. وتبدو مخاطر المزاومة منعدمة من وجهة نظر الحكومة التي ترى في هذه الاستثمارات فرصة لتنمية صناعات جديدة في القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، أكدت الحكومة على الوفاء بالتزاماتها من خلال مبادرة السعودية الخضراء، بما في ذلك الوصول إلى هدف صافي الانبعاثات الصفرية. وأكدت مجدداً على أن التحول في قطاع الطاقة ينبغي ألا يتحقق على حساب أمن الطاقة، وأشارت إلى أن الحلول المؤثرة مثل "احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه" تعد أداة ضرورية للحد من انبعاثات الكربون وإعادة استخدامها.

هاء - قضايا إحصائية

٣١- تنطوي البيانات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي على بعض جوانب القصور ولكنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. ويرحب الخبراء بتحديث تصنيف الحسابات الوطنية لعرض الأنشطة النفطية وغير النفطية بمزيد من الدقة، بما في ذلك التقسيم القطاعي للأنشطة غير النفطية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي. وسيساعد استكمال التعداد خلال عام ٢٠٢٢ في تحديث المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية وتعديل سنة الأساس لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويؤيد الخبراء أيضاً الجهود المبذولة لإعداد المسوح (واستخدام القوائم المالية) بهدف جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب الهيئة العامة للإحصاء والتحول المزمع إلى إعداد الميزانية والنقارير ذات الصلة على أساس مبدأ الاستحقاق. وتتضمن التحسينات اللازمة في الإحصاءات الخارجية توسيع نطاق تغطية القطاع الخاص والتوزيع القطاعي لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي حسب المؤسسات الاستثمارية.

تقييم خبراء الصندوق

٣٢- نجحت الحكومة في تحقيق تعاف سريع عقب كوفيد-١٩ بفضل سياسات الاستجابة للجائحة وتنفيذ رؤية ٢٠٣٠ - مدعومة بأسعار السلع الأولية العالمية المواتية. ويشهد اقتصاد المملكة تعافياً سريعاً في الوقت الحالي من حالة الركود الناجمة عن الجائحة، حيث سجل النمو ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام الجاري، وأمكن احتواء التضخم وتعزيز المركز الخارجي - بدعم من زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية. وتبدو الآفاق الاقتصادية موجبة بوجه عام على المدى القريب إلى المتوسط، مع توازن المخاطر المحيطة بها.

٣٣- ولا يزال من الضروري توخي الحيطة المالية لضمان استدامة مسار التعافي. ويرحب الخبراء بالخطط الحكومية الهادفة إلى الحفاظ على انضباط المالية العامة من خلال الالتزام بسقف ميزانية عام ٢٠٢٢ بالرغم من ارتفاع أسعار النفط. ومع تحسن أوضاع الميزانية، يؤيد الخبراء توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة أو زيادة دعم الغذاء إلى حد ما خلال العام الجاري لمد يد العون للأسر منخفضة الدخل.

٣٤- وينبغي دعم الضبط المالي من خلال تكثيف الجهود في مجال تعبئة الإيرادات غير النفطية وإصلاحات أسعار الطاقة بالتوازي مع مواصلة العمل على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. وقامت المملكة بجهود ملحوظة لمضاعفة الإيرادات غير النفطية، وإن كان ينبغي تكثيف هذه الجهود لسد الفجوة الضريبية المتبقية، بما في ذلك من خلال تثبيت معدل ضريبة القيمة المضافة الحالي وزيادة المكاسب المحتملة على جانب الإيرادات من خلال استحداث مجموعة من تدابير السياسة الضريبية وتعزيز إدارة الإيرادات. وينبغي تعجيل وتيرة إصلاحات أسعار الطاقة - التي استمرت هذا العام في بعض فئات المنتجات، بما في ذلك من خلال إلغاء الحد الأقصى على أسعار البنزين ومنتجات أخرى، وبالتالي تجنب الإشارات السعريّة التي تؤثر سلباً على جهود الحفاظ على الطاقة والتحول الأخضر. ويرحب الخبراء بالإصلاحات الجارية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي - بما في ذلك من خلال البرامج الموجهة الجديدة التي توفر حداً أدنى مضموناً من الدخل - والتي ستساهم أيضاً في استمرارية إصلاحات أسعار الطاقة. وينبغي تكثيف زيادة الدعم من خلال هذه البرامج وبرنامج حساب المواطن بدلاً من الانتظار لحين تحقق التحول المأمول عقب تنفيذ جميع الإصلاحات المقررة.

٣٥- ويرحب الخبراء بالتزام الحكومة بالاستدامة المالية، وإن كان يتعين أن يقتصر ذلك على المدى المتوسط بقاعدة مالية مدعومة بتغطية أوسع نطاقاً للقطاع العام. ويؤيد الخبراء الجهود التي تبذلها الحكومة لتجنب مسايير الاتجاهات الدورية، ويوصون بوضع قاعدة إنفاق تستند إلى ركيزة مالية طويلة الأجل يمكن للمملكة الاستفادة منها في تحقيق أهداف النمو والاستقرار، والاسترشاد بها في تصميم السياسات المالية الملائمة. ولا يزال العمل الجاري على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية من الأولويات المهمة.

٣٦- كذلك يرحب الخبراء بالتحسن المستمر في الإدارة المالية العامة. وينبغي مواصلة الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة لوضع إطار مالية عامة قوي متوسط الأجل، وبدء تطبيق ميزانية الأداء، والاستعداد لإنشاء حساب الخزانة الموحد، وتعزيز متطلبات الإفصاح في إطار الميزانية. ويتعين مراقبة الضمانات والخصوم الاحتمالية والإفصاح عنها بدقة، لا سيما في ظل الزيادة المتوقعة في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٣٧- ولا تزال الإدارة السليمة للدين تساهم في دعم سياسة المالية العامة وتطور سوق المال. ويظل الدين العام ضمن حدود يمكن تحملها، ويؤيد الخبراء الاستراتيجية الحكومية التي تتضمن تمديد آجال استحقاق الدين، وتخفيض تكلفة إعادة التمويل، وبناء منحني العائد. وتعد الجهود المبذولة لتطوير أسواق المال موضع ترحيب أيضاً.

٣٨- ويظل ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي هو النظام الأنسب للمملكة في ظل هيكلها الاقتصادي الحالي. ويحتفظ البنك المركزي السعودي بمستويات مطمئنة من الاحتياطات، وكان المركز الخارجي في عام ٢٠٢١ متسقاً إلى حد كبير مع الأسس الاقتصادية على المدى المتوسط والسياسات المرغوبة. وسيساعد الضبط المالي والإصلاح الهيكلي الهادف إلى زيادة التنافسية في تعزيز الاحتياطات الوقائية على نحو مستدام.

٣٩- ويواجه النظام المالي مخاطر محدودة، حيث تتمتع البنوك بمستويات جيدة من الربحية ورأس المال والسيولة. كذلك فإن انتهاء العمل ببرنامج تأجيل مدفوعات القروض لم تنتج عنه زيادة ملموسة في مستوى القروض غير المنتظمة كما كان يُخشى في البداية. ومما يساعد في التخفيف من حدة المخاطر تشديد المتطلبات الاحترازية ووضع إطار تنظيمي يخضع للتحديث المستمر في ضوء أفضل الممارسات الدولية. غير أن مواصلة احتواء المخاطر تتطلب من البنك المركزي السعودي تشديد الفحص الرقابي باستمرار على مخاطر الائتمان ومراقبة نمو الإقراض العقاري عن كثب. ويرحب الخبراء بالجهود المبذولة لبدء تطبيق معايير اتفاقية بازل الثالثة، وتعزيز الإطار القانوني للبنوك الإسلامية، وزيادة التركيز على إدارة المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية البيانات.

٤٠- وينبغي مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بقوة لتحقيق نمو أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً واستمرارية. ويرحب الخبراء بالخطوات المتخذة لتحسين البيئة التنظيمية ومناخ الأعمال، وضمان اتساق إجراءات ممارسة الأعمال مع المعايير الدولية، والحد من تكلفة تأسيس الشركات. وتتواصل مسيرة التحول الرقمي بوتيرة مذهلة - كما يتضح من الدور المتنامي للحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية - من شأنها تعزيز الإنتاجية والنمو. ويرحب الخبراء بالجهود الجارية لتوحيد وتبسيط مبادرات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤١- كذلك ينبغي مواصلة تنفيذ خطة الإصلاحات الهيكلية التي تقوم على النمو المدفوع بالقطاع الخاص بدعم من صندوق الاستثمارات العامة، مع التركيز على الكفاءة وتحفيز الاستثمارات الخاصة. ويلتزم صندوق الاستثمارات العامة بإطلاق قطاعات

جديدة اعتمادا على قاعدة أصوله القوية وشراكاته الاقتصادية الاستراتيجية. غير أن هذه التدخلات - بما في ذلك المشروعات الكبرى - ينبغي إخضاعها لتحليلات دقيقة ودورية لقياس التكلفة والمنافع لضمان تحقيق عوائد مرتفعة وتجنب مزاحمة الاستثمارات الخاصة. وينبغي أن يكون لتدخلات القطاع العام إطار زمني معلن واستراتيجية خروج واضحة، مع التركيز على الشفافية والمساءلة للحد من مخاطر الحوكمة قدر الإمكان.

٤٢- وسيساهم اعتماد استراتيجية مكافحة الفساد، وإطار للإقرار عن الذمة المالية، ونظام لحماية المبلغين عن الفساد، وجميعها قيد الإعداد في الوقت الحالي، في دعم جهود المملكة في مجال مكافحة الفساد. ونتجت عن الجهود الاستباقية لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد "نزاهة" زيادة عدد التحقيقات والملاحقات القضائية. وينبغي مواصلة التقدم المحرز نحو تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال إدراج مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالأصول الافتراضية وتعزيز إطار مصادرة العائدات الضخمة التي يتم التحصل عليها من الجرائم.

٤٣- وينبغي أن تواصل الحكومة ما أحرزته من تقدم ملموس في إصلاح سوق العمل بغرض زيادة الإنتاجية. ويرحب الخبراء بالتحسن الملحوظ في معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة بفضل إلغاء القيود الرسمية ومجموعة من المبادرات، بما في ذلك منح الإناث إجازة وضع بأجر كامل ودعم خدمات رعاية الأطفال. وستتيح إصلاحات نظام الكفالة قدرا أكبر من حرية الحركة للوافدين. وسيساعد الاستمرار في احتواء معدلات التوظيف بالقطاع العام وتقليص الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل، والمضي قدما في رفع معدلات توظيف الإناث، على دفع وتيرة التحول الجاري نحو زيادة مستويات التوظيف في القطاع الخاص.

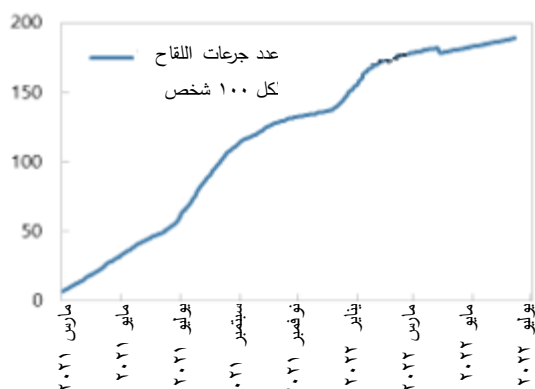
٤٤- ويرحب الخبراء بجهود المملكة فيما يتعلق بسياسات التخفيف من تغيرات المناخ والتكيف معها. وتعد الالتزامات الحكومية الطموحة المتضمنة في مبادرة السعودية الخضراء جديرة بالترحيب، بما في ذلك تخفيض الانبعاثات من خلال زيادة نصيب المصادر المتجددة في مزيج الطاقة وزيادة الغطاء النباتي، والخطط الهادفة إلى تبني استراتيجية اقتصاد الكربون الدائري. غير أن ذلك سيتطلب صياغة خارطة طريق مفصلة، بما في ذلك تقييم حجم الاستثمارات اللازمة وإمكانية تنفيذها.

٤٥- ويرحب الخبراء بالتحسن المحرز في جودة البيانات الاقتصادية، ولكن لا تزال هناك بعض الفجوات المهمة. وتتضمن الأولويات في هذا الصدد استمرار العمل على تحسين الحسابات القومية وإعداد الرقم القياسي لأسعار المستهلك والإحصاءات الخارجية. ويرحب الخبراء بالجهود الجارية لاستكمال تعداد عام ٢٠٢٢ وتحديث مسح الأسر.

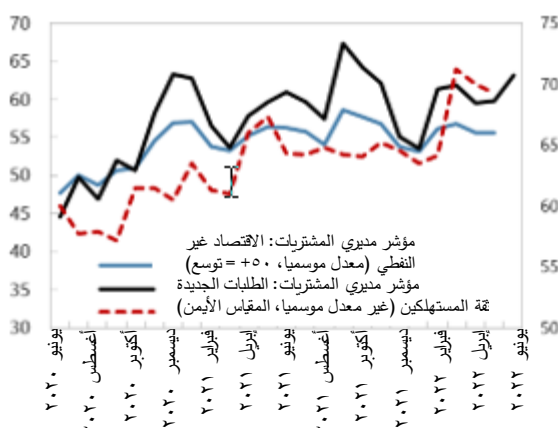
٤٦- ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية: جائحة كوفيد-١٩ والمؤشرات الاقتصادية قصيرة الأجل

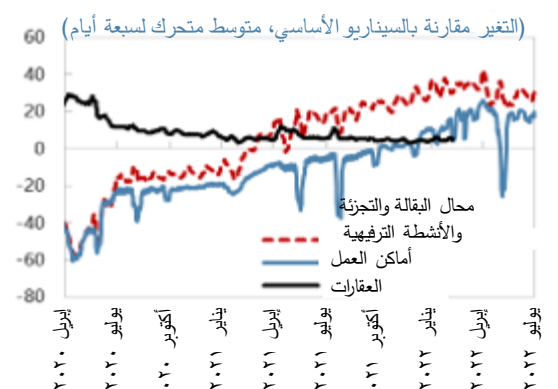
معدلات التطعيم



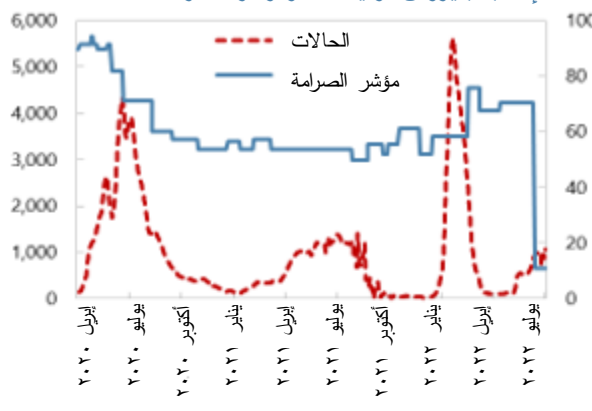
مؤشر مديري المشتريات وثقة المستهلكين



حركة المواصلات والتنقلات

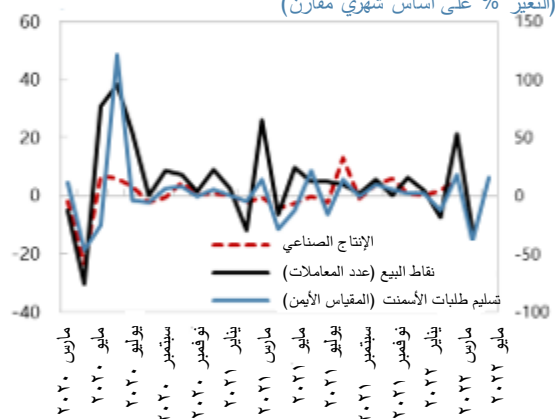


حالات الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ ومؤشر الصرامة



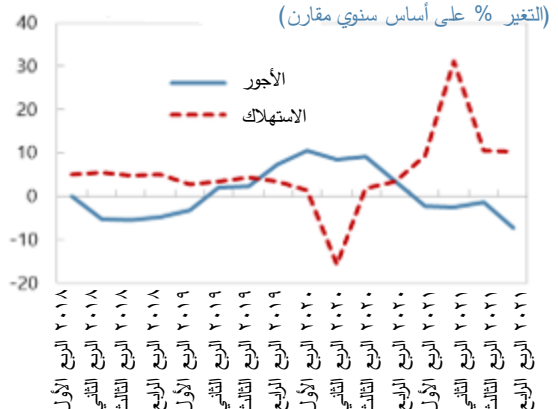
الإنتاج والاستهلاك

(التغير % على أساس شهري مقارنة)



الدخل من الأجور والاستهلاك الخاص

(التغير % على أساس سنوي مقارنة)

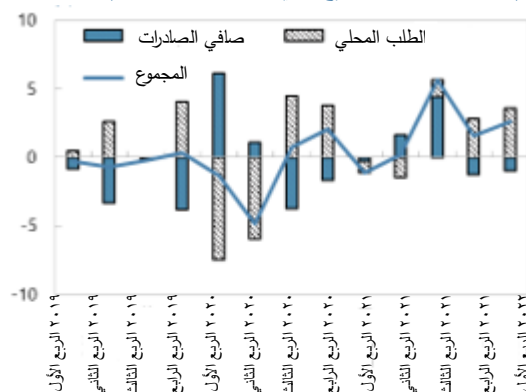


المصادر: المصادر: شركة غوغل، وجامعة أكسفورد، وجامعة جونز هوبكنز، ومؤسسة IHS Markit، ومؤسسة IPSOS، ومؤسسة Tomtom، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢- المملكة العربية السعودية: إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي

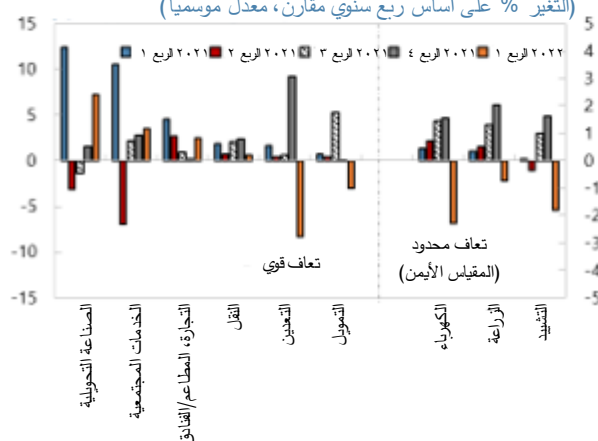
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمي)



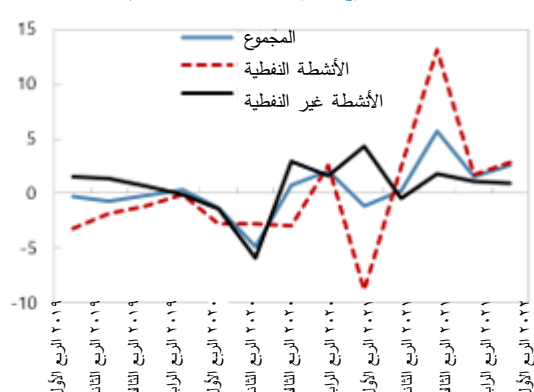
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمي)



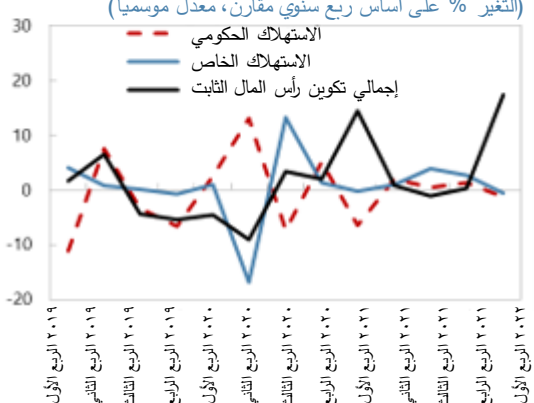
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمي)



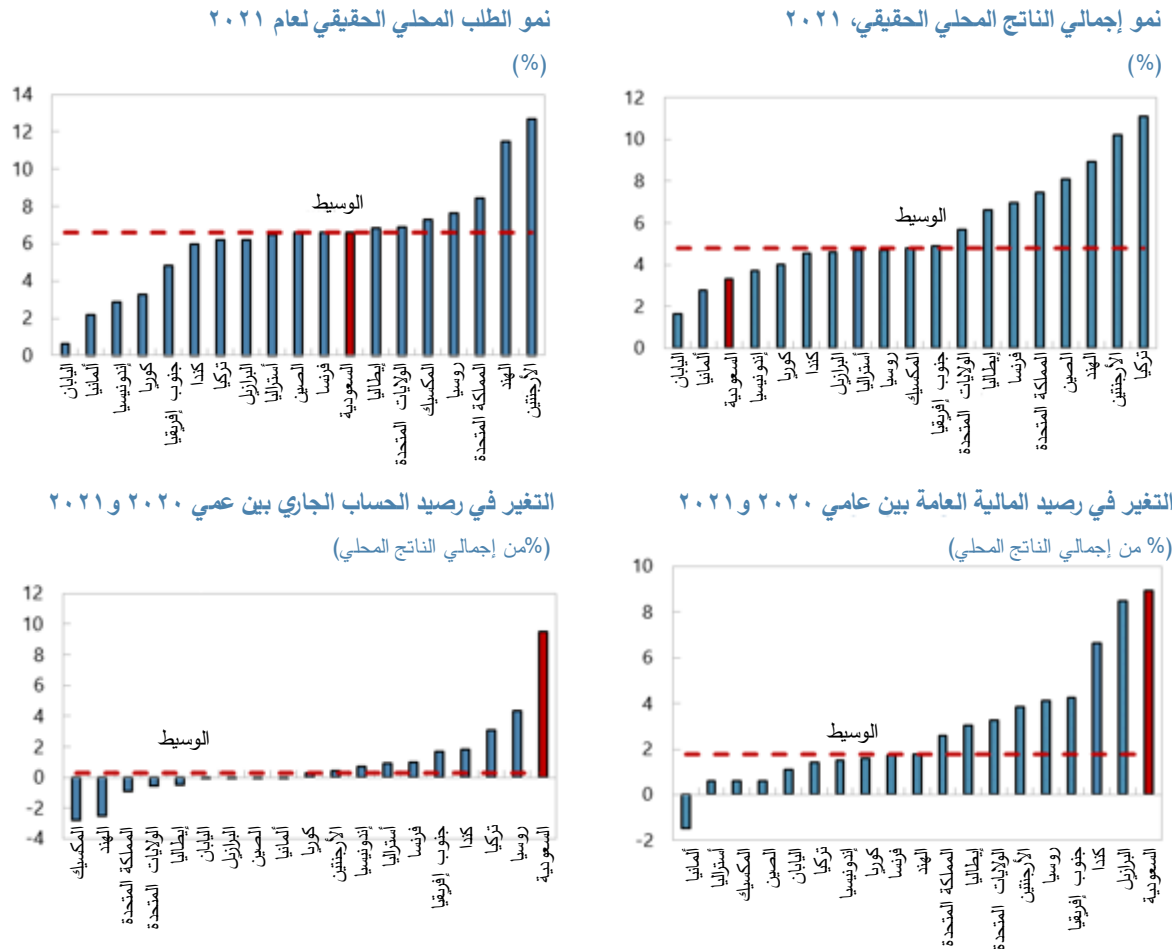
الطلب المحلي الحقيقي

(التغير % على أساس ربع سنوي مقارن، معدل موسمي)



المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

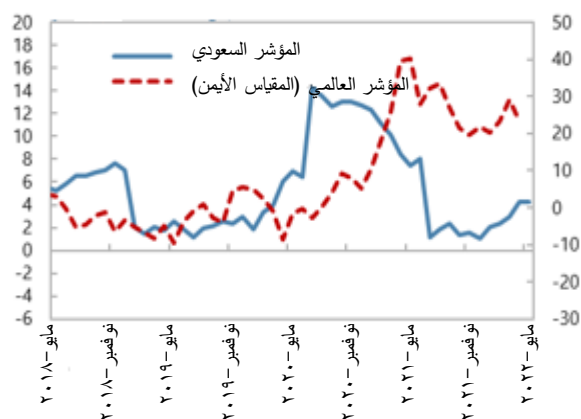
الشكل البياني ٣- المملكة العربية السعودية: نتائج النمو والمالية العامة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين



المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ - المملكة العربية السعودية: تطورات التضخم والأسواق المالية

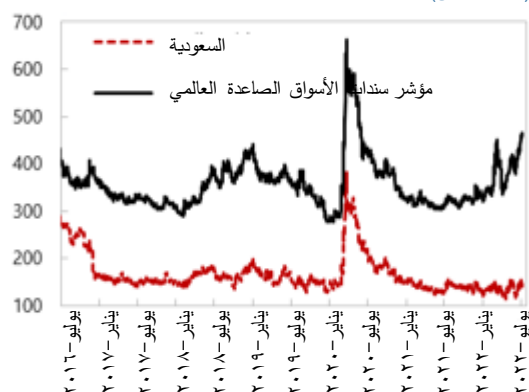
مؤشرات أسعار المواد الغذائية
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



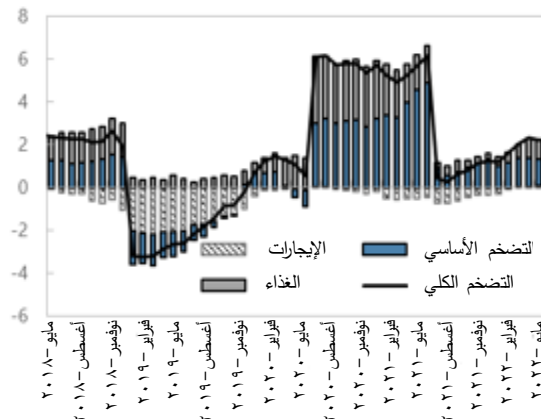
المؤشر العام لتداول الأسهم
(مؤشر)



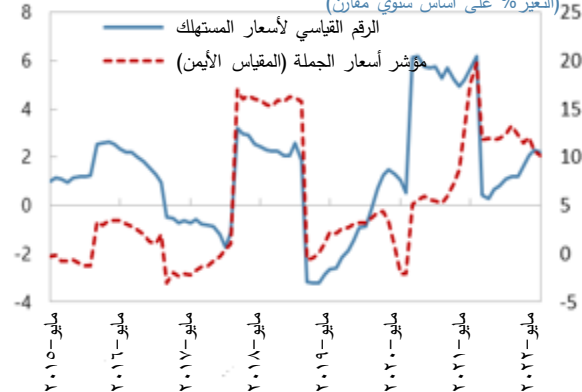
فروق العائد على السندات السيادية
(بنقاط الأساس)



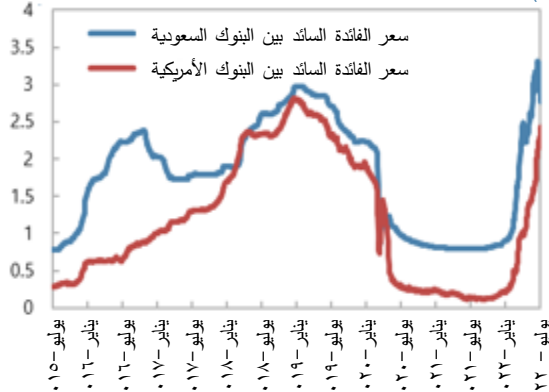
تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك
(التغير % على أساس سنوي مقارن أو المساهمة)



الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر أسعار الجملة
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



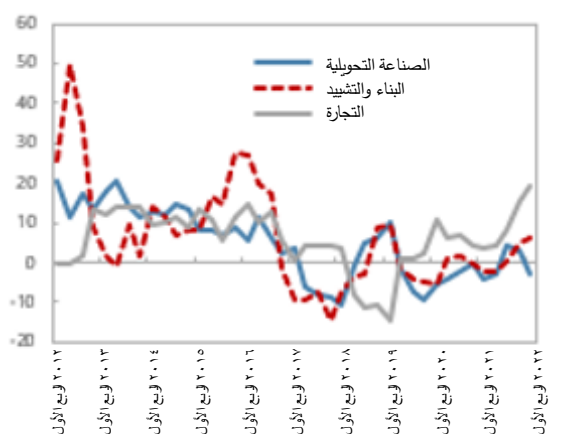
سعر الفائدة المساند بين البنوك السعودية والبنوك الأمريكية لثلاثة أشهر
(%)



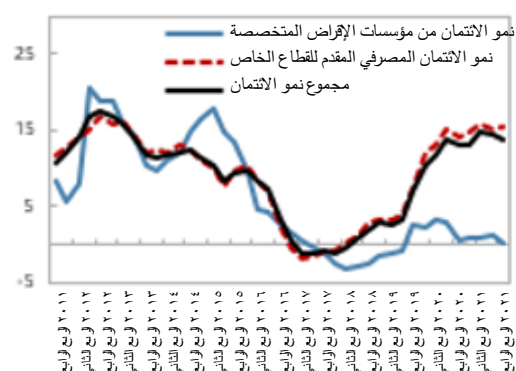
المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Analytics Haver، ومؤسسة Markit، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥ - المملكة العربية السعودية: التطورات النقدية

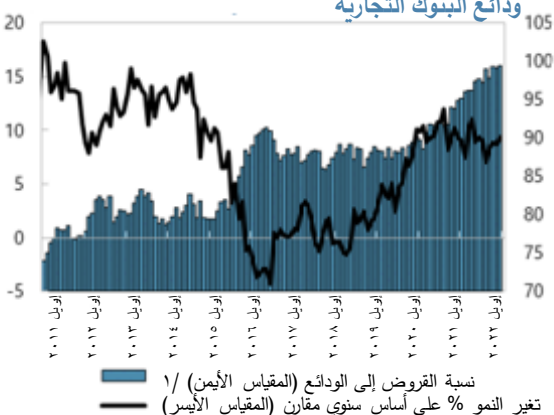
نمو الائتمان المصرفي في قطاعات مختارة
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



نمو الائتمان
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



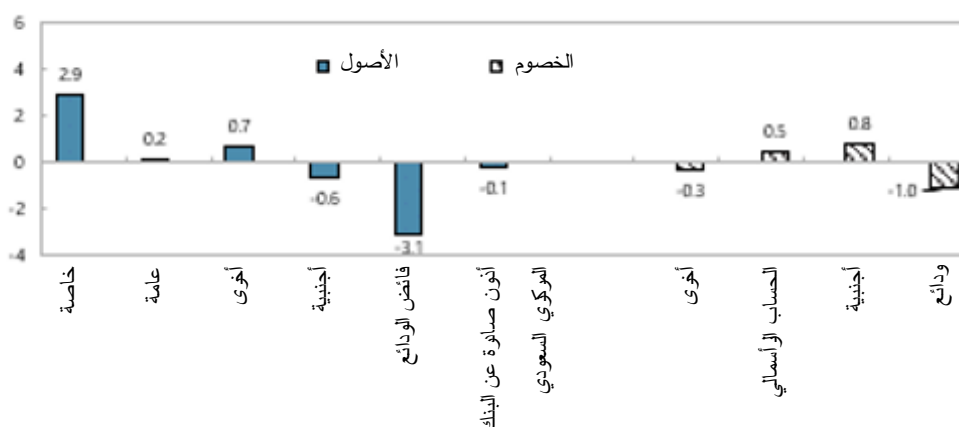
ودائع البنوك التجارية



القروض العقارية



التغير في عناصر الميزانيات العمومية للبنوك، ٢٠٢٠-٢٠٢١
(التغير بالنقاط المئوية في حجم العناصر كنسبة من مجموع الأصول)

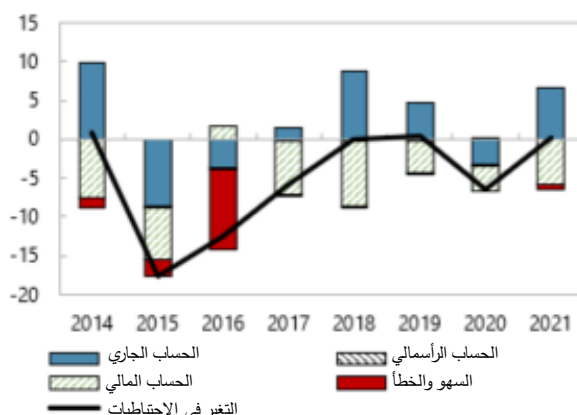


المصادر: مؤسسة Haver؛ ووكالة رويترز، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

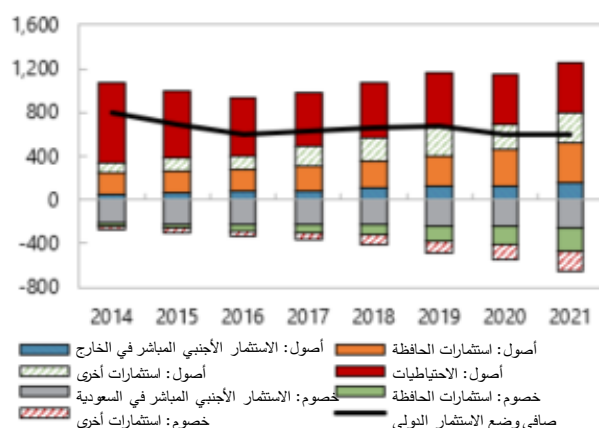
١/ يحسب الخبراء نسبة القروض إلى الودائع على أساس نسبة مجموع الائتمان المصرفي إلى مجموع الودائع المصرفية.

الشكل البياني ٦- المملكة العربية السعودية: تطورات القطاع الخارجي

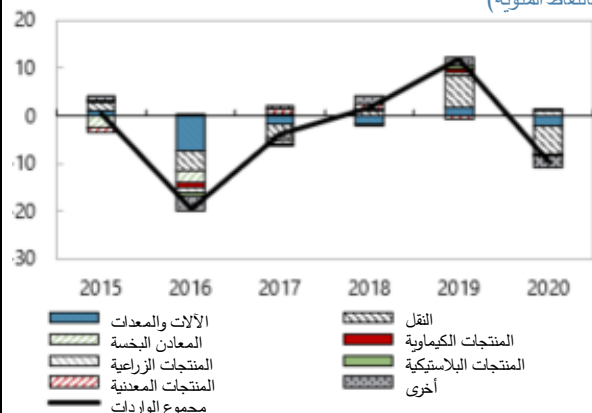
رصيد الحسابين الجاري والمالي
(من إجمالي الناتج المحلي)



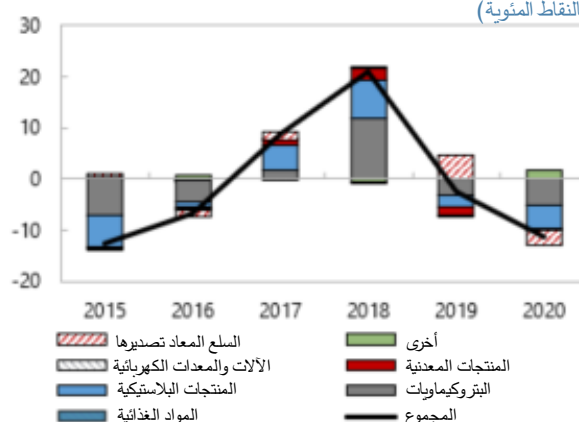
وضع الاستثمار الدولي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



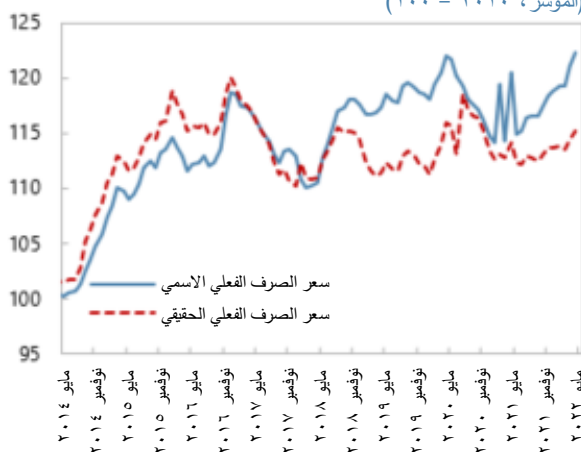
المساهمة في نمو الواردات
(بالنقاط المئوية)



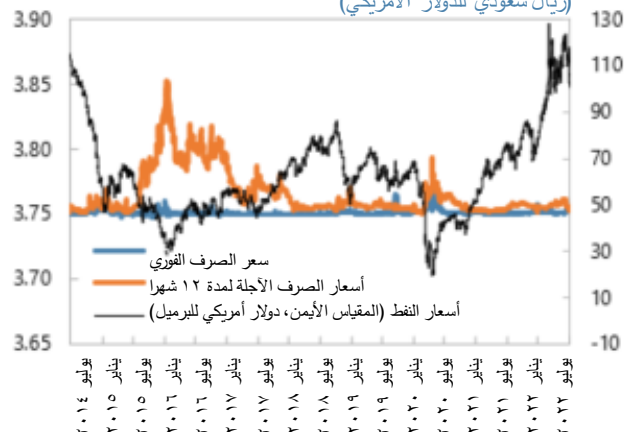
المساهمة في نمو الصادرات غير النفطية
(بالنقاط المئوية)



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)



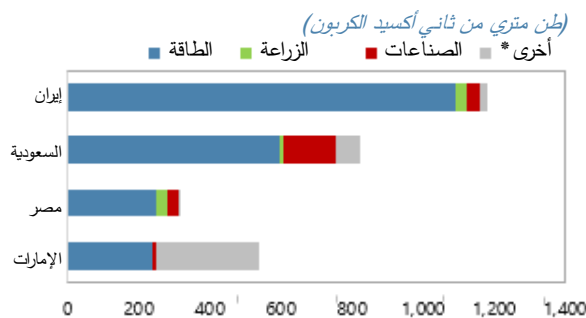
أسعار الصرف الفورية والآجلة وأسعار النفط
(ريال سعودي للدولار الأمريكي)



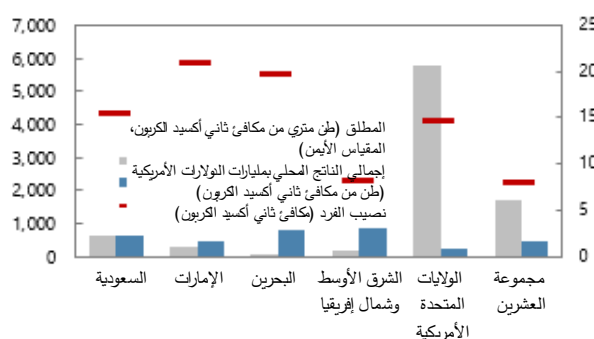
المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٧- المملكة العربية السعودية: تغير المناخ

كبار مُصدري انبعاثات غازات الدفيئة ومصادرها، ٢٠١٨

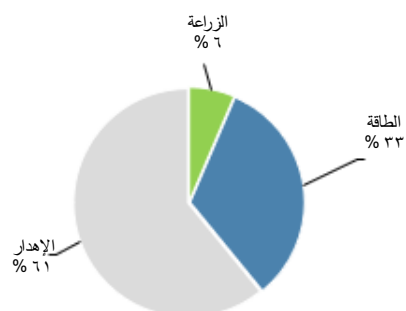


متوسط مستويات انبعاثات غازات الدفيئة، ٢٠١٨



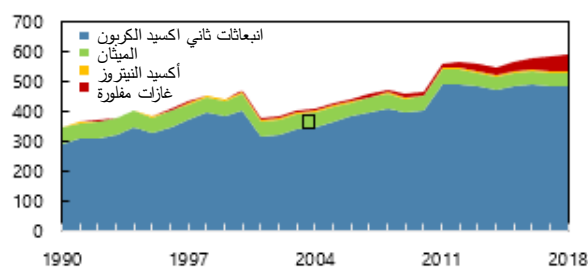
مصادر انبعاثات غاز الميثان، ٢٠١٨

(الأنسبة %)



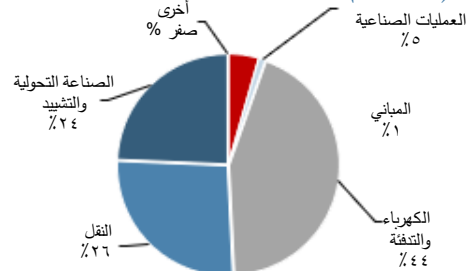
انبعاثات غاز الدفيئة: التغير والمكونات، ١٩٩٠-٢٠١٨

(طن متري من ثاني أكسيد الكربون)



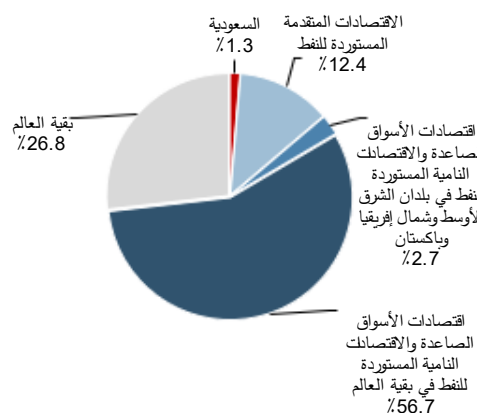
مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ٢٠١٨

(الأنسبة %)



انبعاثات غاز الدفيئة على مستوى العالم

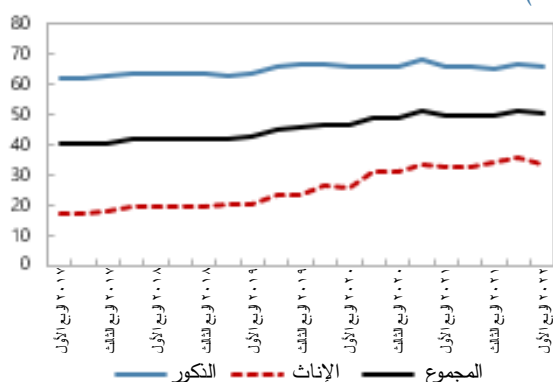
(الأنسبة %)



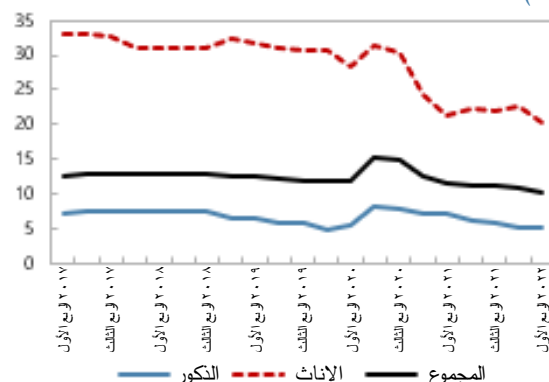
المصادر: أداة مؤشرات تحليل المناخ؛ وتقدير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٨: تطورات سوق العمل

معدلات مشاركة المواطنين السعوديين في القوى العاملة (%)

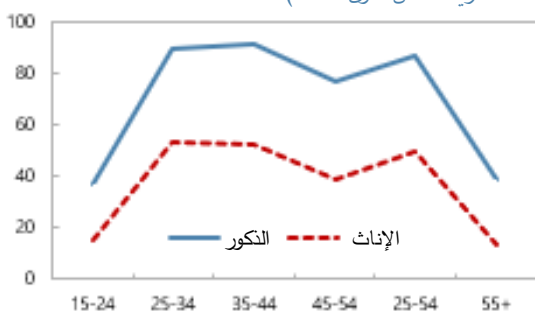


معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين (%)



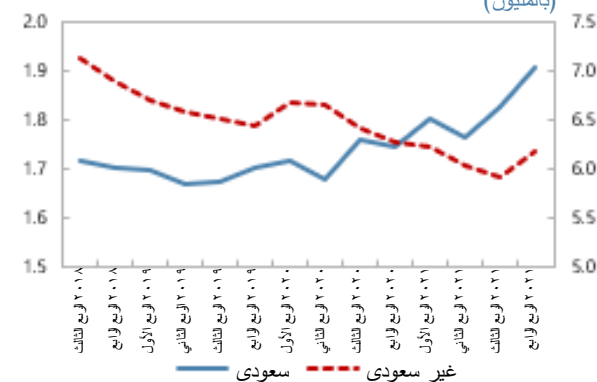
مشاركة المواطنين السعوديين في القوى العاملة حسب النوع والعمر، ٢٠٢١

(الفئة العمرية % من القوى العاملة)



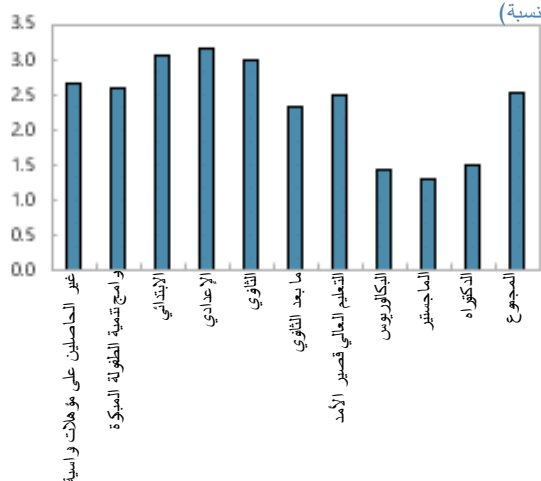
توظيف القطاع الخاص

(بالمليون)



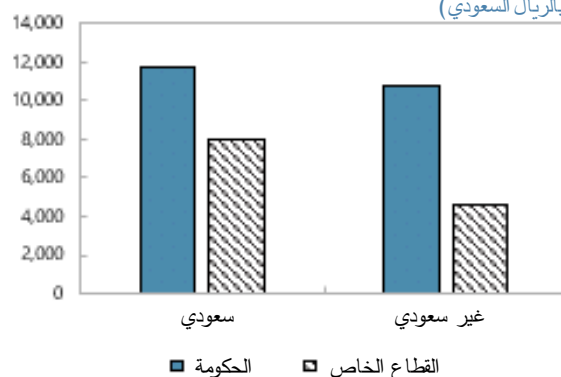
نسبة الأجور الشهرية للسعوديين مقابل غير السعوديين، حسب مستوى التعليم

(نسبة)



متوسط الأجور الشهرية حسب القطاع والجنسية، ٢٠٢١

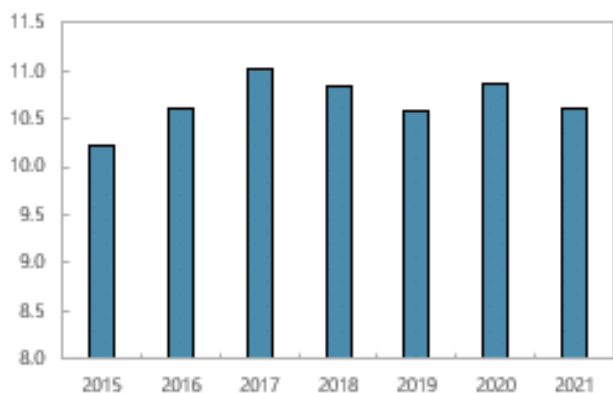
(بالريال السعودي)



المصادر: مؤسسة Haver، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

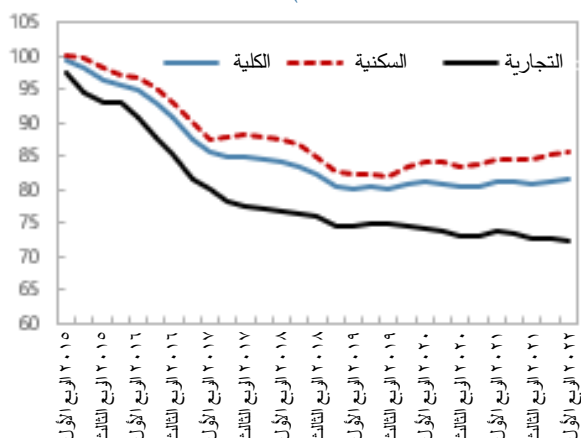
الشكل البياني ٩: تطورات قطاع العقارات

مساهمة العقارات في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (%)

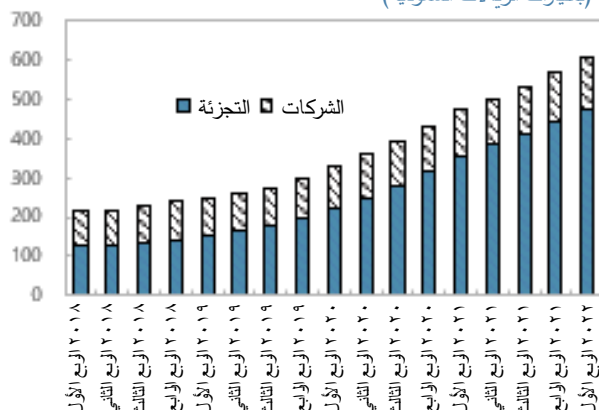


مؤشر أسعار العقارات

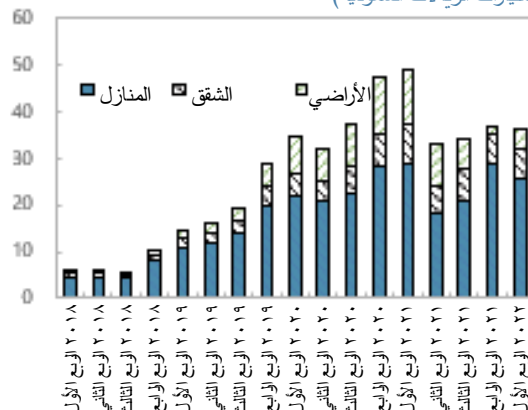
(المؤشر، سنة الأساس ٢٠١٤ = ١٠٠)



الإقراض العقاري من البنوك (بمليارات الريالات السعودية)

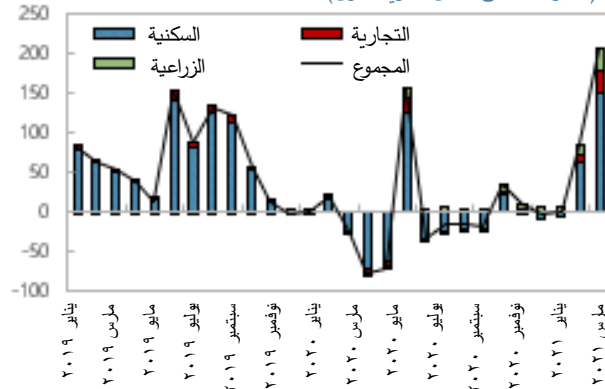


الإقراض العقاري السكني الجديد المقدم للأفراد من البنوك (بمليارات الريالات السعودية)



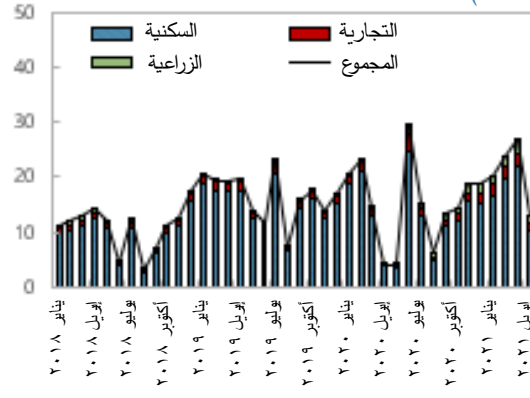
نمو المعاملات العقارية

(التغير % على أساس سنوي مقارن)



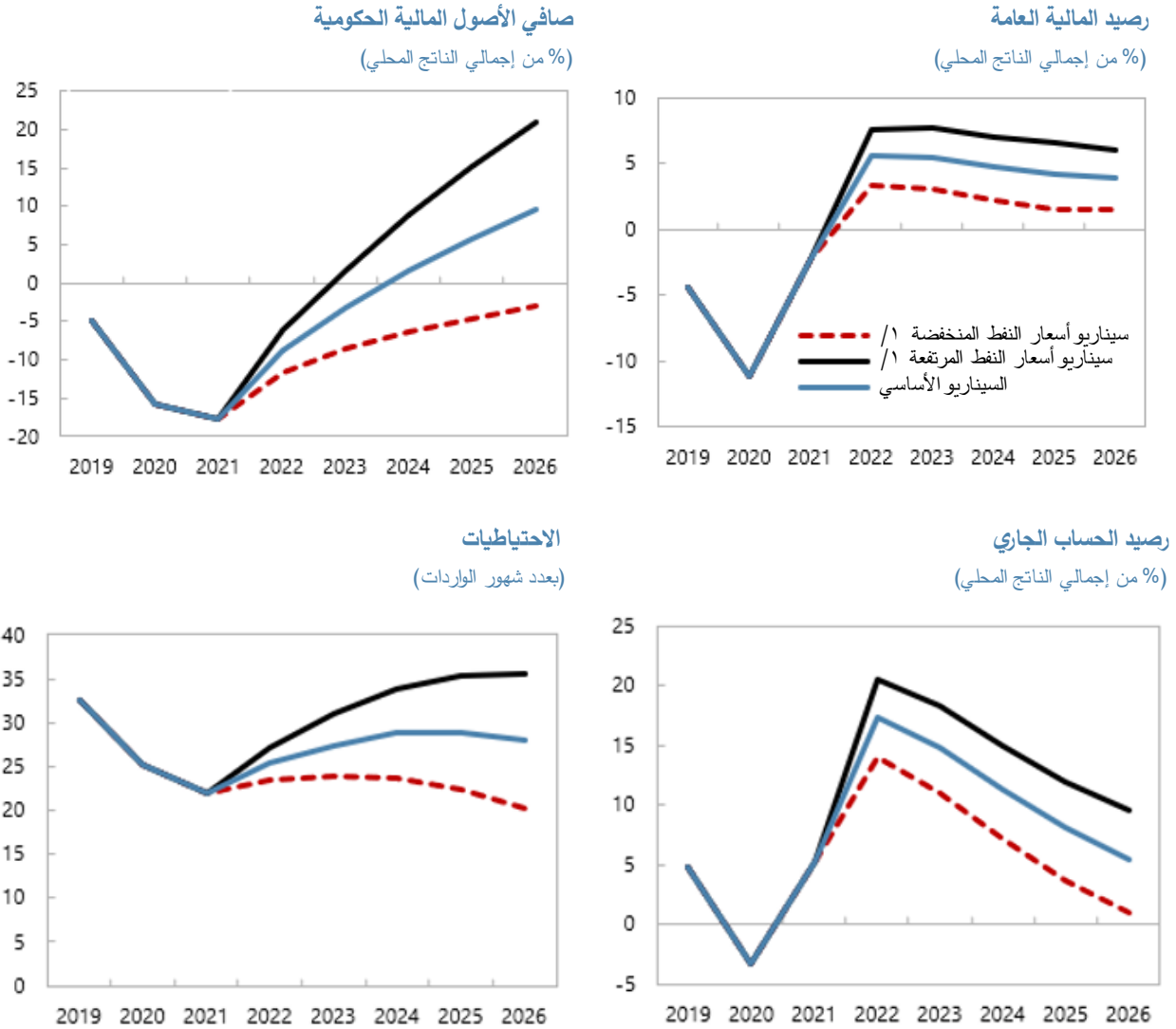
حجم المعاملات العقارية ١/

(بالآلاف)



المصادر: وزارة العدل، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ تُحسب معاملات العقارات بتجميع بيانات سبع مناطق.

الشكل البياني ١٠: أسعار النفط - سيناريو تجاوز التوقعات والتطورات السلبية ١/



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يفترض سيناريو انخفاض/ارتفاع سعر النفط انخفاض/ارتفاع بمقدار انحراف معياري واحد عن سعر النفط الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي طوال سنوات التوقعات من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٧. ويفترض كلا السيناريوهين عدم حدوث أي تغيير في الإنفاق الحكومي أو حصيلة الإيرادات غير النفطية أو الاقتراض الخارجي مقارنة بالسيناريو الأساسي.

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠٢٧

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
الدخل القومي والأسعار								
٩.٨	٩.٢	٩.١	١٠.٦	١١.٠	١١.١	١١.٢	١١.٣	١١.٤
٦٥.٩	٤٢.٧	٧٤.١	١٠٥.٩	٩١.١	٨٢.٣	٧٦.٣	٧٢.٣	٦٩.٩
٣,٠١٤	٢,٦٣٨	٣,١٢٦	٣,٨٦٠	٣,٨٢٣	٣,٨٤٨	٣,٩٢١	٤,٠٣١	٤,١٧٤
٨٠٤	٧٠٣	٨٣٤	١,٠٢٩	١,٠٢٠	١,٠٢٦	١,٠٤٦	١,٠٧٥	١,١١٣
١,٩٦٤	١,٩٠٨	١,٩٩٨	٢,١٥٤	٢,٢٨٢	٢,٤١٤	٢,٥٥٢	٢,٦٩٨	٢,٨٥٤
٢٣,٤٨٥	٢٠,٠٨٩	٢٣,٥٠٧	٢٨,٤٥٨	٢٧,٦٣٨	٢٧,٢٧١	٢٧,٢٤٣	٢٧,٤٥٦	٢٧,٨٧٢
٠.٣	٤.١-	٣.٢	٧.٦	٣.٧	٢.٩	٢.٩	٢.٩	٣.٠
٣.٣-	٦.٦-	٠.٢	١٣.١	٣.٣	١.٣	١.٤	١.٥	١.٦
٢.٨	٢.٥-	٤.٩	٤.٢	٣.٨	٤.٠	٤.٠	٤.٠	٤.٠
٢.٠	٠.٦-	١.٩	٠.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٣
٣.١	٣.٤-	٦.٢	٥.٨	٥.٣	٥.٤	٥.٣	٥.٣	٥.٣
٢.١-	٣.٤	٣.١	٢.٨	٢.٢	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
القطاع الخارجي								
١١.١-	٣٣.٥-	٥٨.٩	٥٤.٣	٨.٠-	٦.٣-	٣.٩-	٢.٣-	١.٠-
١٣.٤-	٤٠.٥-	٦٩.٤	٧١.٩	١٠.٤-	٨.٩-	٦.٥-	٤.٥-	٢.٩-
١١.٧	١٠.٢-	١١.٠	١٢.٨	٩.٢	٩.٩	١٠.٤	١٠.٦	١٠.٩
٤.٨	٣.٢-	٥.٣	١٧.٢	١٣.٨	١٠.٨	٧.٩	٥.٤	٢.٩
٦.٤-	٥.١-	٤.١	٦.٩	٥.٣	٣.٣	٣.٥	٣.١	٢.٧
١٠.٠	٩.٥-	٠.٣	١.٩	٧.٥	٨.٥	٩.١	٩.٥	٩.٨
٥.٦-	٣٤.١-	٤٨.٤	٣٧.٠	١٦.٠-	١١.٥-	٩.٠-	٦.٧-	٤.٨-
النقد والائتمان								
١.٧-	٨.٩-	٤.٥-	٢٠.٦	١٣.٧	١٢.١	٨.٢	٤.٩	٢.٦
١٧.٨	٢٦.٠	٢٠.٧	٢.٢	٣.٧	٥.٤	٦.٨	٨.٨	٩.٧
٧.٠	١٤.٠	١٥.٤	١٣.٤	١٢.٨	١٢.٣	١٢.١	١٢.١	١٢.١
٧.١	٨.٣	٧.٤	٨.٥	٧.٦	٧.٢	٦.١	٦.١	٦.١
٢.٣	٠.٨	٠.٩
مالية الحكومة المركزية								
٣٠.٨	٢٩.٦	٣٠.٩	٣١.٨	٣٢.٠	٣٢.٠	٣١.٨	٣١.٥	٣١.٤
١٩.٧	١٥.٧	١٨.٠	٢١.٣	٢٠.٨	٢٠.٢	١٩.٥	١٨.٨	١٨.٤
٣٥.١	٤٠.٨	٣٣.٢	٢٦.٤	٢٧.١	٢٧.٥	٢٧.٧	٢٧.٦	٢٧.٤
٢٩.٥	٣٤.٩	٢٩.٥	٢٣.٦	٢٤.١	٢٤.٤	٢٤.٤	٢٤.٣	٢٤.٠
٥.٦	٥.٩	٣.٨	٢.٨	٢.٩	٣.١	٣.٢	٣.٣	٣.٤
٤.٤-	١١.٢-	٢.٣-	٥.٥	٤.٩	٤.٥	٤.١	٣.٩	٤.٠
٢٤.١-	٢٦.٨-	٢٠.٣-	١٥.٩-	١٥.٩-	١٥.٧-	١٥.٤-	١٤.٩-	١٤.٥-
٣٧.١-	٣٩.٧-	٣١.٤-	٢٧.٩-	٢٦.١-	٢٤.٥-	٢٣.١-	٢١.٨-	٢٠.٧-
٣٤.٦-	٣٧.٦-	٢٩.٠-	٢٤.٨-	٢٢.٠-	١٩.٥-	١٧.٧-	١٦.٣-	١٤.٤-
١٧.٦	١٦.٦	١٢.٣	١٥.٤	٢٠.٥	٢٤.٩	٢٨.٥	٣١.٦	٣٤.٥
٢٢.٥	٣٢.٤	٣٠.٠	٢٤.٣	٢٤.٥	٢٤.٤	٢٣.٩	٢٣.٣	٢٢.٥
٤.٩-	١٥.٩-	١٧.٧-	٨.٩-	٤.٠-	٠.٥	٤.٦	٨.٤	١٢.٠
بنود للتذكير:								
٤٩٤.٠	٤٤٩.٢	٤٣٨.٢	٥٣٥.٥	٦١٠.٣	٦٨٥.٥	٧٤٣.١	٧٨٠.٦	٨٠٠.٧
٣٢.٥	٢٥.٣	٢٢.١	٢٥.٣	٢٦.٨	٢٨.٠	٢٨.١	٢٧.١	٢٦.٨
٢٧.٢	٢٥.٩	٢٥.٦	٢٣.٢	٢٦.٩	٢٦.٦	٢٨.١	٢٩.٦	٣١.٠
١١٣.٤	١١٣.٣	١١٤.٣	١١٧.٧
٣.٧٥	٣.٧٥	٣.٧٥	٣.٧٥
٣٤.٢	٣٥.٠	٣٥.٥	٣٦.٢	٣٦.٩	٣٧.٦	٣٨.٤	٣٩.١	٣٩.٩
١٢.٠	١٢.٦	١١.٠	١٠.١
٥.٧	٧.٤	٦.٩	٦.٠
٨,٣٨٩	٨,٧٦٠	١١,٢٨٢	١١,٤١٧

المصادر: الحكومة السعودية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ يشمل المنتجات المكررة.

٢ إعادة التصنيف الأخير للحسابات القومية لا يظهر بشكل كامل.

٣ بالنسبة لعام ٢٠٢٢، تعكس الأرقام أحدث البيانات المتاحة.

٤ الاثنا عشر شهرا القادمة.

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٩-٢٠٢٧

٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات
٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩
(بمليارات الريالات السعودية)								
الإيرادات	927	782	965	1,229	1,224	1,231	1,246	1,269
النفطية	594	413	562	824	795	776	765	759
غير النفطية	332	369	403	405	429	454	481	510
الإيرادات الضريبية	175	189	283	305	324	343	364	386
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	17	18	18	18	19	20	21	22
الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)	110	126	217	234	248	263	278	294
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	17	18	19	21	23	25	28	31
ضرائب أخرى	30	27	29	31	33	35	37	39
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	157	179	120	100	106	111	117	123
دخل الممتلكات (ما عدا النفط)	22	74	20	20	20	20	20	20
عمليات بيع السلع والخدمات	33	26	30	28	29	31	33	35
غرامات وجزائات ومصادرات	10	9	11	12	13	13	14	15
إيرادات أخرى	92	70	59	41	44	47	50	54
التنقلات	1,059	1,076	1,039	1,018	1,036	1,058	1,084	1,112
المصرفيات	890	921	922	912	923	939	958	978
تعويضات العاملين ^١	505	495	496	501	506	512	518	524
استخدام السلع والخدمات	161	203	205	180	181	183	187	191
منفوعات الفائدة	21	24	27	33	32	33	33	33
محلية	11	13	15	19	17	18	18	18
أجنبية	10	11	13	14	15	15	15	15
الدعم (الإعانات)	23	28	30	35	31	30	30	29
المزايا الاجتماعية ^٢	82	69	70	73	77	82	86	91
المنح	1	4	3	2	3	3	3	3
مصرفيات أخرى	97	97	91	89	92	96	101	107
صافي اقتناء الأصول غير المالية	169	155	117	106	113	119	126	133
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	132.6-	294-	73-	211	188	173	162	157
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
الإيرادات	30.8	29.6	30.9	31.8	32.0	32.0	31.8	31.5
النفطية	19.7	15.7	18.0	21.3	20.8	20.2	19.5	18.8
غير النفطية	11.0	14.0	12.9	10.5	11.2	11.8	12.3	12.6
الإيرادات الضريبية	5.8	7.2	9.1	7.9	8.5	8.9	9.3	9.6
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	0.6	0.7	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6
الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)	3.7	4.8	7.0	6.1	6.5	6.8	7.1	7.3
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	0.6	0.7	0.6	0.5	0.6	0.7	0.7	0.8
ضرائب أخرى	1.0	1.0	0.9	0.8	0.9	0.9	1.0	1.0
الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	5.2	6.8	3.8	2.6	2.8	2.9	3.0	3.1
دخل الممتلكات (ما عدا النفط)	0.7	2.8	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
عمليات بيع السلع والخدمات	1.1	1.0	1.0	0.7	0.8	0.8	0.8	0.9
غرامات وجزائات ومصادرات	0.3	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4
إيرادات أخرى	3.1	2.7	1.9	1.1	1.1	1.2	1.3	1.3
التنقلات	35.1	40.8	33.2	26.4	27.1	27.5	27.7	27.6
المصرفيات	29.5	34.9	29.5	23.6	24.1	24.4	24.4	24.3
تعويضات العاملين ^١	16.8	18.8	15.9	13.0	13.2	13.3	13.2	13.0
استخدام السلع والخدمات	5.3	7.7	6.5	4.7	4.7	4.8	4.8	4.7
منفوعات الفائدة	0.7	0.9	0.9	0.9	0.8	0.9	0.8	0.8
محلية	0.4	0.5	0.5	0.5	0.4	0.5	0.5	0.4
أجنبية	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4
الدعم (الإعانات)	0.8	1.1	1.0	0.9	0.8	0.8	0.8	0.7
المزايا الاجتماعية ^٢	2.7	2.6	2.2	1.9	2.0	2.1	2.2	2.3
المنح	0.0	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مصرفيات أخرى	3.2	3.7	2.9	2.3	2.4	2.5	2.6	2.7
صافي اقتناء الأصول غير المالية	5.6	5.9	3.8	2.8	2.9	3.1	3.2	3.3
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	4.4-	11.2-	2.3-	5.5	4.9	4.5	4.1	3.9
الرصيد الأولي غير المرتبط بالمصادرات النفطية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	34.6-	37.6-	29.0-	24.8-	22.0-	19.5-	17.7-	16.3-
المصادر : وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								
^١ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في سنة ٢٠١٦.								
^٢ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومنفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن عمل (برنامج حافز).								

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية - عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٩-٢٠٢٧ (تتمة)

٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	توقعات ٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	توقعات ٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦	توقعات ٢٠٢٧
(بمليارات الريالات السعودية)								
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	133-	294-	73-	211	188	173	162	157
التمويل	143	271	138	211-	188-	173-	162-	157-
صافي اقتناء الأصول المالية	25-	96-	54-	211	188	173	162	157
المحلية	27-	96-	54-	211	188	173	162	157
الودائع لدى البنك المركزي السعودي (+، الزيادة)	33-	93-	51-	211	188	173	162	157
القروض وخصص الملكية	6	3-	3-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الأجنبية	2	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
صافي تحمل الخصوم (- = السداد)	118	176	83	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المحلية	70	173	76	صفر	40	41	46	91
البنوك	10	119	23	صفر	صفر	صفر	صفر	41
المؤسسات غير المصرفية	60	54	53	صفر	41	41	46	50
الأجنبية	50	47	49	43	77	صفر	26	21
استهلاك الديون	2-	44-	41-	43-	117-	41-	72-	112-
المحلية	2-	44-	21-	26-	46-	41-	46-	91-
الأجنبية	صفر	صفر	21-	17-	71-	صفر	26-	21-
القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)	10	23-	64	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بنود للتذكرة:								
الرصيد الكلي غير النفطي	727-	707-	636-	613-	607-	604-	603-	602-
الرصيد الأولي غير النفطي	728-	757-	628-	600-	595-	591-	590-	589-
الإيرادات غير النفطية/ إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	16.9	19.3	20.2	18.8	18.8	18.8	18.9	18.9
الإيرادات الضريبية/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	8.9	9.9	14.2	14.2	14.2	14.2	14.3	14.3
الرصيد الجاري	37	139-	44	317	301	292	288	290
الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	37.1-	39.7-	31.4-	27.9-	26.1-	24.5-	23.1-	21.8-
الدين المحلي الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي	12.4	19.1	17.8	13.8	13.8	13.7	13.4	13.0
إصدارات الدين الخارجي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي	10.1	13.3	12.2	10.5	10.8	10.7	10.5	10.2
الدين الكلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي	22.5	32.4	30.0	24.3	24.5	24.4	23.9	23.3
الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي/إجمالي الناتج المحلي	17.6	16.6	12.3	15.4	20.5	24.9	28.5	31.6
صافي الأصول المالية الحكومية/إجمالي الناتج المحلي	4.9-	15.9-	17.7-	8.9-	4.0-	0.5	4.6	8.4
الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (بمليارات الريالات السعودية)	529	437	385	596	784	957	1,118	1,275
إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)	3,014	2,638	3,126	3,860	3,823	3,848	3,921	4,031
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)	1,964	1,908	1,998	2,154	2,282	2,414	2,552	2,698
متوسط سعر تصدير النفط	65.9	42.7	74.1	105.9	91.1	82.3	76.3	72.3
المصادر : وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								

الجدول ٣- المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠٢٧
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	توقعات	٢٠٢٢	توقعات	٢٠٢٣	توقعات	٢٠٢٤	توقعات	٢٠٢٥	توقعات	٢٠٢٦	توقعات	٢٠٢٧
الحساب الجاري	38.2	22.8-	44.3	177.3	141.1	110.7	82.8	58.1	32.1	2.9	4.8	3.2-	5.3	2.9
(% من إجمالي الناتج المحلي)														
الميزان التجاري	121.3	47.9	136.5	268.5	219.9	178.3	144.2	114.0	85.6					
الصادرات	261.6	173.9	276.2	426.1	392.2	367.6	353.2	345.1	341.7					
الصادرات النفطية	200.5	119.4	202.2	347.6	311.3	283.7	265.4	253.5	246.2					
الصادرات الأخرى	61.1	54.5	74.0	78.6	80.9	84.0	87.8	91.5	95.6					
الواردات (قوب)	140.3-	125.9-	139.7-	157.7-	172.2-	189.3-	208.9-	231.0-	256.2-					
الخدمات	54.4-	47.3-	63.0-	57.3-	47.9-	38.9-	34.2-	29.7-	27.5-					
النقل	12.9-	12.9-	14.1-	10.7-	7.4-	3.8-	2.0-	0.2-	0.7					
السفر	1.3	4.8-	8.4-	4.7-	1.5-	1.7	3.1	4.6	5.1					
خدمات أخرى	42.8-	29.6-	40.5-	41.9-	39.0-	36.9-	35.3-	34.1-	33.3-					
الدخل	7.9	13.9	15.2	13.4	17.1	20.1	22.5	24.3	25.6					
منه: الدخل من الاستثمار ١	8.5	13.9	15.8	14.0	17.7	20.7	23.1	24.9	26.2					
التحويلات الجارية	36.6-	37.4-	44.4-	47.2-	48.0-	48.9-	49.7-	50.6-	51.5-					
منها: تحويلات العاملين	30.3-	34.3-	39.8-	42.7-	43.4-	44.3-	45.2-	46.1-	47.0-					
الحساب الرأسمالي	1.7-	1.8-	1.3-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0					
الحساب المالي	33.2-	21.9-	39.9-	80.0-	66.3-	35.5-	25.2-	20.5-	12.0-					
الاستثمار المباشر	9.0-	0.5	4.6-	5.1-	2.9-	0.9-	0.9	2.5	4.1					
في الخارج	13.5-	4.9-	23.9-	13.3-	11.2-	9.6-	8.3-	7.3-	6.5-					
في الاقتصاد السعودي	4.6	5.4	19.3	8.2	8.3	8.7	9.2	9.8	10.6					
استثمارات الحافظة	11.5	23.7-	38.5-	25.4-	19.7-	16.7-	12.8-	11.6-	6.2-					
الأصول	34.6-	53.6-	55.6-	69.4-	52.1-	41.7-	33.3-	26.7-	21.4-					
الخصوم	46.1	29.9	17.1	44.0	32.4	25.0	20.6	15.1	15.2					
استثمارات أخرى	35.7-	1.3	3.2	49.5-	43.7-	17.9-	13.3-	11.5-	9.8-					
الأصول	55.7-	4.9-	22.3-	54.5-	32.7-	22.9-	18.3-	16.5-	14.8-					
الخصوم	20.0	6.2	25.5	5.0	11.0-	5.0	5.0	5.0	5.0					
صافي السهو والخطأ	0.3-	0.6	1.4-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0					
الرصيد الكلي	3.0	45.9-	1.7	97.3	74.8	75.2	57.6	37.5	20.1					
التمويل	3.0-	45.9	1.7-	97.3-	74.8-	75.2-	57.6-	37.5-	20.1-					
التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي (- الزيادة)	4.5-	44.9	11.0	97.3-	74.8-	75.2-	57.6-	37.5-	20.1-					
بنود للتذكير:														
مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي	494.0	449.2	438.2	535.5	610.3	685.5	743.1	780.6	800.7					
(محسوبا بأشهر الواردات) ٢	32.5	25.3	22.1	25.3	26.8	28.0	28.1	27.1	26.8					
صافي وضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	83.5	85.2	73.5	74.5	89.1	99.3	105.4	107.9	107.1					
الحساب الجاري غير النفطي (% إجمالي الناتج المحلي)	20.2-	20.2-	18.9-	16.5-	16.7-	16.9-	17.5-	18.2-	19.2-					
الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	23.2	33.8	34.4	28.5	29.0	28.8	28.5	27.7	26.8					
سعر النفط (دولار أمريكي/برميل) ٣	61.4	41.3	69.1	103.9	91.1	82.3	76.3	72.3	69.9					
متوسط سعر تصدير النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل)	65.9	42.7	74.1	105.9	91.1	82.3	76.3	72.3	69.9					
إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	9.8	9.2	9.1	10.6	11.0	11.1	11.2	11.3	11.4					
صادرات النفط (مليون برميل يوميا)	8.3	7.7	7.5	9.0	9.4	9.4	9.5	9.6	9.6					
صادرات النفط/مجموع الصادرات	76.6	68.7	73.2	81.6	79.4	77.2	75.1	73.5	72.0					
واردات السلع/إجمالي الناتج المحلي	17.5	17.9	16.8	15.3	16.9	18.4	20.0	21.5	23.0					
إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	803.6	703.4	833.5	1,029.3	1,019.6	1,026.2	1,045.6	1,074.9	1,113.0					
إصدارات الدين الخارجي الحكومي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	81.4	93.9	101.4	108.5	109.9	109.9	109.9	109.9	108.7					
سعر ليبور على الودائع بالدولار الأمريكي لسنة أشهر (%)	2.3	0.7	0.2	2.4	4.6	4.4	3.4	2.9	2.9					

المصادر : البنك المركزي السعودي (ساما)، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يمثل المائد على صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.
٢ الواردات من السلع والخدمات على مدى اثني عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.
٣ متوسط أسعار خام برنت وغرب تكساس الوسيط ونيي المحسوب على أساس أسعار العقود المستقبلية خلال يوليو ٢٠٢٢.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠١٩-٢٠٢٧

تقديرات	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	توقعات	توقعات
(بمليارات الريالات السعودية)								
الأصول الأجنبية (صاف)	1,923	1,752	1,673	2,033	2,309	2,585	2,796	2,932
البنك المركزي السعودي (ساما)	1,853	1,684	1,643	2,008	2,289	2,571	2,787	2,927
البنوك التجارية	70	68	30	25	20	15	10	5
الائتمان المحلي (صاف)	1,463	1,843	2,225	2,273	2,358	2,485	2,653	2,888
صافي المطالبات على الحكومة	146-	2	95	128-	339-	532-	717-	879-
المطالبات على الحكومة	384	438	481	468	445	424	401	397
الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	529-	437-	385-	596-	784-	957-	1,118-	1,275-
المطالبات على المؤسسات العامة	62	79	95	95	95	95	95	95
المطالبات على القطاع الخاص	1,547	1,762	2,034	2,307	2,602	2,922	3,275	3,672
النقد وشبه النقد (ن٣)	1,985	2,149	2,309	2,505	2,695	2,889	3,066	3,253
النقد (ن١)	1,288	1,489	1,564	1,611	1,734	1,859	1,972	2,092
العملة المتداولة خارج البنوك	189	206	204	236	254	273	289	307
الودائع تحت الطلب	1,099	1,283	1,360	1,375	1,480	1,586	1,683	1,785
شبه النقد	697	660	744	894	961	1,031	1,094	1,160
الودائع شبه النقدية الأخرى	195	186	249	299	322	345	366	388
بنود أخرى (صافي الخصوم)	1,401	1,446	1,589	1,785	1,955	2,165	2,368	2,552
(التغيرات % في رصيد القروض معاً ما لا أول في نهاية الفترة)								
الأصول الأجنبية (صاف)	1.8-	8.6-	3.7-	14.9	11.0	10.3	7.3	4.4
الائتمان المحلي (صاف)	11.9	19.2	17.7	2.1	3.4	4.7	5.8	7.7
صافي المطالبات على الحكومة	6.0	7.4	4.4	9.7-	8.4-	7.2-	6.4-	5.3-
المطالبات على الحكومة	4.2	2.8	2.0	0.6-	0.9-	0.8-	0.8-	0.1-
الودائع الحكومية (الزيادة -)	1.8	4.7	2.4	9.1-	7.5-	6.4-	5.6-	5.1-
المطالبات على المؤسسات العامة	0.4	0.9	0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المطالبات على القطاع الخاص	5.5	10.9	12.6	11.8	11.8	11.9	12.2	12.9
النقد وشبه النقد	7.1	8.3	7.4	8.5	7.6	7.2	6.1	6.1
بنود أخرى (صافي الخصوم)	3.0	2.3	6.6	8.5	6.8	7.8	7.0	6.0
1.0	0.0							
(التغيرات %، مالحظ أن خالف ذلك)								
الأصول الأجنبية (صاف)	1.7-	8.9-	4.5-	20.6	13.7	12.1	8.2	4.9
الائتمان المحلي (صاف)	17.8	26.0	20.7	2.2	3.7	5.4	6.8	8.8
منه: مطالبات على القطاع الخاص	7.0	14.0	15.4	13.4	12.8	12.3	12.1	12.1
النقد وشبه النقد	7.1	8.3	7.4	8.5	7.6	7.2	6.1	6.1
بنود أخرى (صافي الخصوم)	4.1	3.3	9.8	12.4	9.5	10.7	9.4	7.7
(التغيرات %، مالحظ أن خالف ذلك)								
بنود للذاكرة:								
ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية) ١	236.4	237.4
نسبة ن٣ إلى إجمالي الناتج المحلي	65.9	81.5	73.9	64.9	70.5	75.1	78.2	80.7
نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفعلي	78.8	92.4	101.8	107.1	114.0	121.0	128.3	136.1
144.2								

المصادر: البنك المركزي السعودي (ساما)، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ بالنسبة لعام ٢٠٢٠، تعكس الأرقام أحدث البيانات المتاحة.

المصادر: البنك المركزي السعودي (ساما)، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ بالنسبة لعام ٢٠٢٠، تعكس الأرقام أحدث البيانات المتاحة.

الجدول ٥- المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٦-٢٠٢١

(، %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

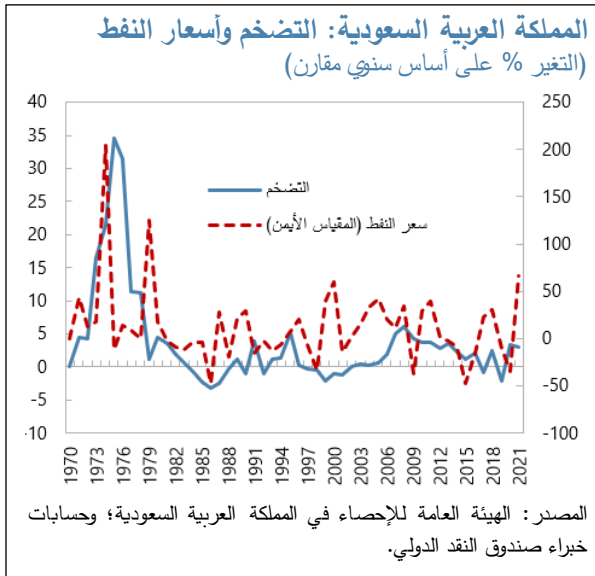
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
القطاع المصرفي						
هيكال القطاع المصرفي						
26	25	25	29	25	24	عدد البنوك المرخصة
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:						
1	2	2	2	2	2	٢٥ % من مجموع الأصول
6	6	6	6	6	6	٧٥ % من مجموع الأصول
مجموع الأصول (من إجمالي الناتج المحلي)						
104.9	113.0	88.5	80.1	89.3	93.3	منها: أصول مقومة بعملة أجنبية (من مجموع الأصول)
7.8	8.4	9.3	9.4	10.5	10.0	0.0
مجموع القروض (من إجمالي الناتج المحلي)						
65.9	67.6	52.2	48.3	53.7	57.9	الالتزام المتقدم للقطاع الخاص (من إجمالي الناتج المحلي)
62.8	64.6	50.1	46.7	51.9	55.9	مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (من إجمالي الناتج المحلي)
67.3	73.7	60.4	56.3	62.7	66.9	كفاية رأس المال
19.9	20.3	19.3	20.3	20.4	19.5	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
18.2	18.7	18.0	18.5	18.3	17.5	نسبة رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
جودة الأصول						
68.9	68.1	66.0	62.6	62.2	62.8	صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول
1.9	2.2	1.9	2.0	1.6	1.4	مجموع القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض
134.4	131.1	146.1	157.2	151.9	177.0	مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة
2.5	2.5	1.6	1.1	1.7	1.0	صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال
2.6	3.0	2.9	3.2	2.6	2.6	مجموع مخصصات خسائر القروض (من مجموع القروض)
4.7	5.2	6.0	6.8	6.5	7.5	نسبة قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض
7.8	8.8	10.1	12.1	11.8	12.8	نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض
58.8	64.4	69.3	71.3	76.2	84.2	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول
...						
الربحية						
39.2	23.1-	4.5	9.8	8.6	4.8-	الأرباح (التغير %)
1.8	1.5	2.1	2.1	2.0	1.8	متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب
10.8	8.6	12.1	13.8	12.9	12.6	العائد على أسهم رأس المال
36.1	36.2	35.9	36.3	36.6	38.0	المصرفيات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ^١
3.2	3.5	3.9	3.9	3.5	3.5	متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض
السيولة						
24.7	26.8	25.4	22.3	21.6	20.3	الأصول السائلة كنسبة من مجموع الأصول
41.3	43.8	41.3	35.5	34.6	31.8	الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ^٢
102.6	109.6	115.0	115.6	117.9	115.7	ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض
64.6	66.0	61.2	62.2	61.4	59.9	الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع
الحساسية لمخاطر السوق						
9.5	7.4	8.6	8.7	8.6	7.6	الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع
7.50	8.6	8.9	8.4	8.0	8.2	القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض
27.1	28.0	27.5	27.1	27.1	28.3	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية
المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الأصول						
0.1-	7.9	7.1	6.4	4.0	2.6	نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
سوق الأسهم						
379.4	345.1	303.5	63.0	65.4	69.5	رأسمال سوق الأسهم (من إجمالي الناتج المحلي)
29.8	3.6	7.2	8.3	0.2	4.3	المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)
61.0	6.4-	12.4	31.1	8.2	67.4-	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما).						
١ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من المصادر غير الفائدة.						
٢ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوما أو أقل. والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة الحكومية السعودية والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوما.						

المرفق الأول - حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢١

التوصيات	الوضع الراهن
هناك حاجة للضبط المالي في الأجلين القصير والمتوسط للحد من المخاطر على المالية العامة في الأجل المتوسط.	شهد رصيد المالية العامة تحسناً بنسبة ٩٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ نتيجة تزايد أسعار النفط وأثر سنة كاملة من رفع ضريبة القيمة المضافة في منتصف عام ٢٠٢٠ إلى ثلاثة أضعاف قيمتها لتصل إلى ١٥٪. وظلت المصروفات الجارية ثابتة بصفة أساسية مقارنة بعام ٢٠٢٠، وتتوقع ميزانية عام ٢٠٢٢ تراجع المصروفات في ٢٠٢٢ واستمرار ضبطها على المدى المتوسط.
هناك حاجة لزيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي لتوفير المزيد من الدعم للأسر منخفضة الدخل والمساهمة في تعويض ضعف القوة الشرائية نتيجة زيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة.	تجاوز الإنفاق على المزايا الاجتماعية في ٢٠٢١ بالفعل توقعات الميزانية، ولا تزال إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي مستمرة مما سيزيد من تحويله إلى نظام قائم على أساس الاحتياج مع ضمان حد أدنى من الدخل. غير أنه لا توجد مؤشرات واضحة لمدى تعويض الأسر منخفضة الدخل عن زيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء بدل غلاء المعيشة. وبينما تضمنت التدابير المتخذة في يوليو ٢٠٢٢ لمعالجة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية توفير اعتمادات بقيمة قدرها ٠.٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) لبرنامج حساب المواطن، فإن التدابير المحتملة في المستقبل بإمكانها الاستفادة من التقدم المحرز عبر مخفف البرامج في توجيه الدعم للمستحقين.
لا تزال فاتورة الأجور مرتفعة وبحاجة للترشيد.	لم تسجل فاتورة الأجور إلا ارتفاعاً هامشياً في ٢٠٢١ لكنه تجاوز توقعات الميزانية، ويتعين مواصلة الجهود الرامية إلى احتواء فاتورة الأجور وترشيدها على المدى المتوسط وفق تصورات ميزانية عام ٢٠٢٢. وفي هذا الصدد، صدر مرسوم ملكي بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الفرص المتاحة لترشيد فاتورة الأجور في قطاع الخدمة المدنية. ومن العوامل المشجعة أن النمو الجديد في مستويات التوظيف نابع في الأساس من القطاع الخاص وليس الحكومي.
يتعين تحقيق المزيد من التقدم نحو زيادة شفافية المالية العامة لتعزيز الحوكمة.	استمر إحراز التقدم، بما في ذلك التحول إلى نظام حساب الخزانة الموحد، وبيان الميزانية الموسع، والمشاركة المنتظمة في بيان الميزانية التمهيدية، ومراجعة منتصف العام/وتقرير نهاية السنة. ولا يزال هناك المزيد مما يتعين عمله، بما في ذلك عن طريق توفير تفاصيل إضافية حول بنود الإيرادات والمصروفات، وتوفير المزيد من المعلومات عن كيانات الاستثمارات العامة، وإعداد تقارير دورية لتفسير الانحرافات بين نتائج وخطط الميزانية.
ينبغي مواصلة البناء على ما تم إنجازه من تقدم مؤخراً نحو زيادة درجة المساءلة ومستوى الشفافية في إطار المشتريات الحكومية.	زاد عدد المستخدمين النشطين في منصة الخدمات المالية "اعتماد" بنسبة ٨٠٪ على مدار العام الماضي، وينبغي أن تستمر الحكومة في مطالبة كل الكيانات باستخدام هذه المنصة، مما سيساعد في تعزيز الشفافية وإتاحة رؤية أكثر وضوحاً حول موقف التنفيذ الفعلي للميزانية العامة. وهناك المزيد مما يتعين عمله لضمان شفافية نظام المشتريات الحكومية من خلال سبل منها زيادة المعلومات المتاحة حول الملاك المستفيدين.
تريد دور صندوق الاستثمارات العامة يعجل بضرورة وضع إطار لإدارة الأصول والالتزامات السيادية الذي ينبغي مواصلة تطويره مع زيادة مستوى الشفافية المالية.	التحول إلى منهج الميزانية العمومية الحكومية ضروري ولا يزال العمل مستمراً في سبيل وضع إطار لإدارة الأصول والالتزامات السيادية، لكن يتعين تسريع وتيرته. وكان التصنيف الائتماني لصندوق الاستثمارات العامة في شهر فبراير الماضي قد ساعد على تعزيز عملية الإفصاح. ومن شأن اتباع إجراءات إبلاغ إضافية، بما في ذلك عن الاستثمارات المنتظمة لصندوق الاستثمارات العامة وغيره من الكيانات، أن يساهم بصورة أفضل في تقييم المخاطر على الموارد العامة.
ينبغي توخي الحرص في إلغاء تدابير الدعم المالي للقطاع الخاص لضمان سلاسة التعافي الاقتصادي.	وفرت هذه تدابير دعماً مهماً للقطاع الخاص أثناء فترة الجائحة وقد تم إلغاء معظمها تدريجياً بالفعل، باستثناء "برنامج التمويل المضمون" الذي تم تمديد العمل به حتى شهر مارس ٢٠٢٣ لتوفير الدعم لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
تحسين مستوى الشمول المالي، لا سيما لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنساء، مع الحفاظ على الاستقرار المالي.	تم استحداث عدد من برامج الدعم الموجهة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو توسيع نطاقها، وزاد حجم الإقراض المصرفي لتلك المنشآت إلى ٨٪ من مجموع القروض في عام ٢٠٢١ (٦٪ في ٢٠١٩). وكانت الطفرة في فتح الحسابات المصرفية الرقمية وإجراء المعاملات المالية إلكترونياً عبر الهاتف المحمول أثناء فترة الجائحة قد ساهمت في تعزيز الشمول المالي - ٨٣٪ من السكان البالغين حالياً أصبح لديهم حسابات مصرفية حسب الوضع في ٢٠٢١ (مقابل ٧١٪ في ٢٠١٩).
يتعين اتخاذ تدابير على مستوى السياسات للحد من انبعثات غازات الاحتباس الحراري ودعم تحقيق نمو أكثر خضرة.	تم إطلاق "مبادرة السعودية الخضراء" في عام ٢٠٢١ إلى جانب أكثر من ٦٠ مبادرة أخرى للتصدي لأزمة تغير المناخ. وسيطلب تنفيذ هذه الخطط تحديد التفاصيل المتعلقة بكيفية تحقيقها، بما في ذلك حجم الاستثمارات اللازمة وإمكانية تنفيذها باستخدام التكنولوجيا.
يتعين تنفيذ إصلاحات سوق العمل بالكامل لتشجيع توظيف النساء، وتحسين الحوافز لتشجيع المواطنين السعوديين على العمل في القطاع الخاص، وزيادة حرية انتقال العمالة الوافدة.	لا يزال التقدم مستمراً في هذا الصدد. فقد تم رفع القيود الرسمية على عمل النساء وتم وضع لوائح تنظيمية إضافية لمنع التمييز بين الجنسين إلى جانب عدد من المبادرات لتيسير توظيف النساء (على سبيل المثال، دعم وسائل انتقال المرأة، وإجازات الأمومة، ودعم رعاية الأطفال). وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة إلى ٣٤.٩٪ في ٢٠٢١ مقابل ٣٢.١٪ في ٢٠٢٠. ويبلغ حالياً عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص رقماً قياسياً قدره ١.٩ مليون مواطن حسب الوضع في نهاية ٢٠٢١. وسوف يؤدي إصلاح نظام الكفالة للعمالة الوافدة في القطاع الخاص إلى زيادة القدرة التنافسية لسوق العمل.
ينبغي الاستمرار في تطوير إمكانات التحول الرقمي.	تواصل الحكومة التأكيد بشدة على أهمية التحول الرقمي، وتم إطلاق أو تحديث عدد من المنصات والتطبيقات الإلكترونية خلال السنة الماضية.
ينبغي أن تواصل الإصلاحات الهيكلية تركيزها على تحسين بيئة استثمارات القطاع الخاص، وبد الثغرات في البنية التحتية القانونية، والتصدي للفساد.	لا يزال التقدم مستمراً في هذا الصدد، بما في ذلك الموافقة على "نظام التخصيص" في العام الماضي. وسوف يؤدي ذلك، إلى جانب غيره من الإصلاحات في الآونة الأخيرة مثل نظام التكاليف القضائية، ونظام الأحوال الشخصية، ونظام الإفلاس إلى تقوية البنية التحتية القانونية وتحسين بيئة الأعمال. وينبغي مواصلة التقدم نحو تعزيز سيادة القانون (شفافية الأحكام القضائية، وإجراءات الإعسار) ووضع استراتيجية لمكافحة الفساد تقرر بإطار لإقرار الذمة المالية.
يتعين إدخال المزيد من التحسينات على إحصاءات سوق العمل والاستثمار الأجنبي المباشر.	تواصل الجهود لتحسين هذه الإحصاءات نظراً لاستمرار وجود الثغرات.

المرفق الثاني- تطورات التضخم وتحليل انتقال آثار العامل الخارجي^١

ظل معدل التضخم في المملكة العربية السعودية مستقرًا نسبيًا على مدار العقد الماضي حيث ظل في حدود ٢٪. ورغم بقاء معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك قيد السيطرة إلى حد كبير، فإن الضغوط التضخمية تبدو آخذة في الارتفاع مع بدء تصاعد أسعار الغذاء والنقل في الآونة الأخيرة. وتشير نتائج تحليلنا إلى أن التضخم لا يزال مكبوحًا نظرًا لمحدودية انعكاس آثار أسعار الغذاء والسلع الأولية الدولية على الأسعار المحلية، وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي، وطبيعة بنود سلة مؤشر أسعار المستهلك. وبينما تشير توقعاتنا إلى بقاء التضخم قيد السيطرة إلى حد كبير، فإن انقطاعات سلاسل الإمداد لفترة مطولة قد تؤثر سلبًا على التضخم في المدى المتوسط، وإن كانت التقديرات تشير إلى أن حجم هذه الآثار سيكون محدودًا نسبيًا.



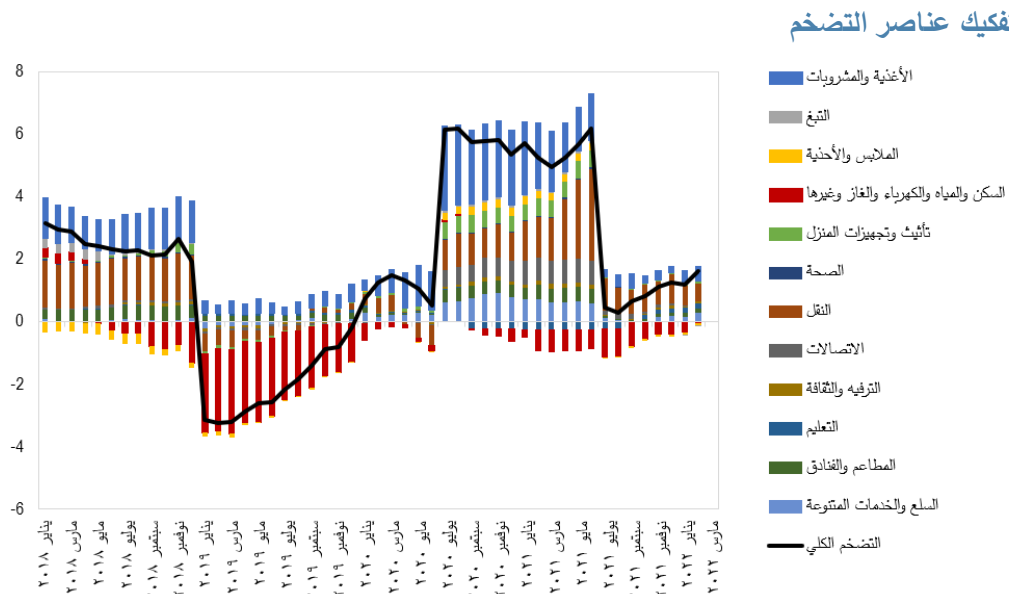
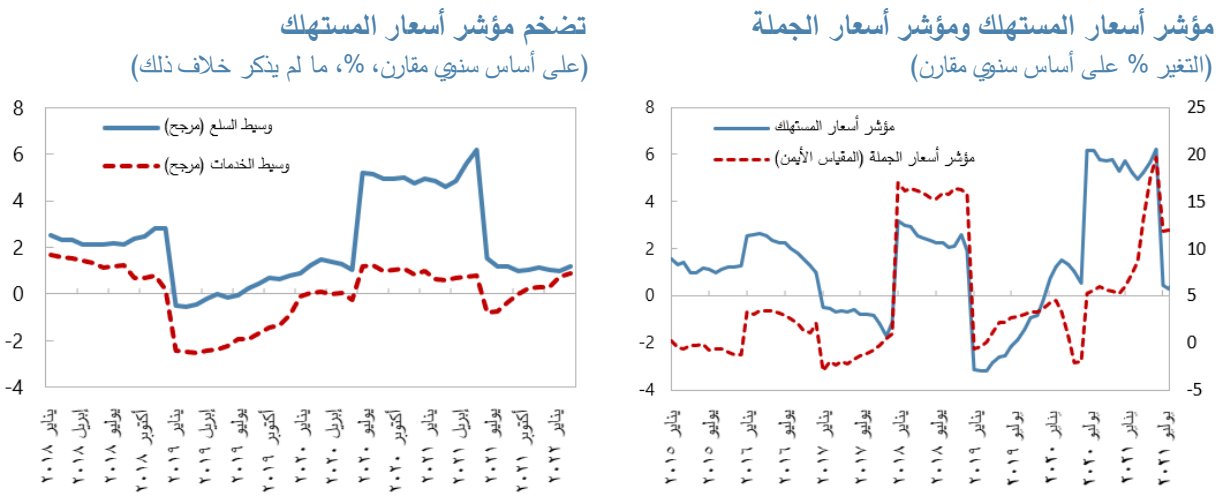
١ - ظل التضخم مستقرًا نسبيًا على مدار العقود الماضية بالرغم من التحديات التي فرضتها تقلبات أسعار السلع الأولية الدولية. ومنذ عام ٢٠٠٠، ظل متوسط التضخم في المملكة العربية السعودية في حدود ٢٪ سنويًا كما كانت تقلبات معدل التضخم منخفضة نسبيًا، على الرغم من تقلبات أسعار النفط. ففي الماضي، غالبًا ما اقترنت صدمات أسعار النفط الموجبة بزيادة المصروفات الحكومية نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، مع فرض ضغوط رافعة للأسعار الاستهلاكية. ونظرًا لأن اقتصاد المملكة تهيمن عليه احتياجات المالية العامة ولا تؤثر تغيرات أسعار الصرف في حجم الصادرات،^٢ فقد ساهم إطار سياستها النقدية الذي يستهدف استقرار سعر الصرف في تحقيق الاستقرار في معدل التضخم.

٢ - وأثناء فترة جائحة كوفيد-١٩، سجل التضخم طفرة في المملكة العربية السعودية نتيجة رفع معدل ضريبة القيمة المضافة. ففي أعقاب رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ في شهر يوليو ٢٠٢٠، سجل معدل التضخم المقيس بمؤشر أسعار المستهلك قفزة كبيرة، وخاصة في بنود سلة السلع، لكنه استقر بعد ذلك عند مستوى أعلى قليلًا من الصفر (على أساس شهري مقارن). وفي نوبة الارتفاع الأخيرة، لا يزال التضخم مكبوحًا نسبيًا بالرغم من الاضطرابات على جانب الإمداد، والزيادة الحادة في أسعار السلع الأولية الدولية، وارتفاع تضخم أسعار الجملة إلى رقم ثنائي.^٣

^١ إعداد نور الدين عبيدي وفوزان فريد.

^٢ دراسة بنك التسويات الدولية، 2016 "Inflation mechanisms, expectations and monetary policy in Saudi Arabia"

^٣ تبدو العلاقة بين مؤشر أسعار الجملة ومؤشر أسعار المستهلك محدودة، وخاصة على مدار الشهور القليلة الماضية، ربما لأسباب متعلقة بتكوين سلة السلع في كلا المؤشرين. وقد يكون من المفيد إعداد مؤشر لأسعار المنتجين لكي يعكس انقطاعات سلاسل الإمداد بصورة أفضل.

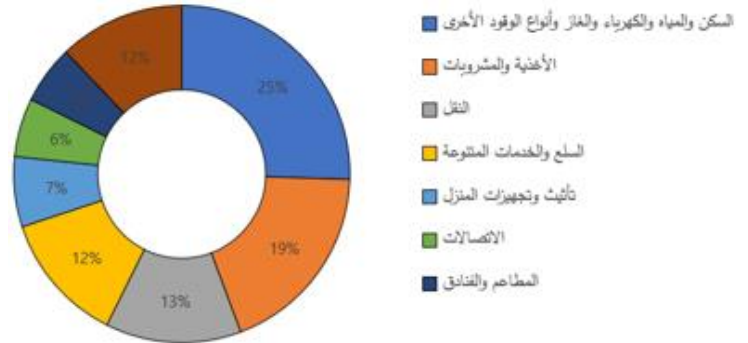
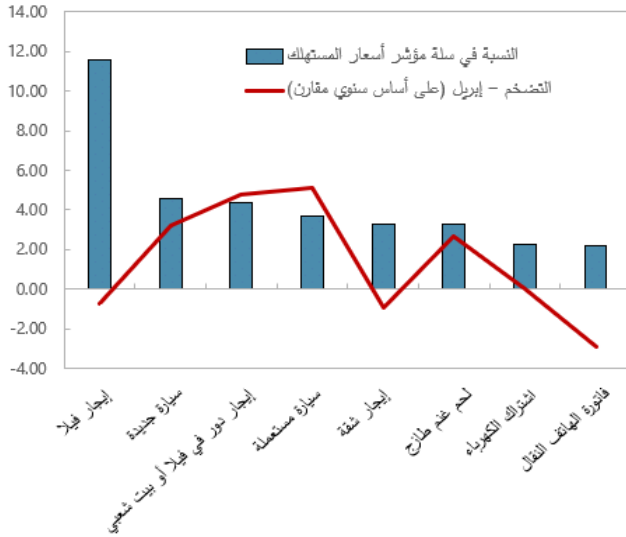


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء الصندوق.

٣- وتكوين سلة مؤشر أسعار المستهلك في المملكة يمكن أن يفسر إلى حد ما معدل التضخم المنخفض في الآونة الأخيرة. فمؤشر أسعار إيجارات السكن يبلغ حوالي ٢١٪ من المجموع الكلي لسلة مؤشر أسعار المستهلك، وقد ظل ثابتاً أو تراجع قليلاً في الآونة الأخيرة. وحسب مكون أسعار الإيجارات هذا، يبلغ مؤشر إيجار فيلا ١١,٥٪ من مجموع سلة مؤشر أسعار المستهلك ويبلغ إيجار دور في فيلا ٤,٤٪ من مجموع بنود السلة، وقد سجل كلا البندين تراجعاً في الآونة الأخيرة مما قد يفسر جزئياً مستويات التضخم المنخفضة.

السكن والأغذية والنقل هي أكبر بنود مؤشر أسعار المستهلك

أهم البنود المساهمة في سلة مؤشر أسعار المستهلك وآخر تطورات التضخم



٤ - والارتفاع الأخير في التضخم، وإن كان لا يزال مكبوحا، يبدو مدفوعا في الأساس بمؤشري الأغذية والنقل.^٤ ومن الضروري أن نوضح في هذا السياق أن النقل يمثل حوالي ١٣٪ من مجموع بنود سلة مؤشر أسعار المستهلك. وفي هذه السلة، يمثل بند شراء السيارات ٦٣٪ من سلة النقل واستمر ارتفاعه في الشهور القليلة الماضية تماشيا مع زيادة الأسعار الدولية للسيارات. وبالنسبة لخدمات النقل، لا سيما النقل الدولي بالجو أو السفر البحري، فقد سجلت على ما يبدو ارتفاعا خلال الشهرين الماضيين. وأخيرا، تم تثبيت الحد الأقصى لأسعار البنزين في يوليو ٢٠٢١، مما نتج عنه ضغوط خافضة للتضخم.

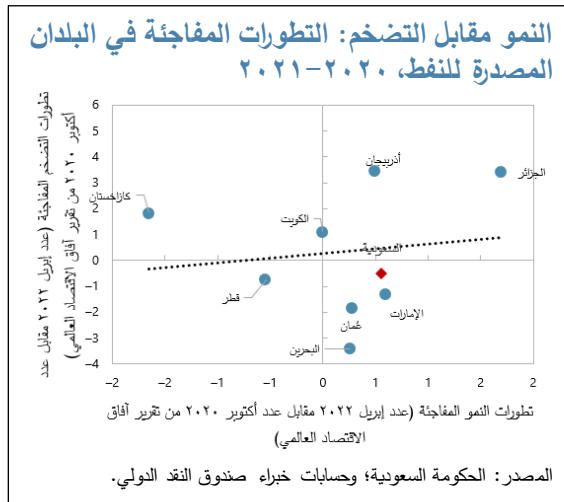
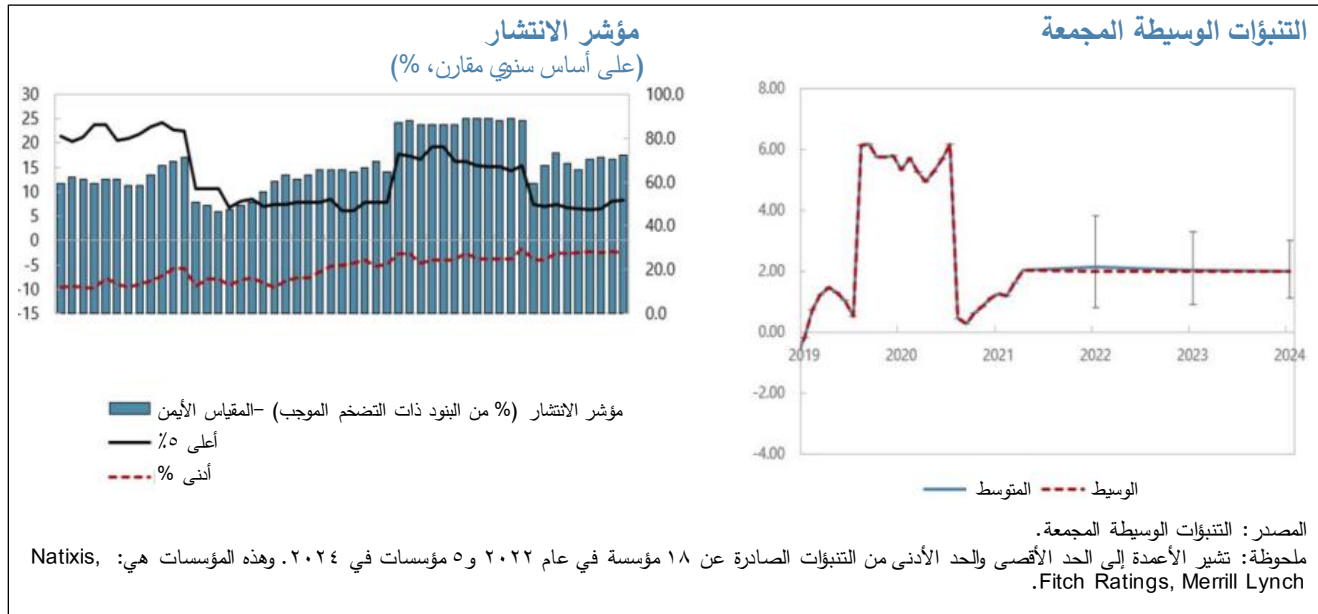
٥ - وعلى الرغم من الحرب الدائرة في أوكرانيا، والاختلالات بين العرض والطلب العالميين، وتشديد أوضاع السياسة النقدية، لا تزال تنبؤات التضخم الوسيطة المجمعة على درجة عالية من الثبات. واستقرار التوقعات التضخمية^٥ عند مستويات محققة لاستقرار الأسعار يوفر ركيزة اسمية مهمة للاقتصاد السعودي، حيث يحد من استمرارية التضخم ويكبح التقلبات الاقتصادية الكلية الضارة. ورغم النمو الموجب في عدد متزايد من بنود سلة مؤشر أسعار المستهلك (حوالي ٧٠٪)، فإن التنبؤات الوسيطة المجمعة للقطاع الخاص - المتغير البديل الوحيد الذي تقاس على أساسه توقعات التضخم^٦ - تشير إلى استقرار واضح لمعدل التضخم الكلي في المملكة، مما يعني أن مصداقية السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي السعودي لم تتأثر سلبا

^٤ زيادة بنسبة ٤,٦٪ على أساس سنوي مقارن في شهر إبريل لكلا البندين.

^٥ في ظل البيانات المتاحة، تعد التنبؤات الوسيطة المجمعة هي المتغير البديل الوحيد لقياس توقعات التضخم في المملكة العربية السعودية.

^٦ لقياس توقعات التضخم في المملكة العربية السعودية، نعتمد على التنبؤات الصادرة عن مؤسسة Consensus Economics التي تجري مسحاً شهرياً لجمع توقعات الخبراء من المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة - لا سيما بنوك الاستثمار ومؤسسات البحوث الاقتصادية - حول أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية.

بالاضطرابات الأخيرة^٧ أو بتزايد تضخم أسعار الجملة.^٨ وعلى المدى المتوسط، لا تزال التنبؤات الوسيطة المجموعة تتوقع استقرار التضخم في المملكة العربية السعودية عند مستوى ٢٪، تماشياً إلى حد كبير مع استقرار الأسعار المستهدف في الولايات المتحدة.



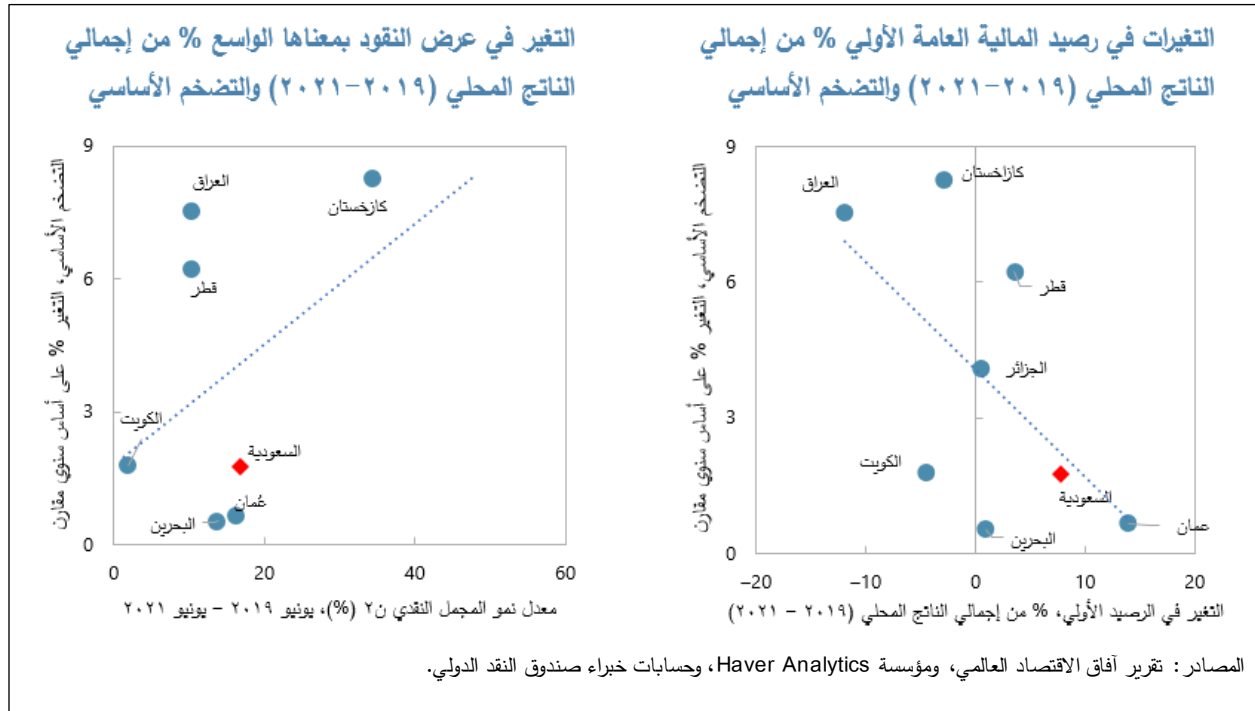
٦- وهناك بعض الأدلة على أن قوة النمو الحالي مقترنة بتطورات الأسعار الأخيرة. فالبلدان المصدرة للنفط، التي استجابت بقوة لأزمة جائحة كوفيد-١٩ بسياسات مالية ونقدية أكثر توسعا، حققت على ما يبدو معدلات أعلى من التضخم الأساسي، في المتوسط. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، نجد أن سياسات معينة مثل استحداث أو رفع ضرائب القيمة المضافة قد أدت كذلك إلى زيادات مؤقتة في معدلات التضخم (مثل عُمان في ٢٠٢١).^٩

^٧ دراسة بنك التسويات الدولية، ٢٠٢١، بعنوان "How well-anchored are long-term inflation expectations?"

<https://ddd.bis.org/publ/work869.pdf>

^٨ نظرا لوزن السلع الأخرى القابلة للنقل في المؤشر، فإنها تشكل القوة الدافعة وراء الزيادة الأخيرة (على سبيل المثال، منتجات البترول المكررة، والمواد الكيماوية الأساسية).

^٩ تتسم هذه النتيجة بصلابتها، ليس فقط بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، ولكن بالنسبة لجميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصورة أعم (دراسة IMF, 2022). ولكن لتفسير التحليل، فإننا لا نعرض سوى النتائج المتعلقة بالتسعة بلدان المصدرة للنفط المتاحة بياناتها. وهنا لتصنيف صندوق النقد الدولي (عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الصادر عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).



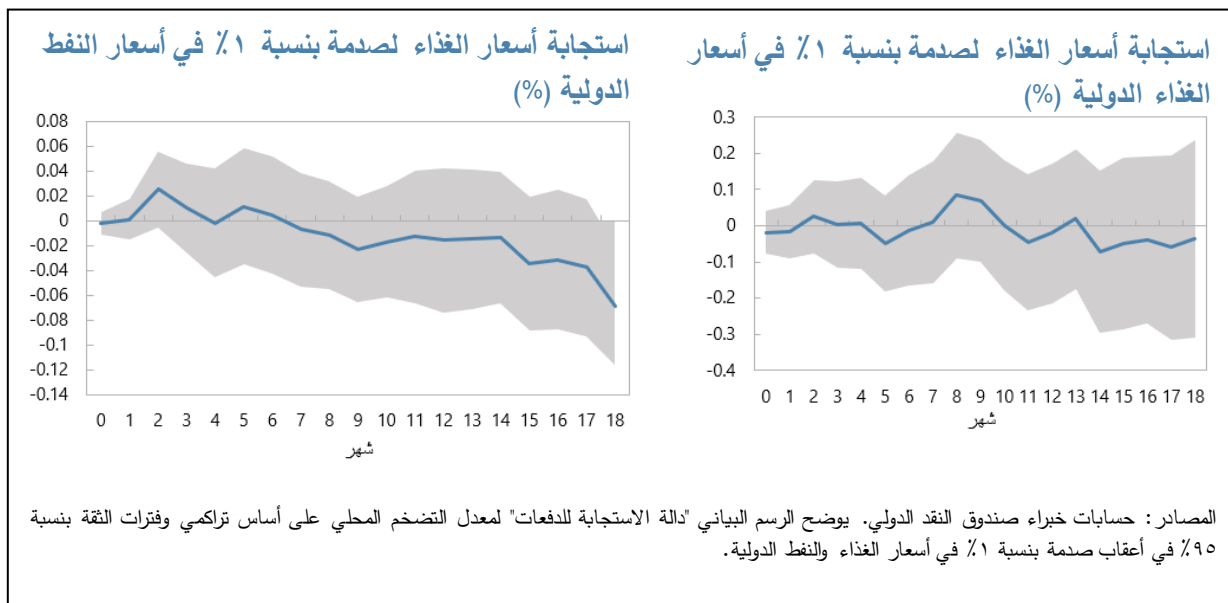
٧- ولقد يركز لعوامل لعلمية على التضخم لمحلّي، قناب إعداسق فيرات دوال الستجابة للرفع استبليت خدام لتوقعات لمحلّية مباشرة. واختدتفترة لتق فيرات من ينظر ٢٠١٤ إلى ديسمبر ٢٠٢١. وفي دراسة (Jordà (2005، ودراسة (Stock and Watson (2007، ودراسة (Auerbach and Gorodnichenko (2013 وغير هاستخدام هذا لنهج باعتبار مبيال من اي نحو من القيود الهيكلية للتضخم في موصفات نموذج النحدر الشفي التجاهي (نموذج النحدر الشفي فترات إبطاء لاموزعة). ونحو وجه التحديد، لكلفترة k ، يتحقق معادلة مختلة نحو النحو للتالي:

$$\pi_{i,t+k} = \alpha_i^k + \sum_{j=1}^l \gamma_j \pi_{i,t-j} + \beta_k x_t + \sum_{j=1}^k \theta_j x_{i,t+j} + \sum_{j=1}^l \vartheta_j x_{i,t-j} + \delta z_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث الرمز π يمثل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الفترة الزمنية t . ويقتصر التقديري هذا على التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الفترة الزمنية t . وفي أعرف التضخم قبله للتغير (الدوغايتي) في مؤشر الأسعار نحو أساس شري قارن؛ حيث $x(t)$ هو التغير في العامل للعلم في الشمر t . وفي أعرف في التعبير أبعة عوامل علمية، هي: أسعار النفط وأسعار الغذاء الدولية، وسعر الصرف للنحو الاسمي، والنموذج للنحو الاسمي إل مداد العلمية. ويتعرض كل من هذه العوامل نحو للصدمات، مع تحيد أثر نحو بقية العوامل. وفي $\beta(k)$ لتغير التغيرات في العامل للعلم (المدعى للصدمات) نحو التضخم لمدى في كلفترة مستقبلية k . ويرصد $\gamma(j,k)$ استمراري تضخم مؤشر أسعار المستهلك. ولا صطح $z(i,t)$ يتضمّن من قدام قبل التغيرات المجلد بطل في تلك التغيرات التي تقويش دور معينة لمرعاة العوامل للموسمية لمدى التغير (التسبع) والعوامل العلمية للتضخم في $x(t)$. وتتضمّن لمدى وصفات كلك لمدى التغيرات للزمن في التغيرات لمدى التضخم في k لتضمّن نحو نحو في الاستجابة للتغيرات لتضمّن

في أساليب لتوقعات للمخاطر (دراسة Teulings and Zubanov, 2014). يبين مايال حط أن لوقم لالمثل لعدفترات البطاء (التي للنموذج هو ١ عتظ للعتلج عتبت في جي عتترات البطاء على الخال ف طلي ها.^{١٠}

٨- يبدو أن محدودية انعكاس تآثر أسعار النفط ولغذاء لدولية على أسعار لمخاطر أدى إلى تخفيف من تأثيرها السلبي على التضخم. فالتأثير القوي للتحولات التاربتية أن أي انفعاع على أسعار لغذاء والنفط اليتجرم في التوسط، إلى زياد في معدل التضخم لمخاطر. في التفسير قن بوزن لغازي سلة مؤشر أسعار المستهلك وحصة واردات لغاز (وهي ص غير قسي) إلى جلب ضبط لاسعار على بعض لاحتجات لخطية (للقمح والخبز واليه) وعدم انفعاع أسعار لقوق لخفضة للوقبل لمتري مع أسعار النفط لدولية.^{١١} في فترة جلة لفعيد، كان قيا بعرض شركات القطار لخاص ببتقيض هامش الربح لاضاف لسي عتتراج لوقول شرطي ق دساع ليطرفي لحد من لتقال الآثار.^{١٢}

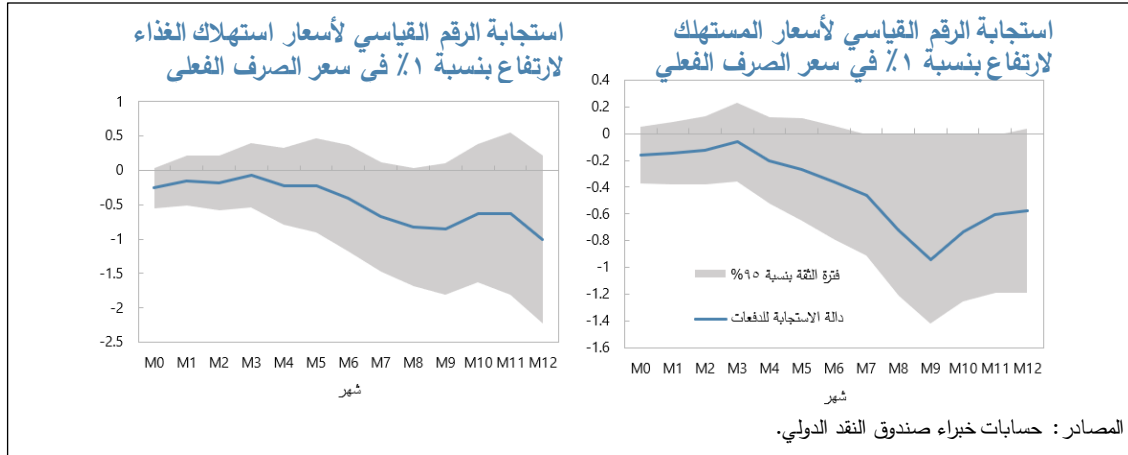


^{١٠} تقاس العوامل العالمية على النحو التالي: يُحسب سعر النفط على أساس "التفاضل اللوغاريتمي" لسعر السوق الفوري لخام برنت بالدولار الأمريكي (متوسط شهري)؛ وتقاس أسعار الغذاء الدولية على أساس "التفاضل اللوغاريتمي" لمؤشر أسعار السلع الأولية الصادر عن صندوق النقد الدولي (٢٠١٦ = ١٠٠). ويضم هذا المؤشر مؤشرات أسعار الحبوب، والزيوت النباتية، واللحوم، والمأكولات البحرية، والسكر، وأغذية أخرى (القاح) (الفاكهة بخلاف الموالح)، والموز، والشانا (بقوليات)، ومسحوق السمك المصنع، والقوق السوداني، والحليب (منتجات الألبان)، والطماطم (الخضروات)). ونقيس انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية باستخدام (التغيرات في) مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية المقترح في دراسة G. Benigno, J. di Giovanni, J. Groen, and A. Noble (2022). ويتم إنشاء هذا المؤشر باشتقاق التحركات المشتركة في مجموعة من المؤشرات التي تغطي تكاليف المواصلات العابرة للحدود (مؤشر بورصة البوليصة للجافة، ومؤشر هاريس، ومقاييس مكتب إحصاءات العمل الأمريكي للشحن الجوي من الولايات المتحدة وإليها) والبيانات القطرية المستمدة من مسوح صادرة عن مؤسسة إدارة الإمدادات ومؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية.

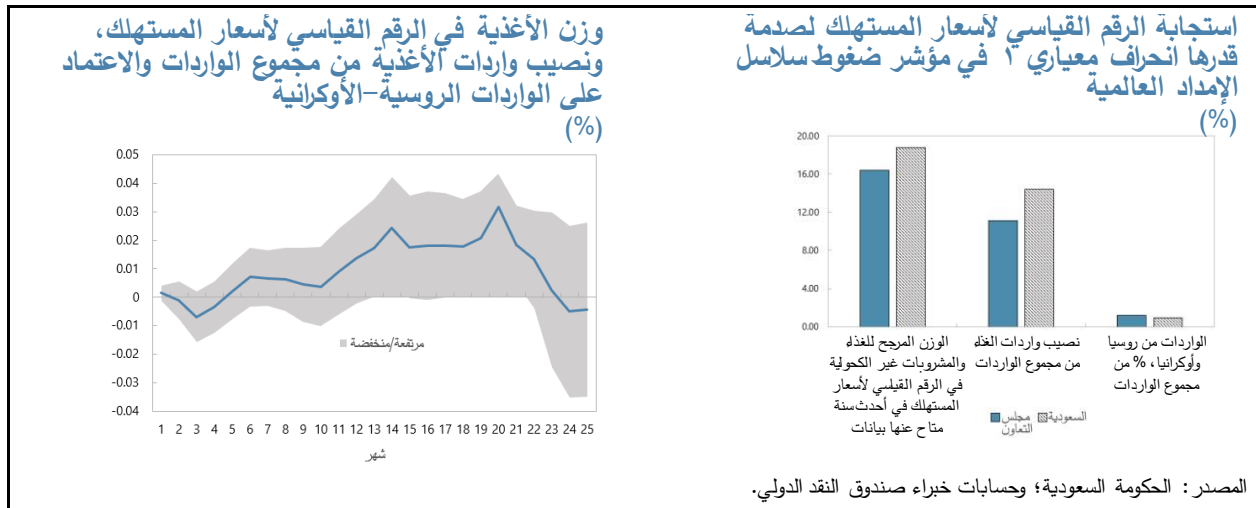
^{١١} يشير أحدث عدد من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي (عدد إبريل ٢٠٢٢ لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) إلى أن انتقال آثار أسعار النفط لم يكن دالا إحصائيا إلا في مجموعة فرعية من البلدان. ومن خلال تقدير الآثار المنقلة، يتضح اقترانها بوزن الغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلك وحصة واردات الغذاء.

^{١٢} راجع (دراسة Alkhareif et al., 2016) للاطلاع على تحليل مماثل عن أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي على مؤشر أسعار المستهلك. ويلاحظ أن نتائجنا تتفق عموما مع النتائج التي خلص إليها المؤلفون.

٩- كذلك يبدو أن الارتفاع الأخير في سعر الصرف الفعلي الاسمي يوفر الوقاية للمملكة العربية السعودية من الضغوط التضخمية. وباتباع نفس منهجية التوقعات المحلية أعلاه، تشير تقديراتنا إلى زيادة بنسبة ١٪ في سعر الصرف الفعلي الاسمي ينتقل جزء كبير من تأثيرها إلى معدل التضخم الذي ينخفض بنسبة ٠,٦٪ بعد تسعة أشهر. ولا يكون انتقال الآثار إلى بند الغذاء في مؤشر أسعار المستهلك دالا إحصائيا إلا عند مستوى ١٠٪. ومن المتوقع أن يساهم الارتفاع الأخير في قيمة الدولار الأمريكي في احتواء التضخم.



١٠- غير أن القطاع المتسلسل إلمداديرجح أن يؤثر على التضخم في المملكة العربية السعودية على المدى المتوسط. فستخدم مؤشر ضغط وطني إلمداد لعلية^٣ الرصد حجم القطاع انتفيس السل إلمداد. وتشير نتائج تحليلنا إلى أن قيوس السل إلمداديصبح حل هاتسأثير دال إحصائيا ولكن ضئيل على التضخم بعد ١٢ شهرا بعد الصدمة. يتحدي دلتشير للقيودات إلى أن زيادة قدرها ١٪ حراف معياري واحفي مؤشر ضغط وطني السل إلمداد لعلية فتؤدي إلى انقشاع التضخم لملحيين حو 0.02 نقطة هيية. ومع استمرار القيود على السل إلمداد، يرجح أن تضخم ضغط وطني سعار لمتببطب إلمداد حتى نهاية عام ٢٠٢٢ ومبعده.



^{١٣} يجمع مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية الإشارات المرتبطة بقيود الإمداد من مؤشرات الصناعة التحويلية على مستوى البلدان (بما في ذلك مؤشرات مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية، وبيانات معهد إدارة التوريدات، والتي يتم تصحيحها لمراعاة عوامل الطلب) وتكاليف النقل (مثل مؤشر بورصة البلطيق للبضائع الجافة ومؤشر هاربر بينرسن). ويشكل مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية مقياسا أكثر كفاءة لقيود الإمداد في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة بالمؤشرات التي تقوم حصريا على تكاليف الشحن (مثل مؤشر بورصة البلطيق للبضائع الجافة)، نظرا للعدد الكبير نسبيا من البلدان المحاطة باليابسة في المنطقة.

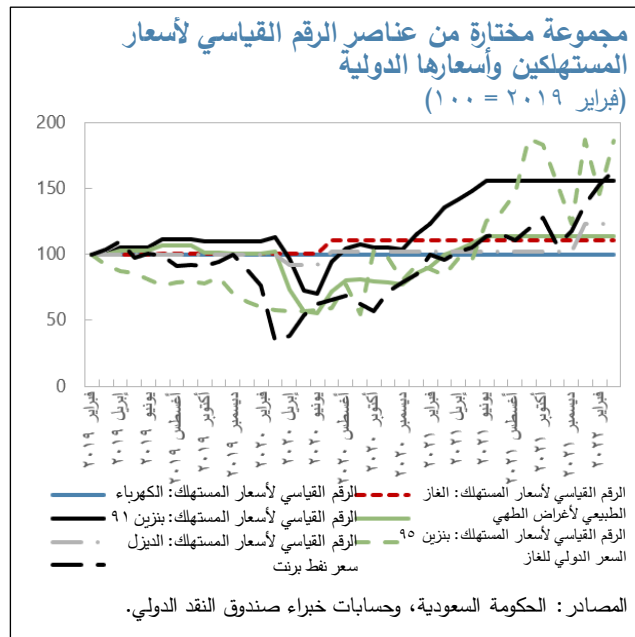
المرفق ٣: مصفوفة تقييم المخاطر^١

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	الأثر المتوقع على الاقتصاد في حال تحقق المخاطر	الاستجابة من خلال السياسات
تزايد أسعار الغذاء والطاقة وتقلبها: تنسم أسعار السلع الأولية بتقلبها واتخاذها مسارا صعوديا في ظل نقص الإمدادات، والحرب الدائرة في أوكرانيا، والقيود على الصادرات، وانخفاض قيم العملات. ويؤدي ذلك إلى اضطرابات على المدى القريب في مسار التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ونوبات من التقلب في الأسعار وقطاع الاقتصاد الحقيقي، وانعدام الأمن الغذائي، والقلق الاجتماعية، وحدوث أزمات حادة في الغذاء والطاقة (لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعتمد لحيز المالي الكافي).	مرتفعة	التطورات الإيجابية: الاتجاه العام السعودي في المملكة في الوقت الراهن يتسم بطابع إيجابي. فلم تتأثر أسعار الغذاء في المملكة حتى الآن بالحرب في أوكرانيا إلا بقدر محدود، لا سيما في ظل توفير الحكومة مخزونات مسبقة من القمح، وفرض أسعار محددة على عدد من أهم بنود الغذاء.	ينبغي أن ترتكز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل للحد من المخاطر الناجمة عن سياسات المالية العامة المسارية للاتجاهات الدورية. ويمكن الاستعانة بالاحتياطات الوقائية الحالية والاقتراض الخارجي لتسهيل تصحيح أوضاع مركز المالية العامة على المدى القصير في حالة وقوع صدمات كبيرة. وينبغي كذلك إحكام مراقبة الاضطرابات المؤثرة على السيولة في البنوك وبنادر الضغوط في القطاع المصرفي. وينبغي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.
تفشي سلالات متحورة مميّنة وشديدة العدوى من فيروس كورونا. سرعة تزايد حالات الحجز في المستشفيات والوفيات نتيجة نقص الحماية التي توفرها اللقاحات أو السلالات المتحورة المقاومة للقاحات تفرض المزيد من إجراءات التباعد الاجتماعي أو الإغلاق العام أو كليهما. ويتربط على ذلك انقطاعات ممتدة الأثر في سلاسل الإمداد وإعادة تقييم لتوقعات النمو، مما يؤدي إلى خروج التقلبات الرأسمالية، وتشديد الأوضاع المالية، وانخفاض في قيم العملات، والدخول في حالة المديونية الحرجة بالنسبة لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.	متوسطة	التطورات السلبية: رغم تراجع موجات انتشار الجائحة، فإن تجددتها من الأرجح أن يؤثر على المملكة من خلال سوق النفط العالمية (في حالة انخفاض الطلب من البلدان الرئيسية المستوردة للنفط على سبيل المثال) ومن خلال تداعياتها على النتائج الاقتصادية/الصحية الداخلية. وسيكون لانخفاض الطلب على النفط تأثير سلبي على أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية، كما سيضعف الثقة في القطاع الخاص. ويمكن أن تؤدي العودة إلى تدابير الإغلاق العام، في آسيا مثلا، إلى تأخير التعافي نظرا لتباطؤ الاستهلاك والاستثمار، وتراجع معدلات توظيف الوافدين على الأرجح. ومن شأن التسريع باحتواء هذه التطورات أن يفتح المجال أمام استئناف أنشطة الحج والعمرة على النحو المخطط له حاليا - مما يشكل تطورا إيجابيا على صعيد النمو.	في حالة استمرار الجائحة/تدابير الإغلاق العام لفترة أطول، ينبغي أن تقدم الحكومة دعما إضافيا على المدى القصير لقطاع الصحة والاقتصاد، بما في ذلك من خلال إعادة توزيع المصروفات في حالة تراجع الإيرادات، مع مواصلة خطط الضبط المالي على المدى المتوسط. وينبغي أن تبني الحكومة على الدروس المستخلصة من النوبت السابقة من الجائحة وأن تواصل جهودها في مجال التحول لثقافة. وفي حالة الخروج على نحو أسرع من الجائحة وارتفاع أسعار النفط/تحسن وتيرة التعافي الاقتصادي، ينبغي ادخار الإيرادات النفطية الإضافية ومواصلة الإصلاحات المنفذة مؤخرا وعدم الرجوع عنها. ويمكن أيضا التعجيل بسحب الدعم المقدم للقطاع المالي.
الحرب في أوكرانيا تؤدي إلى تصعيد العقوبات وغير ذلك من الاضطرابات. اتسع نطاق العقوبات المفروضة على روسيا لتشمل قطاعات النفط والغاز والأغذية. وباتت روسيا منفصلة على نحو شبه تام عن النظام المالي العالمي وأجزاء كبيرة من النظام التجاري. وهذا الوضع، مقترنا بالعقوبات الروسية المضادة والعقوبات الثانوية المفروضة على البلدان المستمرة في مزاولة الأعمال مع روسيا، يؤدي إلى زيادة ارتفاع أسعار السلع الأولية، وهجرة اللاجئين، ومزيد من تشديد الأوضاع المالية، وغير ذلك من التداعيات السلبية التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان منخفضة الدخل والاقتصادات الصاعدة المستوردة للسلع الأولية.	مرتفعة	التطورات الإيجابية: قنوات انتقال التداعيات المباشرة (التجارة، أسعار الأغذية، الاستثمارات، القطاع المالي) محدودة في المملكة العربية السعودية، ذلك أنها من البلدان المصدرة للسلع الأولية في المقام الأول. وعلى الرغم من أن الأمن الغذائي غير معرض للخطر في الوقت الحالي (لا سيما بفضل الاحتفاظ بالمخزونات المسبقة)، فقد ظل دائما في صدارة اهتمامات الحكومة السعودية.	تتوقف استجابة السياسات المطلوبة على طبيعة الصدمة. ويمكن الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة، وسيتعين على الحكومة التأكد من توفر السيولة الكافية لدى الجهاز المصرفي.
		التطورات السلبية: من المحتمل أن تتأثر المملكة بالقيود المفروضة على التجارة مع أطراف ثالثة (مثل حظر التصدير) وحدوث المزيد من الانقطاعات في سلاسل الإمداد عالميا، وذلك من خلال ارتفاع أسعار الوردات أساسا.	

^١ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تسبب تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي. والاحتمالية النسبية هي التقييم الذاتي للخبراء بشأن المخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع الحكومة. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتفاني وقوع إحداها مع وقوع الأخرى، فمن الممكن أن تتفاعل وتتحقق معاً.

<p>مرتفعة</p> <p>يتعين أن تركز سياسة المالية العامة على إطار متوسط الأجل للحد من المخاطر الناجمة عن سياسات المالية العامة المسارية للاتجاهات الدورية. ويمكن الاستعانة بالاحتياطات الوقائية الحالية والاقتراض الخارجي لتسهيل تصحيح أوضاع مركز المالية العامة على المدى القصير في حالة وقوع صدمات كبيرة، مثل حدوث تباطؤ مفاجئ في النمو في الصين يؤثر بدرجة كبيرة في طلب الصين على الصادرات النفطية السعودية. وينبغي كذلك إحكام الرقابة على الاضطرابات المؤثرة على السيولة في البنوك وبنوك الضغوط في القطاع المصرفي. وينبغي تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.</p>	<p>متوسطة</p> <p>التطورات السلبية: تتمثل القناة الأساسية في انخفاض أسعار السلع الأولية والطلب على الوقود من المملكة، لا سيما وأن الصين في الوقت الحالي هي أكبر مشترٍ للنفط من المملكة (بنسبة قدرها ٢٦٪ من صادراتها النفطية). كذلك تعد الصين من كبار المصدرين غير النفطيين إلى المملكة. وقد تعافت الشركات الصينية والسعودية على استثمارات أجنبية مباشرة، منها مصفاة نفطية ضخمة في الصين، وعدد من المشروعات المشتركة.</p>	<p>تباطؤ مفاجئ في النمو في الصين. يمكن أن يؤدي مزيج من تطبيق تدابير الإغلاق العام المطولة بسبب كوفيد-١٩، وإزدياد التوترات الجغرافية-السياسية، وحدث تباطؤ أكثر حدة من المتوقع في القطاع العقاري، وعدم كفاية الاستجابات على مستوى السياسات، إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي، مع انتقال التداعيات إلى بلدان أخرى من خلال الانقطاعات في سلاسل الإمداد، وقيود التجارة، وأسعار السلع الأولية، والنفقات المالية.</p>
<p>منخفضة</p> <p>من شأن الحفاظ على قوة الأساسيات الاقتصادية أن يحول على الأرجح دون حدوث تقلبات مفرطة في الأسواق المالية السعودية. وتتوافر احتياطات مالية وقائية كبيرة للتخفيف من حدة هذه الآثار، كما أن مستويات الدين الخارجي منخفضة نسبياً.</p>	<p>متوسطة</p> <p>التطورات السلبية: في سياق ربط العملة بالدولار حيث يتعين أن تتبع السياسات النقدية أوضاع السياسة النقدية في الولايات المتحدة، فإن تشديد أوضاع السوق المالية قد يتسبب في ارتفاع تكلفة خدمة الدين فضلاً عن ارتفاع تكاليف التمويل المصرفي، رغم أن التأثير المباشر للسياسة النقدية الأمريكية سيكون محدوداً على الاقتصاد وربما يكون موجبا على البنوك. وقد يؤدي تزايد ضعف النمو العالمي عن المتوقع إلى انخفاض أسعار النفط، وتدهور الأرصدة الخارجية والمالية في نهاية المطاف، مما ستكون له آثار عكسية على النمو والتوظيف والقطاع المالي (راجع أعلاه).</p>	<p>انفلات التوقعات التضخمية في الولايات المتحدة وأوروبا الاقتصادية الأوروبية المتقدمة: يؤدي تزايد الاختلالات بين العرض والطلب، وارتفاع أسعار السلع الأولية (كنتيجة جزئية للحرب في أوكرانيا)، وزيادة معدل نمو الأجور الاسمية إلى ارتفاع مستمر في معدل التضخم و/أو التوقعات التضخمية، مما يحفز البنوك المركزية على تشديد سياساتها بأسرع من المتوقع. وما ينتج عن ذلك من تشديد حاد في الأوضاع المالية العالمية وزيادة حادة في علاوات المخاطر يؤديان إلى تراجع الطلب العالمي وانخفاضات في قيم العملات، وموجات بيع في أسواق الأصول، وحالات إفلاس، وتخلف عن سداد الديون السيادية، فضلاً عن حالات انتقال العدوى إلى مختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.</p>
<p>منخفضة</p> <p>استكمال الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النمو غير النفطي وإصلاحات سوق العمل لزيادة تنافسية المواطنين السعوديين في القطاع الخاص. وتنفيذ التصحيح المالي الذي يوازن بين الحاجة إلى دعم التعافي وضرورة إعادة بناء الاحتياطات المالية الوقائية.</p>	<p>مرتفعة</p> <p>التطورات الإيجابية: لا توجد تجارب كثيرة عن طبيعة تأثير الإصلاحات الشاملة كالتجربة المملكة في الوقت الحالي على النمو غير النفطي وتنوع النشاط الاقتصادي في بلد شديد الاعتماد على الصادرات النفطية. لذلك يمكن أن تكون تغييرات الخبراء لتأثير الإصلاحات أقل من الواقع، وأن يكون تجاوز التوقعات هو السيناريو الأقرب للحدث.</p> <p>التطورات السلبية: في حالة عدم مواصلة الضبط المالي المقرر والإصلاحات الهيكلية الطموحة، سيكون لذلك تأثير سلبي على مستويات النمو والتوظيف. كذلك فإن عدم نجاح الإصلاحات في توفير وظائف للسعوديين في القطاع الخاص سيؤدي إلى ضغوط من أجل زيادة الوظائف في القطاع الحكومي، مما ستكون له انعكاسات سلبية على استدامة المالية العامة. وبالمثل، فإن الضغوط التضخمية حال تحققها قد تؤدي إلى إبطاء وتيرة الإصلاحات (إصلاحات دعم الطاقة وأسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة على سبيل المثال).</p>	<p>الإصلاحات المنفذة في السنوات الأخيرة قد تساهم في دعم تعزيز التعافي. الانحرافات عن مسار برنامج الإصلاحات، ربما بسبب مخاطر داخلية أو تأثير صدمات دولية، ستؤدي إلى تراجع التوقعات بشأن تحقيق مستويات أعلى من النمو والتوظيف على المدى المتوسط.</p>
<p>متوسطة</p> <p>عززت المملكة قدراتها للتعامل مع التهديدات السيبرانية، لا سيما من خلال إنشاء "الهيئة الوطنية للأمن السيبراني" في ٢٠١٧ التي وضعت استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تتضمن ٦ أهداف ترمي إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. كما طورت مهارات القدرات المحلية. وينبغي مواصلة أعمال المتابعة والرقابة الوثيقة، بما في ذلك على النظام المصرفي ونظام الدفع.</p>	<p>متوسطة</p> <p>التطورات السلبية: نظراً للتوترات الجغرافية-السياسية في المنطقة، والدور البارز للمملكة العربية السعودية، ولتحول لوبي جي للبحر للاقتصاد والمجتمع ككل، فإن المملكة عرضة في الوقت الراهن لهجمات سيبرانية كثيفة. فقد تعرضت المملكة لهجمات خطيرة في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ استهدفت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شركة أرامكو ومنشآت إنتاج النفط التابعة لها.</p>	<p>التهديدات السيبرانية: الهجمات السيبرانية على البنية التحتية المادية والرقمية الحيوية (بما فيها منصات العملة الرقمية) يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار المالي أو حدوث اضطرابات واسعة الانتشار في الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية.</p>

المرفق الرابع: دعم الطاقة في المملكة العربية السعودية^١



١ - أخذت أسعار النفط والغاز الدولية تواصل ارتفاعها مرة أخرى، مما يثير التساؤل حول دعم الأسعار في البلدان كثيفة الاستهلاك للطاقة والمنتجة للهيدروكربونات مثل المملكة العربية السعودية. وفي إطار "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، كانت المملكة العربية السعودية تخطط بالفعل لمعالجة هذه المسألة في سياق التحول السريع لاقتصادها الذي يتسم بكثافة استهلاك الطاقة. وقد ظلت أسعار الطاقة المنخفضة إحدى المزايا النسبية الرئيسية وراء استراتيجية التنوع الاقتصادي في المملكة وميزة مهمة للمواطنين. ومع الزيادة الأخيرة في أسعار النفط، تستفيد المملكة من ارتفاع الإيرادات النفطية، لكنها تعكف في الوقت نفسه، كما هو الحال في غيرها من البلدان، على تخفيف الأثر الواقع على القطاع الخاص والأسر، لا سيما من خلال فرض حدود قصوى للأسعار وتطبيق الدعم، مع الحفاظ على مسارها الإصلاحي للوصول إلى مستوى أسعار الطاقة في السوق بحلول عام ٢٠٣٠.

٢ - وتم تنفيذ إصلاحات حاسمة في أسعار الطاقة على مرحلتين، هما برنامج إصلاح أسعار الطاقة ١ (EPR1) في ٢٠١٦، وبرنامج إصلاح أسعار الطاقة ٢ (EPR2) في ٢٠١٨. وجاءت هذه الإصلاحات كجزء من جهود الإصلاح التي تبذلها المملكة عموماً في إطار رؤية ٢٠٣٠، وكذلك في سياق هبوط أسعار النفط الدولية في ٢٠١٦، وتضمنت زيادات متدرجة كبيرة في سعر البنزين (وزيادات أقل في سعر الديزل)، مقترنة بالتزام واسع النطاق بزيادة الأسعار المحلية تدريجياً والوصول إلى أسعار السوق/الصادرات. وبالتوازي مع ذلك، عكفت الحكومة على بذل جهود مستمرة منذ عام ٢٠١٨ بهدف مواصلة تحقيق التقارب في أسعار البنزين الممتاز والعادي عن طريق تقليص الفجوة (جدول النص ١). كذلك تمت زيادة أسعار الكهرباء للاستهلاك السكني أقل من ٦٠٠٠ كيلو واط في الشهر بنسبة قدرها ٢٦٠٪ في عام ٢٠١٨. وتشير تقديرات الحكومة إلى أن عائدات برنامجي إصلاح أسعار الطاقة ١ و ٢ في الوقت الحالي بلغت ٢٣ مليار ريال سعودي و ٢٥ مليار ريال سعودي، على الترتيب، أو ما يبلغ مجموعه ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١. غير أن هذا التأثير تراكمي ولا يسمح بفصل الأثر المستقل للتدابير الجديدة، والمكاسب المفترضة في حالة ارتفاع أو انخفاض أسعار الطاقة الدولية. وفي سياق رؤية ٢٠٣٠، كانت حكومة المملكة قد استهدفت وصول جميع منتجات الطاقة إلى أسعار السوق بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال خطوات تدريجية سنوية أو نصف سنوية.^٢ ويقترن ذلك بتقديم المزيد من المزايا الاجتماعية الموجهة، حيث عكفت الحكومة على دعم التحول لوقود محلي لشبكة الأمان الاجتماعي وتحديثها وتطويرها.

^١ إعداد جيروم فاشيه.

^٢ تشير تقديرات الحكومة السعودية إلى خفض دعم الطاقة بنسبة تقارب ٦٠٪ منذ عام ٢٠١٢.

الجدول ١ - زيادات أسعار البنزين في ظل برنامج إصلاح أسعار الطاقة ١ وبرنامج إصلاح أسعار الطاقة ٢

السعر في ٢٠١٦- السعر في ٢٠١٥	السعر في ٢٠١٧ (بالدولار الأمريكي)	الزيادة وفق إصلاح أسعار الطاقة ١ (%)	السعر في ٢٠١٨ (بالدولار الأمريكي)	الزيادة وفق إصلاح أسعار الطاقة ٢ (%)	أحدث بيانات الأسعار (بالدولار الأمريكي)	الزيادة منذ ٢٠١٨ (%)
0.16	0.24	50	0.54	127	0.62	15
0.12	0.20	67	0.37	83	0.58	46

المصدر: أرامكو، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣ - ولا يُقيد دعم استهلاك الطاقة المحلي في ميزانية الحكومة المركزية، مما يجعل رصده أكثر صعوبة ويؤدي إلى تعقيد عملية تقييم مركز المالية العامة الحقيقي. فدعم استهلاك الطاقة المحلي لا يظهر كأحد بنود المصروفات في ميزانية الحكومة المركزية. وهو بحكم الواقع يتوفر غالباً من خلال المؤسسات المملوكة للدولة العاملة في مجال الطاقة (بالنسبة لمنتجات النفط، والكهرباء، والغاز)، ويشكل إيرادات ضائعة بالنسبة للحكومة المركزية. أما الدعم المقيد ضمن المصروفات في ميزانية الحكومة المركزية (٣٠ ملياراً في ٢٠٢١ أو أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي)، فيتضمن عدداً من البنود أغلبها تتعلق بالأغذية والزراعة (القمح مثلاً)، وتعويضات الخسائر من خلال "حسابات الموازنة" لبعض المؤسسات المملوكة للدولة (٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي). والغرض من تلك التعويضات هو سد الفجوة بين الإيراد المحدد من المنظم والإيرادات الفعلية للشركات، وهي تغطي خسائر الشركة السعودية للكهرباء (لدى بيع الكهرباء للمستهلك النهائي بأقل من ثمن التكلفة) وشركة الخطوط الحديدية السعودية (وتدخل في هذا البند أيضاً الخطوط الجوية السعودية، وإن كان هذا البند يغطي بصورة مباشرة مدفوعات الخدمات المقدمة للحكومة)^٣. غير أن ذلك لا يمثل إلا جزءاً محدوداً من دعم الطاقة، بينما غالبية دعم الطاقة ككل هو دعم ضمني (راجع أدناه) ولا يقيد كبند ضمن مصروفات الحكومة المركزية.

٤ - وقد أدى الاكتتاب العام الأولي لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) في ٢٠٢٠ والإفصاح عن آلية التعويضات الحكومية إلى تحقيق المزيد من الشفافية حول قيمة "الدعم". وكانت نشرة الاكتتاب وما أعقبها من كشوف مالية مدققة قد أفصحت عن البيانات الكلية حول آلية الدعم المعمول بها من خلال شركة أرامكو، المنتج الرئيسي للطاقة. ووفقاً لما أوردته أرامكو، فإن حقوق الامتياز تقتضي من شركة أرامكو السعودية تلبية الطلب المحلي على أنواع معينة من الهيدروكربونات، والمنتجات البترولية، وغاز البترول المسال من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات. وإضافة إلى ذلك، تنفيذاً للقواعد التنظيمية في المملكة، يُشترط قيام شركة أرامكو السعودية ببيع النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة إلى أطراف ثالثة في المملكة بالأسعار التي تحددها الحكومة. وكانت الأسعار التي حددتها الحكومة لهذه المنتجات في السابق تولد إيرادات أقل لشركة أرامكو مقارنة بما لو كانت نفس المنتجات قد بيعت كصادرات. وبموجب آلية سعر التكافؤ، تقوم الحكومة بتعويض شركة أرامكو عن العائدات التي تتنازل عنها مباشرة نتيجة بيع هذه المنتجات في المملكة بالأسعار التي تحددها الحكومة. وفي إطار هذه الآلية، تحصل شركة أرامكو السعودية على تعويض عن الفرق بين الأسعار التي تحددها الحكومة وأسعار التكافؤ لتلك المبيعات. واعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٠، قامت الحكومة كذلك بتوسيع نطاق هذه الآلية لتشمل الغاز النفطي المسال وبعض المنتجات الأخرى.

^٣ الشركة السعودية للكهرباء هي شركة مرفق الكهرباء الوطنية في المملكة وهي مسجلة في السوق المالية السعودية "تداول". وتمتلك شركة أرامكو السعودية ٦.٩٪ من أسهمها العادية القائمة بينما يمتلك صندوق الاستثمارات العامة ٧٥.١٪. وكان حساب الموازنة (الذي بدأ تفعيله في ٢٠١٩) لصالح الشركة السعودية للكهرباء وحدها يمثل ٦.١ مليار ريال سعودي في ٢٠٢٠، أو ٠.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٥ - والتعويضات الكبيرة التي تحصل عليها أرامكو نظير أسعار الطاقة المحلية المنخفضة تتم على عدة مراحل، وتقيد في حسابات أرامكو وليس في ميزانية الحكومة المركزية:

- وزارة الطاقة هي المسؤولة عن تحديد سعر التكافؤ (بالتشاور مع شركة أرامكو ووزارة المالية): "تحدد وزارة الطاقة أسعار كل منتج من المنتجات ذات الصلة على حدة باستخدام آلية تجمع بين المؤشرات المعترف بها دولياً، أو سعر البيع الرسمي للشركة حيثما كان ذلك مناسباً حسب كل منتج من المنتجات ذات الصلة، وعلى أساس سعر التعادل للصادرات أو الواردات أو كليهما". والمعادلات المستخدمة غير متاحة للاطلاع العام.

الجدول ٢ - تعويضات أرامكو من الحكومة				
2021	2020	2019	2018	
الدخل الآخر المتعلق بالمبيعات (تعويضات)				
5.0	3.6	4.3	5.2	
مدفوعات الحكومة				
4.5	2.8	5.0	6.1	ضرائب الدخل
4.4	3.1	5.7	7.2	إتاوات
8.2	9.8	9.1	7.4	أرباح موزعة
مستحقة من الحكومة (ذمم مدينة في نهاية السنة)				
1.4	0.9	1.0	1.2	من الدخل الآخر المتعلق بالمبيعات
0.1-	0.1	0.2	0.4	من الضمانات الحكومية
0.0	0.0	0.0	0.0	أخرى

المصدر: الكشوف المالية لشركة أرامكو، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

- الفرق بين سعر التكافؤ وأسعار الصادرات يظهر في كشوف أرامكو تحت بند "دخل آخر متعلق بالمبيعات"، ويصل إلى مبالغ طائلة تقدر بحوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ (جدول النص ٢). ومن الناحية النظرية، يخضع هذا المبلغ للضرائب.

- وبإمكان شركة أرامكو استخدام تلك العائدات في سداد الضرائب المستحقة عليها للحكومة السعودية عن أنشطتها. ولدى خصم مبالغ الضرائب المستحقة، تقيد المبالغ المتبقية في نهاية السنة كذمم مدينة لأرامكو ضمن أصولها باعتبارها "مستحقة من الحكومة".

٦ - وهناك عدة آليات مساندة أخرى تسمح بالتعويض عن أسعار الطاقة المحلية المنخفضة:

- آلية الضمانات الحكومية: تتبع شركة أرامكو السعودية منتجات الهيدروكربونات لمختلف الكيانات الحكومية وشبه الحكومية، بما فيها الوزارات وفروع الحكومة الأخرى، والكيانات القانونية المستقلة التي تمتلك فيها حصص ملكية أو تسيطر عليها. وتضمن الحكومة المبالغ المستحقة لأرامكو السعودية من تلك الكيانات، ويخضع ذلك لحد أقصى على مبلغ الضمان لكل كيان منها (على سبيل المثال، شكلت تلك الضمانات في عام ٢٠١٩ نسبة قدرها ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي).
- المبيعات إلى الشركة السعودية للكهرباء: أبرمت أرامكو السعودية عدة اتفاقيات لتوريد النفط والغاز مع الشركة السعودية للكهرباء توفر بموجبها شركة أرامكو النفط الخام والغاز ومنتجات أخرى، بما فيها المكثفات، وزيت الوقود، والديزل، لبعض

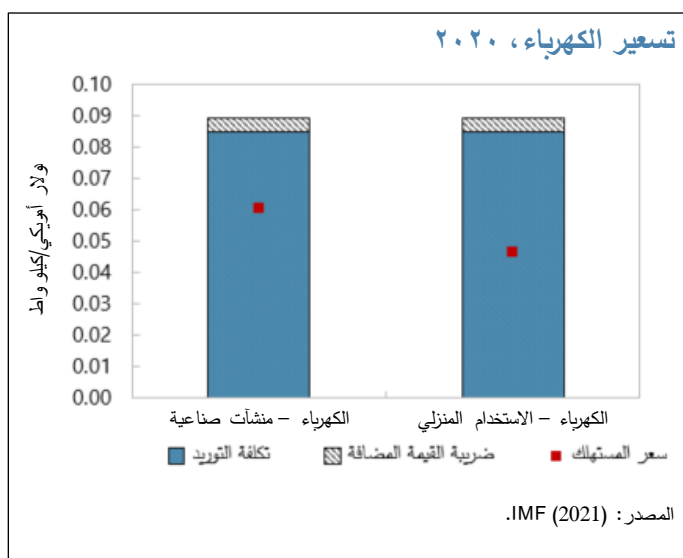
⁴ الإيرادات الحكومية النفطية تأتي من مدفوعات الإتاوات، والأرباح الموزعة، وضرائب دخل الشركات، وقد بلغت ١٨١.٦ مليار ريال سعودي (٤٨.٤ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من ٢٠٢٢. وهذا لكشوف أرامكو المالية (زيادة ٥٧٪ مقارنة بالربع الأول من ٢٠٢١).

الجدول ٣ - الشركة السعودية للكهرباء: تحويل الدين إلى مشاركة في رأس المال ٢٠٢٠		
بمليارات الريالات السعودية	% من إجمالي الناتج المحلي (٢٠٢٠)	
50.6	1.9	التزامات الشركة السعودية للكهرباء
41.7	1.6	قروض من الحكومة
110.3	4.2	منح حكومية مؤجلة
2.3	0.1	ذمم حكومية دائنة (تحويلات من أرامكو)
3.4	0.1	ذمم دائنة أخرى
		أرباح موزعة مستحقة الدفع لشركة أرامكو
8.0-	0.3-	أصول الشركة السعودية للكهرباء
32.4-	1.2-	أرباح محتجزة
		ذمم مدينة من استهلاك الكهرباء - الحكومة
167.9	6.4	التحويل إلى أداة المضاربة (أداة شبه مشاركة في رأس المال)

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

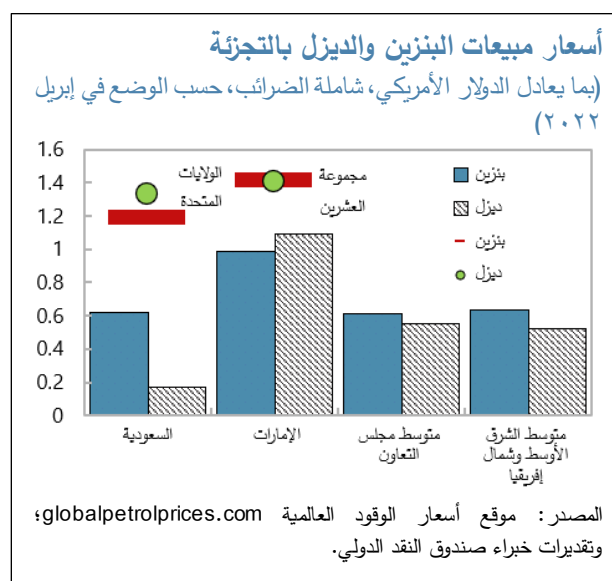
إجمالي الناتج المحلي ويغطي تعهدات الشركة السعودية للكهرباء السابقة مع شركة أرامكو والحكومة على السواء (جدول النص ٣).

- وأخيرا، فمع شراء أرامكو شركة سابك للصناعات الكيماوية ودمجها، فإن الأسعار المُعوّضة لشركة سابك قد لا تظهر مستقبلا كمعاملات مع أطراف ثالثة وإنما معاملات فيما بين جهات ضمن نفس المجموعة ولا يتم تعويضها.



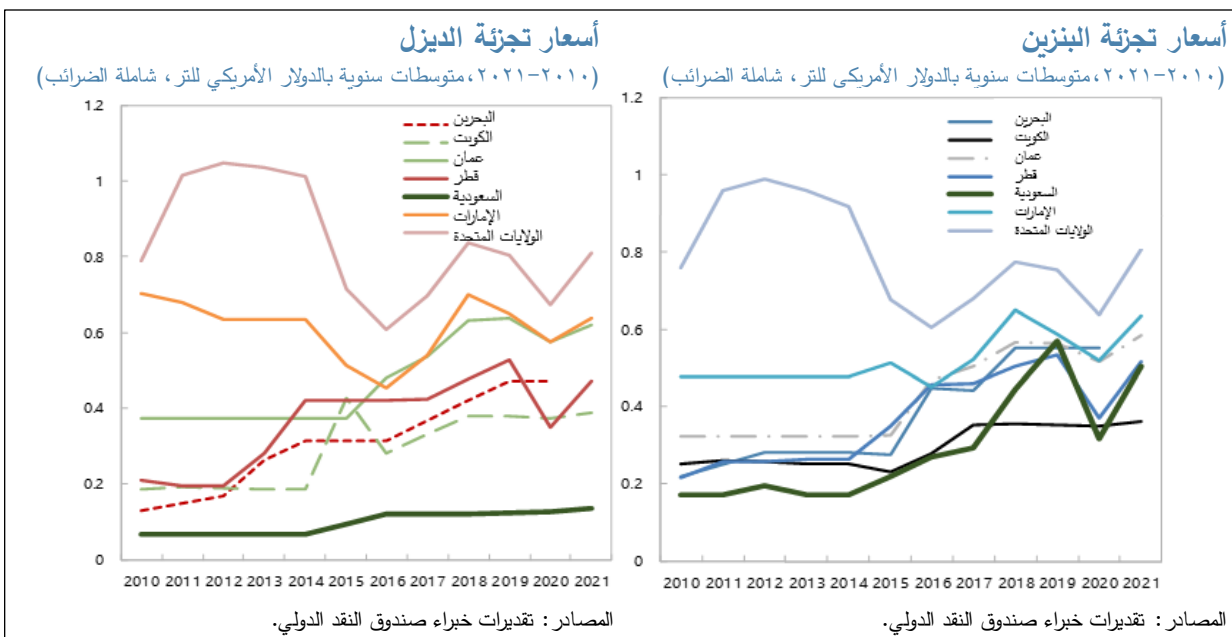
٧- ورغم أن الأسعار المحلية أصبحت أكثر تقارباً مع الأسعار المرجعية الدولية في عام ٢٠٢٠ بفضل برنامجي إصلاح أسعار الطاقة، لا تزال هناك فروق كبيرة في أسعار المنتجات البترولية، والكهرباء، والغاز الطبيعي ولكن بدرجة أقل. فلا تزال أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي والقطاع السكني على السواء دون تكلفة التوريد (تقّدر بحوالي ٣٧٪ للقطاع السكني و ٢٥٪ للقطاع الصناعي في عام ٢٠٢٠).^٥ ويسري الأمر كذلك على الغاز الطبيعي (القطاع الصناعي وقطاع الطاقة)، والبنزين، والديزل، والكبروسين، والغاز النفطي المسال. وقد أدى ذلك، قبل الزيادة الأخيرة في الأسعار الدولية، إلى اتساع الفرق بين الأسعار المحلية والدولية أو تكاليف الإمداد.

^٥ بالنسبة للمنتجات غير التجارية (مثل الفحم)، فإن تكلفة التوريد هي تكلفة الإنتاج المحلي، شاملة أي تكاليف لتوصيل الطاقة للمستهلك، مثل تكاليف وهوامش التوزيع. وفي المقابل، بالنسبة للمنتجات التجارية المتداولة عالمياً (كالنفط، مثلاً)، فإن تكلفة التوريد هي تكلفة الفرصة البديلة لاستهلاك المنتج محلياً بدلاً من بيعه في الخارج مضافاً إليها أي تكاليف لتوصيل الطاقة للمستهلك.



٨- ومع فرض حد أقصى على أسعار البنزين منذ شهر يوليو ٢٠٢١، يتزايد دعم الطاقة مجددا لمسايرة الفترة الحالية في الأسعار الدولية. ويُرجح في الوقت الحالي ارتفاع التعويضات المستحقة لشركة أرامكو لموازنة الفرق بين أسعار تجزئة الوقود المحلية والسعر المرجعي الدولي في ظل وضع حد أقصى لأسعار البنزين في يوليو ٢٠٢١ عند ٠,٦٢ دولار للتر^٦، وهو ما يعادل ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من أسعار البنزين الدولية، أي نصف سعر التجزئة في الولايات المتحدة.^٧ وبالنسبة لأسعار تجزئة البنزين، فهي مماثلة للبلدان الأخرى في المنطقة، باستثناء الإمارات العربية المتحدة حيث تم تحرير أسعار البنزين في محطات البنزين دون فرض ضرائب مبيعات عليه (ويبلغ متوسط سعر البنزين حاليا ٠,٩٩ دولار للتر في

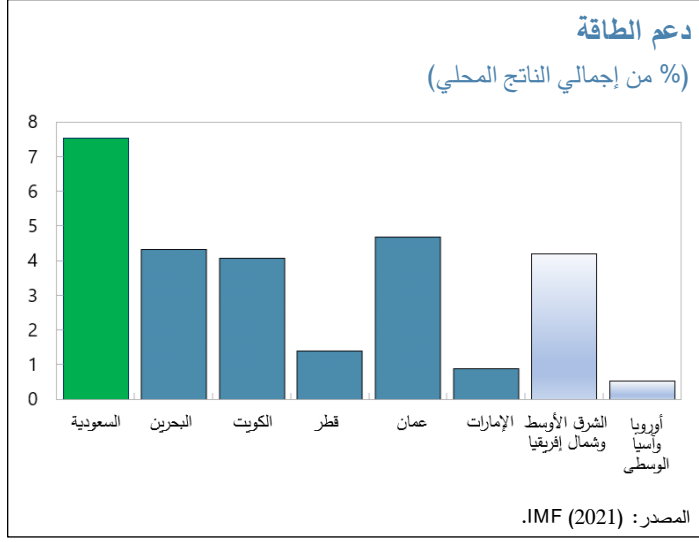
دولة الإمارات مقابل ٠,٦٢ دولار في المملكة). وبالرغم من أن الديزل يستخدم غالبا في السيارات التجارية وتقل أهميته في السوق، فإن أسعار التجزئة للديزل في المملكة العربية السعودية كانت أقل دائما من المتوسط السائد في بلدان المنطقة، مما أدى إلى دعمه بتكلفة عالية، على الرغم من الزيادة التدريجية في سعره بنسبة ٢١٪ في يناير ٢٠٢٢.



^٦ سجلت أرامكو زيادة في الدخل الآخر المتعلق بالمبيعات ليصل إلى ٤٩.٩ مليار ريال سعودي (١٣.٣ مليار دولار أمريكي) في الربع الأول من

٢٠٢٢ بنسبة تبلغ ٧٨٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢١.

^٧ أسعار التجزئة تشمل الضرائب (الضرائب الانتقائية وغيرها)، كما تعكس السياسات المنفردة لكل بلد بشأن الضرائب على استهلاك البنزين، مما يؤدي إلى تباينها بدرجة كبيرة عبر البلدان (على سبيل المثال، تبلغ الضريبة الفيدرالية ققط في الولايات المتحدة ١٨٪).



٩- وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي التي تأخذ في الحسبان الدعم الصريح والضمني على السواء إلى أن مستوى الدعم الفعلي مرتفع، لا سيما على المنتجات النفطية.^٨ ففي المملكة العربية السعودية، يتجاوز الدعم المسجل مستواه في دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويتركز معظمه في مجموعة المنتجات المرتبطة بالنفط، ولكنه أقل نسبياً بالنسبة للكهرباء والفحم. وتعود أحدث تقديرات متاحة عبر البلدان إلى عام ٢٠٢٠، وهو عام شهد مستويات منخفضة من الطلب وأسعار النفط في أعقاب صدمة

كوفيد-١٩، مما يشير إلى إمكانية تنامي مستوى الدعم خلال فترات زيادة الاستهلاك المحلي وارتفاع أسعار النفط الدولية. ويعد مستوى الدعم التقديري - حوالي ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي لكل أنواع الوقود، والغاز الطبيعي والكهرباء - مرتفعاً مقارنة ببلدان المنطقة (مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع نطاقاً). وأعلى مستويات الدعم المسجلة، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، هي للديزل، ويلييه الكهرباء والبنزين.

١٠- وفي المرحلة القادمة، ينبغي مواصلة إصلاحات أسعار الطاقة التي تطبقها الحكومة. فقد قامت الحكومة بتطبيق زيادة أخرى على أسعار الديزل والأسفلت في نهاية ٢٠٢١ وتنتظر في تطبيق زيادات على أسعار أربعة منتجات في ٢٠٢٢. والمعلومات الأساسية التي أتاحتها الحكومة في هذا الشأن تفيد بأن هناك قائمة من منتجات الطاقة من المقرر زيادة أسعارها تدريجياً كل عام للوصول بها إلى الأسعار المرجعية العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. ومن بين منتجات الوقود السائل، تتضمن هذه القائمة ما يلي:

- الخام العربي الخفيف
- الخام العربي الثقيل
- الغاز الطبيعي
- الإيثين
- الديزل
- زيت الوقود (٣٦٠)
- الأسفلت
- الغاز النفطي المسال
- الكيروسين

^٨ تقرير [Fossil Fuel Subsidies \(imf.org\)](https://www.imf.org/publications/workingpapers/2021/01/01/parry-black-vernon) ودراسة (2021) Parry, Black and Vernon [Still Not Getting Energy Prices Right](https://www.imf.org/publications/workingpapers/2021/01/01/parry-black-vernon)

[A Global and Country Update of Fossil Fuel Subsidies \(imf.org\)](https://www.imf.org/publications/workingpapers/2021/01/01/parry-black-vernon)

ومن المتوقع أن تبلغ المكاسب التراكمية من برنامج إصلاح أسعار الطاقة في عام ٢٠٢٥ نسبة قدرها ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وسيقترن هذا المسار التدريجي بنفقات اجتماعية موجهة بدقة أكبر للمستحقين من الأسر الأشد تأثراً بأسعار الطاقة المحلية.

١١ - ويؤيد خبراء الصندوق إصلاحات أسعار الطاقة التي بدأتها حكومة المملكة، والتي ينبغي أن تستأنف وتيرتها من أجل العودة بأسعار الطاقة إلى المستويات الدولية. وسيساعد ذلك في الحد من تسرب المزايا إلى ميسوري الحال ودعم جهود الحكومة في تحقيق أهداف مكافحة تغير المناخ التي نصت عليها "مبادرة السعودية الخضراء". ولا شك في ضرورة مواصلة هذه الجهود جذبا إلى جنب مع زيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي للمساعدة في موازنة التأثير على محدودي الدخل، وإن كان ذلك قد أصبح ممكنا إلى حد كبير الآن وقد طورت المملكة شبكاتها للأمان الاجتماعي، وأصبح لديها المزيد من المعلومات التفصيلية والسبل للوصول إلى الأسر المستحقة، بما في ذلك من خلال التحول الرقمي. وينبغي كذلك تنفيذ هذا الإصلاح بالكامل ليشمل منتجات الوقود الأخرى بالإضافة إلى المياه والكهرباء، كما أن الإفصاح الكامل في مرحلة مبكرة عن تكلفة الدعم في إطار إعداد الميزانية سوف يساعد على تقييم مفاضلات السياسات وسيكون خطوة أولى مهمة على الطريق.

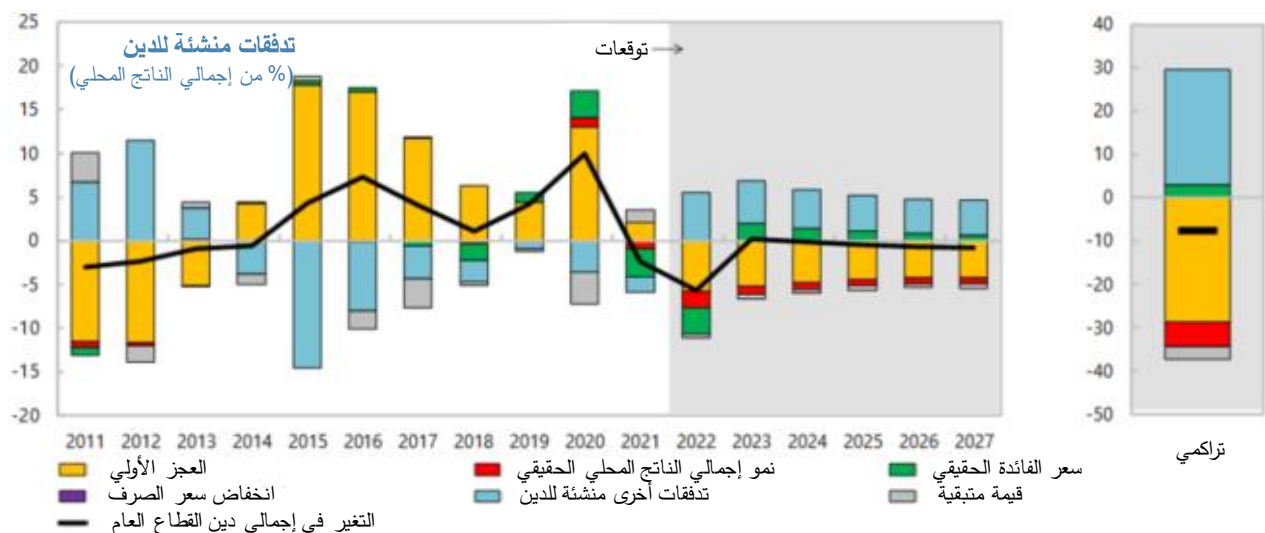
المرفق الخامس: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

حسب الوضع في ٢٠٢٢			مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/						فعلية		٢٠١١-٢٠١٩	
			توقعات						٢٠٢١	٢٠٢٠		
١٤١	فرق أسعار الفائدة على السندات السيادية في مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي		22.5	23.3	23.9	24.4	24.5	24.3	30.0	32.4	9.9	إجمالي الدين العام الاسمي
72	مبادلات مخاطر الائتمان لخمس سنوات (نقاط الأسفل)		1.2-	1.2-	2.3-	3.5-	1.9-	4.3-	3.7	12.8	3.3	إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة
								24.2				صافي الدين العام
محلية	أجنبي	التصنيفات	3.0	2.9	2.9	2.9	3.7	7.6	3.2	4.1-	3.3	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
AI	AI	مؤشر	0.5	0.1-	1.0-	2.2-	4.4-	14.8	14.8	8.7-	1.9	التضخم (مخفّض إجمالي الناتج المحلي، %)
A-	A-	ستاندرد أند بورز	3.5	2.8	1.9	0.6	0.9-	23.5	18.5	12.5-	5.4	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)
A	A	فيتش	3.4	3.4	3.4	3.4	3.3	3.5	3.2	3.6	4.4	سعر الفائدة الفعلي، % ^{٢/}

المساهمة في تغيرات الدين العام

			توقعات						فعلية		٢٠١١-٢٠١٩	
			٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠		
الرصيد الأولي	تراكمي		0.8-	0.7-	0.5-	0.2-	0.2	5.7-	2.4-	9.9	1.6	التغير في إجمالي دين القطاع العام
المحقق لاستقرار الدين %			0.4-	0.2-	0.0	0.3	0.7	5.2-	3.8-	13.5	2.1	التدفقات المحددة المنشئة للدين
3.9			28.8-	4.3-	4.2-	4.5-	4.8-	5.2-	2.1	13.0	3.7	العجز الأولي
			187.4	30.9	31.0	31.3	31.5	31.3	30.2	26.8	31.8	الإيرادات الأولية (بخلاف الفوائد) والمنتج
			158.6	26.6	26.8	26.6	36.3	25.5	32.4	39.9	35.5	المصرفيات الأولية (بخلاف الفوائد)
			2.6-	0.0	0.1	0.4	0.7	1.0	4.2-	4.1	0.3-	ديناميكية الدين الحقيقية ^{٣/}
			2.6-	0.0	0.1	0.4	0.7	1.0	4.2-	4.1	0.3-	فرق أسعار الفائدة/نمو ^{٤/}
			2.9	0.7	0.8	1.1	1.4	1.9	3.3-	3.1	0.1-	منها: سعر الفائدة الحقيقي
			5.5-	0.7-	0.7-	0.7-	0.9-	1.8-	0.9-	1.1	0.2-	منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
			0.0	0.0	0.0	انخفاض سعر الصرف ^{٥/}
			26.8	3.9	3.9	4.1	4.5	4.9	1.7-	3.6-	1.3-	التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين
			26.8	3.9	3.9	4.1	4.5	4.9	1.6-	3.5-	1.7-	تراكم الودائع (سلب)
			0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الالتزامات الاحتمالية
			0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1-	0.1-	0.5	قروض وأسهم رأس المال
			3.0-	0.5-	0.5-	0.5-	0.5-	0.5-	1.4	3.6-	0.5-	القيمة المتبقية، بما في ذلك التغيرات في الأصول ^{٦/}



- المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
- ١/ يُعرّف القطاع العام بأنه الحكومة المركزية.
 - ٢/ بناء على البيانات المتاحة.
 - ٣/ مؤشر سندات الاقتصادات الصاعدة العالمي.
 - ٤/ يُعرّف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (باستثناء الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
 - ٥/ تُشتق على أنها $\frac{[r - \pi(1 + g) - g + ae(1 + r)]}{(1 + g + \pi + g\pi)}$ مضروباً في نسبة دين الفترة السابقة، حيث r = سعر الفائدة؛ π = معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي؛ g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ a = نسبة الدين المقوم بعملة أجنبية، e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياساً بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملة المحلية).
 - ٦/ يتم اشتقاق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من البسط في الحاشية ٥ على أنها $r - \pi(1 + g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أنها g .
 - ٧/ تُشتق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية ٥ على أنها $ae(1 + r)$.
 - ٨/ تتضمن التغيرات في الأصول وإيرادات الفوائد (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، تتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
 - ٩/ بافتراض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين) عند مستوياتها في سنة التوقعات الأخيرة.

٩/ بافتراض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، والتدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين) عند مستوياتها في سنة التوقعات الأخيرة.

المرفق السادس: تقييم القطاع الخارجي^١

لتقييم الكلي:

كان المركز الخارجي في عام ٢٠٢١ متمشياً إلى حد كبير مع الأساسيات الاقتصادية والسياسات المرغوبة على المدى المتوسط. ولا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية، والاحتياطيات كافية وفق مقاييس صندوق النقد الدولي المعيارية. وفي ظل مسار رصيد المالية العامة الحالي، سيتجه الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية نحو التحسن وسيصبح مركز الأصول المالية الصافي موجبا في عام ٢٠٢٤، أي في وقت مبكر عما كان متوقعا. ولا يزال ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يتيح ركيزة موثوقة للسياسات في المملكة العربية السعودية. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي وهيكلا الاقتصاد، فإن تصحيح المركز الخارجي سيكون مدفوعا أساسا بسياسة المالية العامة.

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: سيساعد الاستمرار في إجراءات الضبط المالي على تحقيق الانساق بين الحساب الجاري ومستواه المعياري، بما في ذلك عن طريق فك الارتباط بين قرارات الإنفاق وتقلبات أسعار النفط الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المهمة على مستوى المالية العامة والتي بدأ تنفيذها على مدار السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، والتحصينات واسعة النطاق في الإدارة المالية العامة، وإصلاح أسعار الطاقة. وقد أعلنت الحكومة عزمها على الاستمرار في معظم هذه السياسات مع السعي لتنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة للمساعدة في تنويع مصادر الاقتصاد وإعطاء دفعة للقطاع التجاري غير النفطي، وهو ما سيكون ضروريا للحفاظ على توازن المركز الخارجي.

الأصول والالتزامات الخارجية: المركز الحالي والمسار المستقبلي

خلفية: يقدّر صافي الأصول الخارجية بنسبة ٧٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٢١، هبوطا من ٨٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠، و١٠٥,٤٪ في عام ٢٠١٥. ولا توجد بيانات متاحة في الوقت الحالي عن تكوين الأصول الخارجية سوى في الفئات العامة. وتمثل استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، والاحتياطيات، والاستثمار الأجنبي المباشر نسبة قدرها ٥١٪ و ٣٧٪ و ١٢٪ على الترتيب من مجموع الأصول الخارجية.

التقييم: لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وتمثل الأصول المترابطة الكبيرة مصدر حماية من مواطن الضعف الناجمة عن تقلبات أسعار النفط ووسيلة لانخار إيرادات الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال المستقبلية.

٢٠٢١ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	صافي وضع الاستثمار الدولي: ٧٣,٥	جمالي الأصول: ١٥٠,٣	أصول الاحتياطيات: ٥٤,٦	جمالي الالتزامات: ٧٦,٨	لتزامات الدين: ٣٤,٤
----------------------------------	---------------------------------	---------------------	------------------------	------------------------	---------------------

الحساب الجاري

خلفية: سجل الحساب الجاري فائضا قدره ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، مقارنة بعجز قدره ٣,٢٪ في ٢٠٢٠ (الذي جاء في حد ذاته بعد فائض بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩). وتشير التقديرات إلى تحسن الميزان التجاري بنسبة ٩,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي نتيجة ارتفاع حجم الصادرات النفطية وأسعارها. وبالنسبة للتوقعات، يُفترض إنتاج النفط حسب بنود اتفاقية أوبك+ ووصول أسعار النفط إلى ١٠٥,٩ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٢٢. وتشير التقديرات إلى تحسن معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤٨,٤٪. ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضا كبيرا في ٢٠٢٢ (١٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) نظرا للزيادة الجيدة في الإيرادات النفطية التي ترجع جزئيا إلى توقعات ارتفاع أسعار النفط المقترنة بالحرب الدائرة في أوكرانيا (ومن المتوقع أن تتحسن معدلات التبادل التجاري بنسبة قدرها ٣٧٪).

التقييم: اعتماد المملكة على النفط يزيد من صعوبة استخدام منهجيات تقييم القطاع الخارجي المعتادة نظرا للتقلبات الكبيرة في أسعار النفط خلال عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وتشير تقديرات منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة إلى وجود فجوة سالبة في الحساب الجاري قدرها - ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة باستخدام منهج الانحدار. وتم تطبيق معامل تصحيح بالزيادة في قيمة الحساب الجاري لمراعاة التأثير المؤقت لأزمة كوفيد-١٩ بنسبة قدرها ١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي لتشمل تجارة خدمات السفر (٠,٨٧٪ من إجمالي الناتج المحلي)، والنقل (٠,٠٥٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وتحول الاستهلاك إلى السلع التجارية (٠,١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتشير قواعد توزيع الاستهلاك إلى بلوغ فجوة الحساب الجاري ٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قواعد الدخل السنوي الحقيقي الثابت ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قواعد توزيع الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويشير نموذج الاحتياجات الاستثمارية إلى فجوة في الحساب الجاري بنسبة ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وحسب تقديرات خبراء الصندوق، تبلغ فجوة الحساب الجاري - ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وقد تراوحت ما بين - ٢,٨٪ و ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢١^١.

٢٠٢١ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الوورية: ٥,٤	المعيار وفق منهج الرصيد الخارجي: -	الفجوة وفق منهج الرصيد الخارجي: -	التعديل لمراعاة كوفيد-١٩: ١,١	تعديلات أخرى: -	الفجوة حسب تقييم الخبراء: - ١,٠
----------------------------------	---	------------------------------------	-----------------------------------	-------------------------------	-----------------	---------------------------------

سعر الصرف الحقيقي

خلفية: لا يزال الريال مربوطا بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريال للدولار منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ٢٠٢١، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١,٩٪، وتجاوز متوسط مستواه لعشر سنوات بنسبة ٤٪. وكان انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي مدفوعا بتراجع الدولار الأمريكي مقابل عملات الشركاء التجاريين، بينما ظل فرق التضخم قيد السيطرة. وفي مايو ٢٠٢٢، تجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عام ٢٠٢١ بنسبة قدرها ٤,١٪.

التقييم: لا تؤثر تحركات سعر الصرف إلا بقدر محدود على القدرة التنافسية في الأجل القصير، نظرا لأن معظم الصادرات هي منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، فضلا عن أن إمكانية الإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات محلية الصنع التي تحتوي بنورها على مكون كبير من العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة. واتساقا مع تقديرات الخبراء لفجوة الحساب الجاري واستنادا إلى معامل مرونة ٠,٢، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى المبالغة في تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة قدرها ٤,١٪، وتتراوح هذه النسبة ما بين - ٩,٤٪ و ١٣,١٪.

<p>الخلفية: استمرت التدفقات المالية الصافية إلى الخارج في ٢٠٢١ نتيجة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة وغيره من الكيانات في الخارج. وشهدت سوق الأسهم تدفقات وافدة مع تعافي أسعار النفط وتحسن التوقعات بشأن أزمة كوفيد-١٩ قرب نهاية ٢٠٢١.</p> <p>التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب نقص المعلومات التفصيلية المتاحة عن طبيعة التدفقات المالية. ويحد وضع الاحتياطات القوي من المخاطر ومواطن الضعف التي تهدد تدفقات رأس المال.</p>	<p>الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات</p>
<p>خلفية: تراجع مجموع أصول الاحتياطات إلى ٤٥٣,٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ٢٠٢٠ مقابل ٤٩٩,٦ مليار دولار أمريكي بنهاية ٢٠١٩، و ٧٣٢,٤ مليار دولار في ٢٠١٤. وكان هذا الاتجاه العام مدفوعاً إلى حد كبير بتراجع أسعار النفط في ٢٠١٤-٢٠١٦ وصدمات أسعار النفط اللاحقة حتى تفشي جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠، إلى جانب التحويلات من البنك المركزي السعودي إلى صندوق الاستثمارات العامة في ٢٠٢٠. وعلى الرغم من زيادة مجموع الاحتياطات خلال ٢٠٢١ ليصل إلى ٤٥٥,٤ مليار دولار أمريكي، فقد تراجع صافي الأصول الأجنبية من ٤٤٩,٢ مليار دولار أمريكي إلى ٤٣٨,٢ مليار دولار أمريكي (ما يعادل ٥٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، و٢٢ شهراً من الواردات، و٢٥٤٪ بمقياس تقييم كفاية الاحتياطات)، مما يرجع إلى حد كبير للزيادة في الخصوم الأجنبية. وفي المرحلة المقبلة، من المتوقع أن تزداد الاحتياطات بدرجة كبيرة في أعقاب تزايد إيرادات الصلدارت النفطية.^١</p> <p>التقييم: للاحتياطات دور مزدوج — الاضرار لدوافع احترازية ولصالح الأجيال القادمة. وتكفي الاحتياطات لتلبية الأغراض الاحترازية (حسب مقياس صندوق النقد الدولي). غير أنه ينبغي توخي الحيلة المالية على المدى المتوسط لتقوية الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.</p>	<p>التدخلات في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطات</p>
<p>^١ نماذج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية لا تتضمن المملكة العربية السعودية. ونظر الخبراء في ثلاث منهجيات، بما فيها منهجيتان تراعيان الاعتبارات الخاصة عبر الفترات الزمنية المتعددة في الاقتصادات التي تشكل صلاسلها من الموارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصلدارت. وباستخدام أسلوب انحدار الحساب الجاري، يقدر معيار الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (أي أعلى قليلاً من معيار الحساب الجاري الذي بلغ ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠). وتفترض قواعد توزيع الاستهلاك أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لمجموع الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية/الاستثمارية (الثروة) مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصلدارت غير النفطية. وحسب قواعد توزيع الاستهلاك، يُقدّر معيار الحساب الجاري بنسبة ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد، على الترتيب. ويراعي نموذج الاحتياطات الاستثمارية أنه قد يكون من المرغوب تخصيص جزء من ثروة الموارد لتمويل الاستثمار، وهو ما لم يرلعه النموذج القائم على الاستهلاك صراحة. وحسب نموذج الاحتياطات الاستثمارية، تبلغ فجوة الحساب الجاري ٥,٢٪ على المدى المتوسط. وتعتمد نماذج الاستهلاك والاستثمار على أسعار النفط المتوقعة فيما بعد الإطار الاقتصادي الكلي متوسط الأجل، وبالتالي تتطوي النتائج على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتعتبر فجوة الحساب الجاري في عام ٢٠٢١ البالغة -١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عن تقييم الخبراء الشامل الذي يركز على نهج قائم على نموذج انحدار الحساب الجاري. ويتم حساب نطاق الفجوة باستخدام تقديرات من الترويج، وهي اقتصاد غني بالنفط ضمن عينة منهجية الأرصدة الخارجية، وبالتالي يسهل مقارنتها بالمملكة.</p> <p>^٢ يشمل مجموع الاحتياطات الذهب بالقيمة الوطنية.</p>	

المرفق السابع - التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧

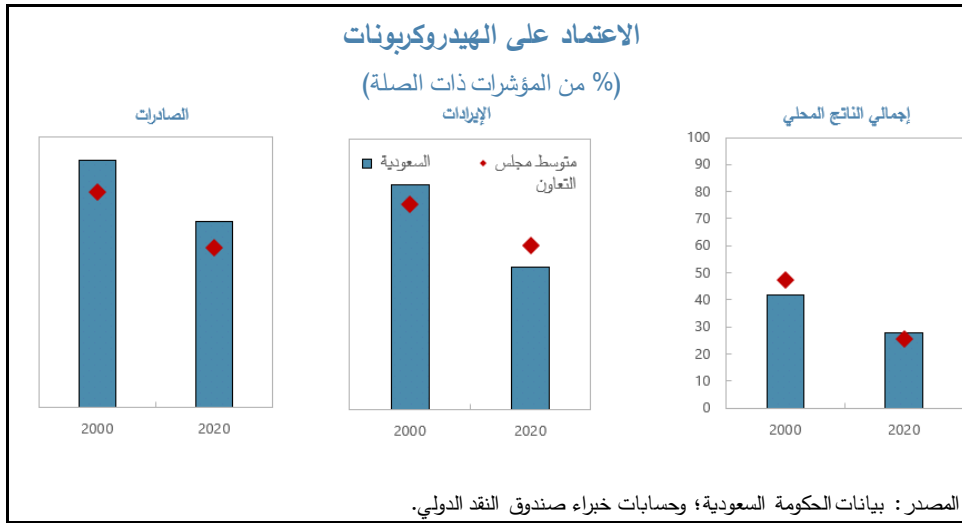
التوصيات	التقدم المحرز
الرقابة المصرفية	
تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو متكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام.	صدر نظام البنك المركزي الجديد في نوفمبر ٢٠٢٠. ويتضمن النظام الجديد عددا من التعديلات منها إنشاء قناة إبلاغ ترتبط مباشرة بالملك، كما يرسخ النظام سلطته على جميع المؤسسات المالية الخاضعة له. وتم إعداد مشروع نظام مراقبة البنوك وتجري حاليا مراجعته داخليا تمهيدا لطرحه للتشاور العام قبل إحالته للسلطة التشريعية.
تدوين ونشر جميع التعاميم التشريعية المصرفية، واستبعاد التعاميم التي ألغيت بموجب تعاميم لاحقة.	أطلق البنك المركزي السعودي رسميا بوابة إلكترونية لنشر التعاميم في ديسمبر ٢٠٢٠.
تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد المخاطر في البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط المخاطر في البنوك، وتطوير الآليات توثيق عملية فحص القروض.	بدأ العمل بالإطار الرقابي المصرفي الجديد القائم على المخاطر. وتجمع عملية تقييم المخاطر في البنوك حاليا بين تقييم المخاطر الكامنة وتقييم ضوابطها. ويستند حاليا تخطيط أعمال الرقابة المصرفية الميدانية والمكتبية إلى أنماط المخاطر في البنك المعني. كذلك تم تطوير نظام توثيق عمليات فحص القروض.
إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية بشأن ترخيص البنوك.	تم نشر المتطلبات والمبادئ التوجيهية المعدلة على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي في يناير ٢٠١٩.
تقديم إرشادات للبنوك بشأن ربط أنماط مخاطر المنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.	استكمل البنك المركزي السعودي في عام ٢٠٢٠ وضع الصيغة النهائية لإطار الحوكمة الشرعية وأعقبها في ديسمبر ٢٠٢١ بإطار إدارة المخاطر في الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة. ويعكف البنك المركزي حاليا على تعزيز معايير السيولة وكفاية رأس المال تماشيا مع معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض المعاد جدولتها وهيكلتها.	اعتمد البنك المركزي السعودي متطلبات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية والتي تتناول التصنيف ورصد المخصصات من منظور محاسبي، علما بأن البنوك ملتزمة بهذه المتطلبات منذ عام ٢٠١٨. كذلك قام البنك المركزي السعودي بتنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن المعالجة الاحترازية للأصول الإشكالية - تعريف مفهومي الانكشافات غير المنتظمة وإمهال المدين". ويعكف البنك المركزي في الوقت الراهن على إصدار متطلباته الاحترازية المتعلقة بتصنيف القروض ورصد مخصصات لخسائرها والتي ستكون بمثابة متطلبات إضافية تهدف إلى زيادة تعزيز الإطار الحالي.
إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها.	أصدر البنك المركزي السعودي في يناير ٢٠٢٠ قواعد وتوجيهات حول إدارة القروض الإشكالية تقتضي من البنوك وضع سياسات وإجراءات لإعادة جدولة الانكشافات القائمة وإعادة هيكلتها.
تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية.	وقع البنك المركزي السعودي مذكرات تفاهم مع لجنة الخدمات المالية وهيئة الرقابة المالية في جمهورية كوريا في مجال الرقابة على المؤسسات المالية. كذلك تم التوقيع على مذكرات تفاهم أخرى في مجالي الخدمات المالية والتعاون السوقي مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وقع البنك المركزي السعودي على مذكرات تفاهم مع سلطة دبي للخدمات المالية للعمل في مجال الخدمات المالية.

	إدارة السيولة
تم وضع نموذج لإعداد تنبؤات السيولة، وتجري مراجعته واختباره وتحديثه بانتظام.	وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة للاسترشاد به في عمليات أسواق المال.
	شبكات الأمان المالي
صدر نظام معالجة المنشآت المالية المهمة في ديسمبر ٢٠٢٠.	اعتماد وتنفيذ مشروع نظام تسوية الأوضاع.
أنشأ البنك المركزي السعودي إطاراً عاماً لمساعدات السيولة الطارئة. غير أن هناك حاجة للتنسيق بين الأطراف المعنية الخارجية لاستيفاء شروط البيانات المتعلقة بالعوامل الخارجية المنشأ التي تؤثر على أوضاع السيولة، مثل إبلاغ المعلومات عن خطط الحكومة على أساس متواتر. وهذا من شأنه مساعدة البنك المركزي على تطوير الإطار بصورة أفضل.	وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.
في طور التنفيذ. من المقرر أن يتناول إطار حماية الودائع المقترح حديثاً الإطار الزمني لسداد قيمة الودائع المؤمنة بالكامل خلال فترة أقل من ٣٠ يوماً. كذلك سيُنظر في إنشاء خط التمويل الاحتياطي ضمن أي آلية شبكة أمان مقترحة.	وضع إطار زمني لسداد مدفوعات صندوق حماية الودائع وضمان توافر خط تمويل احتياطي.
	السياسة الاحترازية الكلية
صدرت المبادئ الخاصة بحساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل في مايو ٢٠١٨، وتم تنفيذها بالكامل في أغسطس ٢٠١٨.	توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل ضمن اللوائح التنظيمية بحيث يغطي جميع أنواع الدين والدخل.
تُنشر حالياً بيانات شهرية عن تمويل القروض العقارية السكنية الجديدة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويجري حالياً العمل على تعزيز عملية جمع البيانات.	تعزيز عملية جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات.

المرفق الثامن - التنوع في المملكة العربية السعودية^١

تبنّت "رؤية السعودية ٢٠٣٠" خطة طموحة لتنويع الاقتصاد في المملكة العربية السعودية بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات. وقد أحرزت المملكة تقدما نحو تنويع اقتصادها ليشمل سلع الصناعات التحويلية المتطورة مثل البلاستيك، وكذلك في مجال الخدمات مثل السفر والسياحة. غير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي مواصلة تنفيذ برنامج إصلاحات هيكلية وفق تسلسل دقيق مدعوما بإصلاحات مؤسسية في إطار رؤية ٢٠٣٠.

١- ويشكل التنويع الاقتصادي عاملا أساسيا في التنمية الاقتصادية، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بدرجة كبيرة على الهيدروكربونات. وهذا يستدعي الانتقال إلى هيكل أكثر تنوعا في الإنتاج والتجارة، وبالتالي تنويع قاعدة الإيرادات، وإلا ستزداد غالبا مواطن التعرض لمخاطر الصدمات الخارجية التي تتسبب دائما في إضعاف آفاق النمو الاقتصادي على المدى الأطول. وينبغي أن يقترن ذلك بالتحول الهيكلي، أي إعادة توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الأكثر إنتاجية. وبالجمع بينهما، من الممكن تعزيز الإنتاجية، وخلق فرص العمل، ووضع الأساس اللازم لنمو مستدام واحتوائي. ويشكل الاعتماد على النفط أيضا تحديات مع ظهور مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، يخيم شبح تغير المناخ على البلاد، مما يجعل تنويع الاقتصاد ضرورة أكثر إلحاحا للمساعدة في الحد من انبعاثات الكربون، وهو ما يتسق مع هدف المملكة للوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٦٠.



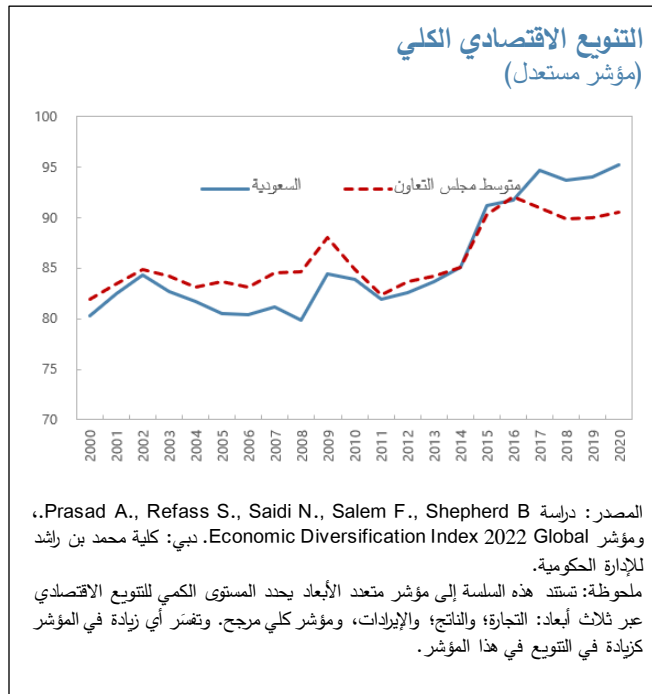
٢- وأطلقت المملكة العربية السعودية "رؤية السعودية ٢٠٣٠" بهدف تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على قطاع الهيدروكربونات. وظل النموذج الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مدفوعا بقطاع الهيدروكربونات، وهو ما تؤكد مساهمة قطاع الهيدروكربونات الكبيرة في إجمالي الناتج المحلي والتجارة والإيرادات. وفي الواقع، دائما ما كان التنوع الاقتصادي هدفا مهما في جميع خطط التنمية، بداية من خطة التنمية الأولى في عام ١٩٧٠، وإن ظل الاعتماد على النفط عاملا حيويا. وتهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى تنويع الاقتصاد عن طريق تعزيز قطاع الصناعات التحويلية السعودي، مع التركيز على الصناعات عالية القيمة مثل صناعات الدفاع والطيران والسيارات والأغذية، وفي قطاع الخدمات أيضا عن طريق تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والخدمات اللوجيستية.

^١ إعداد سيدرا رحمن.

رؤية السعودية ٢٠٣٠	
برامج تحقيق الرؤية	الركائز الأساسية
١- برنامج صندوق الاستثمارات العامة ٢- برنامج الإسكان ٣- برنامج ضيوف الرحمن ٤- برنامج الاستدامة المالية ٥- برنامج تنمية القدرات البشرية ٦- برنامج جودة الحياة ٧- برنامج التحول الوطني ٨- برنامج التخصص ٩- برنامج تحول القطاع الصحي ١٠- برنامج تنمية القطاع المالي ١١- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية	١- وطن طموح ٢- بناء اقتصاد مزدهر ٣- مجتمع حيوي

٣- وتركز هذه الرؤية على تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية استناداً إلى برامج تحقيق الرؤية ومجموعة من أدوات القياس القوية لمتابعة التقدم المحرز. ونقوم على ثلاث ركائز، وهي خلق وطن طموح واقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي، وتركز الركيزة الثانية على التنويع الاقتصادي. وتستهدف هذه الرؤية، بدعم من ١١ برنامجاً لتحقيقها، تنفيذ عدة إنجازات بحلول عام ٢٠٣٠ منها

زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ٣٥٪ بدلاً من ٢٠٪ في الوقت الحالي، وارتفاع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي إلى ٦٥٪ بدلاً من ٤٠٪ في الوقت الحالي. كذلك، تهدف الرؤية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من ٣,٨٪ للوصول إلى المستوى الدولي البالغ ٥,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن الأهداف الاقتصادية المهمة زيادة حصة الصادرات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من ١٦٪ إلى ٥٠٪. ويركز برنامج الإصلاح الهيكلي على السياسات الصناعية التي تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية من منظور الحكومة، بما في ذلك من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبناء سلاسل إمداد محلية تسترشد بسياسة المشتريات المحلية، بالإضافة إلى تطبيق الرسوم الجمركية على الواردات من منتجات معينة وضمان اتساقها مع القواعد واللوائح التنظيمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية من حيث ضرورة عدم وجود أي عوائق أمام المنافسة الأجنبية.



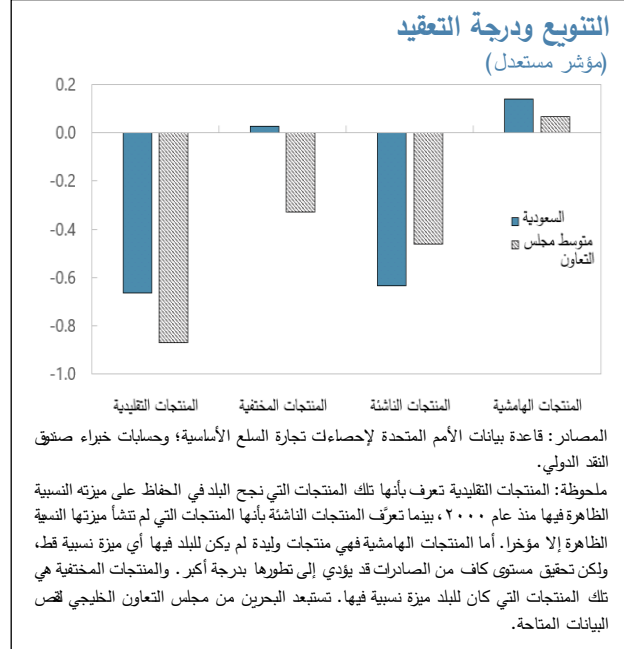
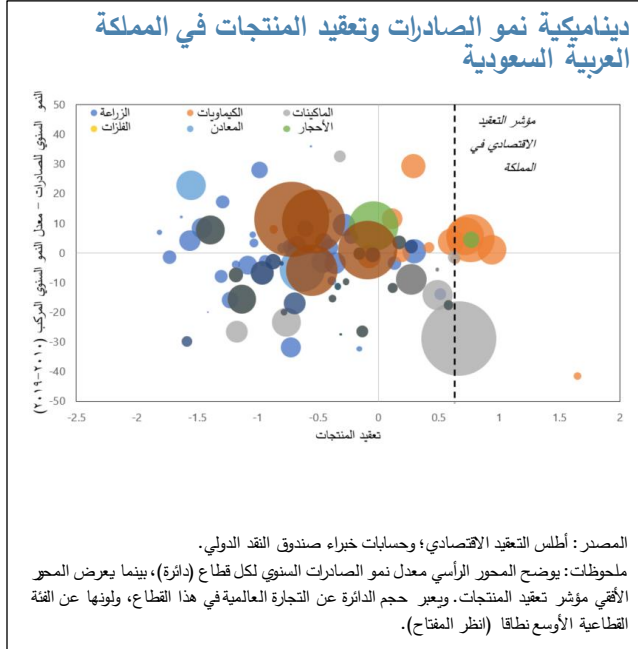
٤- ونجحت المملكة العربية السعودية في تنويع اقتصادها خلال العقد الماضي، مع تفوقها في هذا الصدد على نظرائها من مجلس التعاون الخليجي. فقد بدأت المملكة تنويع اقتصادها بعيداً عن الهيدروكربونات، مع تسارع الخطى في هذا الاتجاه منذ عام ٢٠١٦، كما شهدت المملكة انخفاض مساهمة القطاع النفطي في مختلف مكونات الإيرادات، والصادرات، والناتج. ويمكن أن يعزى التقدم المحرز إلى الإصلاحات متعددة التركيز التي تتبنى عليها الرؤية التي تم إطلاقها في ٢٠١٦.

٥- وتمكنت المملكة من تنويع اقتصادها من خلال الدخول في مجالات الإنتاج المتطورة. فالأقتصادات تنمو غالباً عن طريق تحديث سلة صادراتها للتركيز على الصناعات المتطورة، مثل الصناعات المنشئة للمكاسب الإنتاجية والآثار الانتشارية. ويُلاحظ عبر البلدان وجود رابط

ديناميكي بين تطوير منتجات التصدير والنمو الاقتصادي.^٢ وكانت المملكة على مدار العقدين الماضيين قد نجحت في ترسيخ

^٢ راجع درلة (2019) Cherif and Hasanov 'The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy'

مكانتها عالميا في مجال تصدير النفط والمنتجات الكيماوية التي تشكل منتجا فرعيا من القطاع النفطي. كذلك تمكنت المملكة من تنويع اقتصادها من خلال المشاركة في عدد من مجالات الإنتاج المتطورة، واحتلت موقع الريادة بين نظرائها من دول مجلس التعاون في تحقيق ميزة نسبية ظاهرة^٣ في السلع المعقدة.



٦- ويشير المركز الذي تشغله المملكة في فضاء المنتجات إلى تنوع نشاطها الاقتصادي في اتجاه مجالات جديدة، وإن كان ترابط هذه المنتجات محدودا. وتتبع منهجية فضاء المنتجات^٤ فرصة للتعلم في استكشاف سلة صادرات المملكة وإمكاناتها، كما تساعد على تحديد مسارات التنويع. وتخلص الدراسات البحثية^٥ إلى اتجاه البلدان غالبا نحو تنويع اقتصاداتها بالانتقال إلى

ودرلة (2007) Hausmann et al, [What You Export Matters](#) ودرلة [The Atlas of Economic Complexity](#) (2011).
^٣ تحسب الميزة النسبية الظاهرة لأي منتج في بلد ما وفق دراسة [An Revealed Comparative Advantage Revisited: Analysis of Relative Export Shares of the Industrial Countries](#). Balassa (1977) وتساهي حصة هذا المنتج في مجموع صادرات البلد المعني إلى

حصة الصادرات العالمية من المنتج في مجموع الصادرات العالمية.
^٤ تميل البلدان غالبا نحو تنويع اقتصاداتها من خلال التحول إلى منتجات تتطلب دراية فنية مماثلة لما لديها من إمكانات. ويصور "فضاء المنتجات" مدى الترابط بين أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام البيانات العالمية الحقيقية. واستنادا إلى التجارب، فإن أي زوج من المنتجات يكون متشابها/مترباطا (ويتطلب نفس مستوى المعرفة تقريبا) إذا كانت احتمالية تصدير البلدان للمنتجين الاثنين معا أعلى من سواهما. وتعرض للرسوم البيانية لديناميكية فضاء المنتجات التمثيل المرئي لفضاء المنتجات باستخدام بيانات التجارة الدولية. وتمثل كل عقدة في الرسم منتجا يتحدد حجمه على أساس نصيبه من التجارة العالمية. وتعكس الروابط بين أي منتجين احتمالية تصديرهما معا. وهناك عدة "مجتمعات" من المنتجات، وهي مجموعات من المنتجات يتم تصنيفها في العادة ضمن نفس الفئة نظرا لأنها غالبا ما ترتبط ببعضها البعض على نحو أكثر تولترا مقارنة بغيرها من خارج المجتمع. وتتبع المجتمعات الموجودة في المناطق الأكثر مركزية وكثافة درجة كبيرة من "الترابطية"، مما يعني أن الدخول في هذه المجتمعات يوفر فرصا للتنويع نحو عدد أكبر من المنتجات وكذلك المنتجات التي يزداد عليها الطلب العالمي.

^٥ راجع دراسة (2006) Hausmann and Klinger [Structural Transformation and Patterns of Comparative Advantage in the Product Space](#) ودراسة (2007) Hidalgo et al [The Product Space Conditions the Development of Nations](#).

المنتجات القريبة منها والمرتبطة بها (أي المنتجات التي تشترك في معظم الإمكانيات الأساسية) أو تلك المنتجات التي تتطلب دراية فنية مماثلة للبناء على الإمكانيات المتاحة. وبينما قامت المملكة بتنويع اقتصادها نحو الكيماويات والبلاستيك ومكونات التصنيع والمنتجات المصنعة المرتبطة بالأغذية، فإن مركزها في محيط فضاء المنتجات يعكس درجة محدودة من الارتباط بالمحور الذي يشغله تجمع كثيف من المنتجات الأكثر تطورا. وسوف يقتضي تحرك المملكة داخل فضاء المنتجات توفير الإمكانيات الضرورية والبيئة المواتية، بما في ذلك المحتوى المحلي وسلاسل القيمة المحلية، ورصيد كبير من رأس المال البشري والبنية التحتية الضرورية.

ديناميكية "فضاء المنتجات" في المملكة العربية السعودية، عام ٢٠٠٠ مقابل عام ٢٠١٩



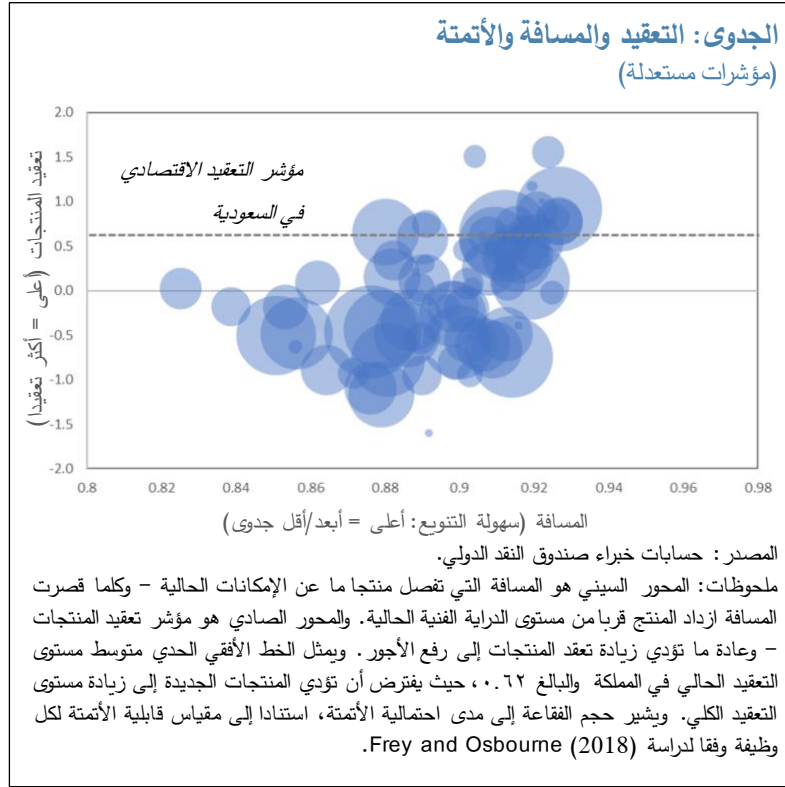
الغذاء	المشروبات	المواد الخام	الموارد الطبيعية	المعادن	الكيماويات	المكونات المصنعة	الآلات والمركبات	صناعات أخرى

ملحوظة: يوضح الشكل البياني عرضا مرئيا لفضاء المنتجات باستخدام بيانات التجارة العالمية. وتمثل كل عقدة في الرسم منتجا يتحدد حجمه على أساس نصيبه من التجارة العالمية. وتعكس الروابط بين أي منتجين احتمالية تصديرهما معا. والعقدة الرمادية اللون تشير إلى أن المملكة ليست لديها ميزة نسبية في هذا القطاع (الميزة النسبية الظاهرة > ١) وتشير العقدة الملونة إلى وجود ميزة نسبية في المنتج (الميزة النسبية الظاهرة < ١).

٧- ويتوقف تحقيق مكاسب إضافية على مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية. ويتطلب النمو المستدام الاستمرار في معالجة الاختناقات والاحتكاكات المتضمنة في رؤية ٢٠٣٠ للمساعدة على سرعة الدخول في الصناعات ذات الصلة. وتهدف "الرؤية" إلى تحسين القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. كذلك تم تشكيل لجنة معنية بالاندماج في سلاسل القيمة البتروكيماوية لإرشاد السياسات المعنية بسلاسل القيمة المحلية، بما في ذلك تحقيق قيمة أكبر محليا وزيادة الأنشطة المتممة للإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك، يلتزم صندوق الاستثمارات العامة، مدعوما بقاعدة أصوله القوية وشراكاته الاقتصادية الاستراتيجية، بفتح المجال للاستثمار في قطاعات جديدة بالمملكة، كما يتطلع من خلال دوره الريادي العالمي في إدارة الأصول إلى توطين أحدث التكنولوجيات ومصادر المعرفة من خلال استثماراته الاستراتيجية الدولية.

٨- وبينما تضع المملكة العربية السعودية الخطط اللازمة لتنويع اقتصادها، ينبغي أن ننظر في توسيع نطاق أنشطتها لتشمل منتجات أكثر تعقيدا. ومن الممكن استخدام مقاييس التعقيد والمسافة في وضع خريطة لحدود الكفاءة حسبما يتضح من مخطط الجدوى أدناه. ويحدد الشكل البياني مكان كل منتج (النقاط) حسب درجة التعقيد (المحور الرأسي) والمسافة التي تفصله

عن المعرفة الإنتاجية الحالية للمملكة (المحور الأفقي). ووفقاً لأداة فضاء المنتجات التشخيصية،^٦ ينبغي أن تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق التوازن بين الرغبة في التنوع ودرجة تعقيد المنتجات، مع مراعاة عدم استنزاف الإمكانيات الحالية. وتقع المكاسب قريبة المنال في الركن الأيسر العلوي من الشكل البياني - المنتجات عالية التعقيد، وهي مقاربة للغاية أيضاً لمستوى الدراية الفنية الحالي في المملكة. أما القطاعات التي تظهر إمكانات عالية للتوسع، فهي المنتجات المرتبطة بقطاعات التصنيع الزراعي ذي القيمة المضافة، والآلات، والصناعات الدوائية.



٩- وتتقدم أنشطة الأتمتة في الوقت الحالي بخطى سريعة، حيث يمكن إحلال الميكنة وتقنيات الروبوت محل وظائف الصناعات التحويلية، مما يؤدي إلى عرقلة فرص خلق الوظائف. وسوف تتوقف الاستفادة من مكاسب التحول الديمغرافي على خلق الوظائف لعدد كبير من الشباب السعوديين الداخلين إلى سوق العمل. ومن الأبعاد المهمة في التي ينبغي مراعاتها في هذا الصدد المساهمة المتوقعة لكل قطاع في توفير الوظائف، لا سيما في المرحلة الراهنة من التغيرات التكنولوجية المثيرة للاضطراب - أي الأتمتة والتحول للوقمي. والعديد من القطاعات الواعدة ربما تكون عرضة لمخاطر الأتمتة، كما أن فرص العمل التي تنشأ عادة

عن تنوع الاقتصاد في اتجاه قطاع الصناعات التحويلية ربما لا تتحقق (انظر للوسم البياني). وعلى الرغم مما قد يكون لذلك الأمر من انعكاسات سلبية على توظيف العمالة الوافدة في قطاع الوظائف منخفضة المهارة، فمن المحتمل أن يوفر فرصة لخلق الوظائف عالية المهارة للمواطنين السعوديين، وهو ما يتسق مع برنامج السعودية.

١٠- وسوف يتوقف نجاح التنوع الاقتصادي على مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الطموحة، مع الحد من أوجه عدم الكفاءة المصاحبة للسياسات الصناعية وضمان توافر العمالة الماهرة. فالسياسات الصناعية السليمة يمكن أن يكون لها دور حيوي في استراتيجية تنوع اقتصاد المملكة. ولكن لتحقيق الحد الأقصى من المنافع للنمو الاقتصادي والحد من المخاطر، ينبغي توخي الحرص في تصميم الحوافز مع التركيز على الشفافية والمساءلة للحد من مخاطر الحوكمة، مع مراعاة المبادئ الأساسية التالية التي تتفق عليها الأدبيات الاقتصادية بوجه عام:

^٦ راجع دراسة The Atlas of Economic Complexity (Hausmann et al. (2011).

- **إيلاء الأولوية للصناعات الموجهة نحو التصدير** وليس إحلال الواردات، مع التركيز على التكنولوجيا والابتكار، ومساءلة الشركات بشأن الدعم المقدم لها، وفق مجموعة من معايير الأداء الصارمة على سبيل المثال. وفي "اقتصادات المعجزة الآسيوية"، تدخلت الحكومة في مرحلة مبكرة لدعم الشركات المحلية في القطاعات المتطورة مع ضمان استمرار المنافسة القوية فيما بينها. وبينما يمكن للتعريفية الجمركية أن توفر الحماية للقطاعات الناشئة ("حجة الصناعة الوليدة")، فإنها قد تؤدي كذلك إلى سوء توزيع الموارد، والسعي للكسب الريعي، وانعدام المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام التجارة العالمية يمنع استخدام مثل هذه الأدوات، ويمكن النظر في الاستعانة بتدابير أخرى لتشجيع الصادرات مثل المعدلات الضريبية التفاضلية على الأرباح من مبيعات الصادرات، ورد الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة المستوردة.^٧
- **سياسات جيدة التنسيق لدعم الروابط الخلفية**، من خلال زيادة القيمة المضافة المحلية مثلا، وكذلك دعم الروابط الأمامية مع التركيز على الأنشطة المتممة للإنتاج. فازدياد هذه الروابط وما ينشأ عنها من آثار انتشارية يشجعان على تكون مجموعات وتجمعات عنقودية يمكنها، من خلال مساهمتها في مكاسب الإنتاجية، أن تعزز التوظيف المستدام. وعلى سبيل المثال، بإمكان المناطق الاقتصادية الخاصة تقديم مساهمات حيوية للنمو والتنمية بالمساعدة في جذب الاستثمارات، وخلق الوظائف، وتعزيز الصادرات - على نحو مباشر وغير مباشر عندما تتجح في بناء الروابط مع الاقتصاد الأوسع نطاقا وعندما تقترب أيضا باستراتيجية متكاملة، بما في ذلك توفير بيئة أعمال مواتية، وتحديث التكنولوجيات المستخدمة، وتوفير التدريب لاكتساب المهارات. وينبغي توخي الحرص للحد من المخاطر على المالية العامة الناجمة عن الإعفاءات الضريبية من خلال وضع معايير صارمة لإلغاء هذه الإعفاءات، وتطبيق شروط البطلان التلقائي، وضمان ربط الحوافز بنطاق زمني محدد. كذلك ينبغي استحداث مجموعة أخرى من أدوات السياسة الصناعية، مثل استراتيجيات المشتريات المحلية وسياسات أخرى، مع ضمان عدم وجود عراقيل أمام المنافسة الأجنبية.^٨
- **رفع مهارات القوة العاملة الحالية وإكسابها مهارات جديدة** لسد الثغرات والفجوات بين المهارات واحتياجات سوق العمل وزيادة المواءمة بين البرامج التعليمية واحتياجات أصحاب الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين التعليم كما ونوعا على كافة المستويات، بما في ذلك التدريب المهني للعمال متوسطي العمر، سوف يخلق قوة عاملة أكثر إنتاجية. كذلك فإن تقليص فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص سوف يعزز فرص التوظيف في القطاع الخاص، بينما ستؤدي معالجة الفجوة بين الإنتاجية والأجور إلى ضمان توفير أجور تنافسية.

⁷ راجع دراسة (2019) Cherif and Hasanov [The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy](#) ودراسة (2022, forthcoming) Cherif et al, [A Conceptual Framework](#). IMF Departmental Paper.

⁸ راجع دراسة (2019) UNCTAD [World Investment Report 2019: Special Economic Zones](#)، ودراسة (2016) UNIDO [The Role of Local Content Policies in Manufacturing and Mining in low- and Middle-Income countries](#) ودراسة (2019) Hasanov [The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy](#) ودراسة (2022, forthcoming) Cherif et al, [A Conceptual Framework](#). IMF Departmental Paper.

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٢ - مرفق
المعلومات

١٤ يوليو ٢٠٢٢

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

إعداد

(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

- ٢ _____ العلاقات مع الصندوق
- ٤ _____ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
- ٥ _____ قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠٢٢)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة:	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	٩٩٩٢,٦٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٧١٩٤,٠٥	٧١,٩٩
مركز شريحة الاحتياطي	٢٧٩٨,٥٦	٢٨,٠١
إقراض الصندوق		
الاتفاقات الجديدة للاقتراض	٧٥,٣٧	

إدارة حقوق السحب الخاصة:	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	١٦٢٥٩,٩٥	١٠٠,٠٠
الحيازات	١٥٤٢٣,٠٢	٩٤,٨٥

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الاتفاقات المالية لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢,٥٩	٥,٤٦	٥,٤٧	٥,٤٦	٥,٤٦
٢,٥٩	٥,٤٦	٥,٤٧	٥,٤٦	٥,٤٦

إقراض الصندوق والمنح:

تشارك المملكة العربية السعودية في الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) وبلغ حجم ترتيباتها الائتمانية في ظل هذه الاتفاقات الجديدة للاقتراض حوالي ١١,٣١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣١ مايو ٢٠٢٢ بلغ الرصيد القائم في ظل هذه الترتيبات الائتمانية حوالي ٧٥,٣٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي أكتوبر ٢٠١٢ دخلت المملكة العربية السعودية في اتفاقية لشراء سندات مع الصندوق في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٢ بقيمة ٩,٧١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير خط دفاع ثالث بعد موارد حصص العضوية وموارد "الاتفاقات الجديدة للاقتراض". وفي ديسمبر ٢٠١٦، تم تجديد هذه الاتفاقية في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٦، وكانت هذه المرة بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي. وفي يناير ٢٠٢١، تم تجديد الاتفاقية مرة أخرى في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠٢٠ بقيمة تبلغ نحو ٦,٤٦ مليار دولار.

وفي مارس ٢٠٠١، كانت المملكة قد وافقت على دعم الصندوق الاستثماري لموارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" ومبادرة "هيبك" من خلال المساهمة بودائع بلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بلغت مساهمة المملكة فيها ١٦,٧١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبلغت مساهمة الصندوق السعودي للتنمية ٧٧,٦٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، تم تمديد فترة هذه الودائع إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ وتمت زيادة الدعم بوديعة إضافية قيمتها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من الصندوق السعودي للتنمية، من أجل بلّاحة ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي القيمة الحالية في نهاية ٢٠٠٥) على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وتم تحويل وديعة المملكة العربية السعودية بقيمة ١٦,٧١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة التي حل أجل استحقاقها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كمساهمة في هيئة منحة إلى حساب الدعم العام في الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر. وتم مؤخرا تمديد المبلغ الكلي لوديعة الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ١١٥,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لشُتحق في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ (اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وبعد استكمال الإجراءات الشكلية الداخلية).

وإضافة إلى ذلك، وافقت المملكة في إبريل ٢٠٠٥ على تقديم مساهمة في هيئة منحة بمبلغ ٤ ملايين دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم موارد "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" للبلدان منخفضة الدخل. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر"، والتي تمتح في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. وفي أكتوبر ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣ قدمت المملكة العربية السعودية مساهمات لدعم الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية من بيع الذهب، والتي بلغت في مجملها ٧١,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للإقراض، قام صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١ بصفته أمين الصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر بعقد اتفاق اقتراض مع البنك المركزي السعودي (ساما) بمبلغ ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وشُحِب المبلغ بالكامل في مايو ٢٠٢٠. وفي فبراير ٢٠١٨، تعهدت المملكة بالمساهمة بمبلغ ٢ مليون دولار (ما يعادل ٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في صندوق استقرار القطاع المالي، الذي يدعم استقرار القطاع المالي وشموله، وتعميقه، مع التركيز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام سعر صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، وممارسات تعدد أسعار الصرف. وقد تم ربط الريال السعودي رسميا بالدولار الأمريكي اعتبارا من يناير ٢٠٠٣ حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوط بشملرسمي بحقوق السحب الخاصة بسعر ٥,٢٦٢٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥٪ بالرغم من ربطه في الواقع العملي بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر صرف متوسط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ و١٣٧٣.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا. وقد عُقدت آخر جولة من هذه المشاورات افتراضيا خلال الفترة ٤-٢٢ إبريل ٢٠٢١. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، وتم نشره في ٨ يوليو ٢٠٢١.

(<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/07/07/Saudi-Arabia-2021-Article-IV-Consultation-Publish-461736>).

الممثل المقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ١ يوليو ٢٠٢٢)

البنك الدولي في المملكة العربية السعودية:

<https://www.worldbank.org/ar/country/saudiarabia>

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ١ يوليو ٢٠٢٢)

أولاً - تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام: برغم بعض جوانب القصور في عملية توفير البيانات للصندوق، إلا أنه كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. وقد تحقق تقدم سريع في مجالي الحسابات القومية والإحصاءات النقدية، ولكن لا تزال هناك مجالات لتحسين إحصاءات الأسعار وإحصاءات القطاع الخارجي.

إحصاءات القطاع العيني:

الحسابات القومية: تقوم الهيئة العامة للإحصاء بإعداد تقديرات سنوية وربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي القائمة على الإنتاج والنفقات مع اعتماد سنة ٢٠١٠ كسنة أساس. وتم تحديث تصنيف الحسابات القومية في ٢٠٢١ ليمثل الأنشطة النفطية وغير النفطية على نحو أدق. وكذلك تقوم الهيئة العامة للإحصاء بإعداد جداول العرض والاستخدام السنوية وقد نشرت مؤخراً جداول للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٠ بناء على التصنيف الجديد، ومع هذا، فهي تُعد بناء على مستويات إجمالي الناتج المحلي التي تُنشر بدلاً من استخدامها في تحديد هذه المستويات. ويجري العمل حالياً على إعداد مؤشر جديد لأسعار المنتجين، مما يتيح أساليب لتكثيف شريك أفضل. وتقوم الهيئة أيضاً بإعداد ونشر مؤشر للإنتاج الصناعي يتسم بدورية أفضل (من أساس ربع سنوي في ٢٠١٦ إلى الأساس الشهري منذ يناير ٢٠١٩).

إحصاءات الأسعار: وتُشهر بيانات مؤشر أسعار المستهلكين بشكل شهري باستخدام سلة ثابتة من السلع والخدمات تتألف من ٤٩٠ بنداً بناء على مسح دخل وفاق الأسرة لعام ٢٠١٨. ويستخدم استكمال التعداد السكاني الحالي لعام ٢٠٢٢ بإعداد مسح جديد للأسر، وهو ما سيساعد على تحديث المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية وتغيير أساس سلة مؤشر أسعار المستهلكين باستخدام أوزان ترجيحية مُحَدَّثة. ولدى الهيئة العامة للإحصاء خطط لتطبيق نظم البيانات المستخلصة من المساحات الضوئية والبيانات الموجهة في حالة الإيجارات لتحسين جودة مؤشر أسعار المستهلكين. وتم مؤخراً تحديث الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار الجملة لتصبح ٢٠١٤ وإن كان نطاق تغطية العينة يقتصر على ثلاث مدن فحسب. ويجري حالياً نشر مؤشر ربع سنوي لأسعار العقارات. وتقرر إعداد مؤشر جديد لأسعار المنتجين بالاتفاق مع بعثة المساعدة الفنية التي أوفدها الصندوق في ٢٠١٩ ولا يزال العمل جارٍ على إعداده.

إحصاءات سوق العمل: تتوفر بيانات تقسيم التوظيف بين القطاعين العام والخاص بدءاً من الربع الثالث من عام ٢٠١٨. وتوقفت هيئة الإحصاء عن نشر بيانات أرقام الوظائف المطلقة من مسح القوى العاملة، ولكنها لا تزال تنشر معدلاتها. وتُشهر أرقام الوظائف المطلقة بناء على البيانات الإدارية المأخوذة من سجلات القطاع الخاص لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والبيانات من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهي متاحة بدءاً من الربع الثالث من ٢٠١٦. وكان للتحول من المقابلات الشخصية إلى المكالمات الهاتفية في تنفيذ مسح القوى العاملة أثناء فترة كوفيد-١٩ تأثير على تغطية المجيبين، مما أدى إلى ارتفاع عدد المجيبات. وتُبذل الجهود في الوقت الراهن لمواصلة تحسين مسح القوى العاملة، بهدف رفع مستوى جودته واتساقه مع أفضل الممارسات. وإضافة إلى ذلك، يخضع حجم الاقتصاد غير الرسمي للتقييم في الوقت الحاضر.

إحصاءات مالية الحكومة: أعادت الحكومة تبويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويستخدم إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ في إبلاغ بيانات المالية العامة ونشرها. كما أن العمل جارٍ على إعداد إحصاءات البيانات على أساس الاستحقاق.

الإحصاءات النقدية والمالية: تحسنت جودة البيانات النقدية وأصبحت هناك معلومات إضافية متاحة للاطلاع العام في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما). ولا تتوافر بيانات تفصيلية عن ودائع الشركات والأسر. وتتضمن الميزانية العمومية التي ينشرها البنك المركزي السعودي بنداً كبيراً ومتزايداً لبيانات "مطبوعات أخرى" مما يعوق عملية التحليل. وقدم البنك المركزي السعودي (ساما) إلى إدارة الإحصاءات في الصندوق الإحصاءات النقدية والمالية الأولية بناء على استمارات الإبلاغ الموحدة التي أعدها الصندوق. وراجعت إدارة الإحصاءات البيانات وخلصت إلى أن هناك بعض قصوراً في البيانات التي ينبغي معالجتها للاتساق مع المنهجية الوارد وصفها في دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويقوم البنك

<p>المركزي السعودي (ساما) بإبلاغ البيانات عن عدة سلاسل من المؤشرات في "مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية" بما فيها المؤشرين (عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ، وعدد ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف شخص بالغ) اللذين اعتمدتهما الأمم المتحدة لمراقبة الهدف رقم ٨-١٠ من الأهداف الإنمائية المستدامة.</p>	
<p>الرقابة على القطاع المالي: يقدم البنك المركزي السعودي للصندوق تقارير ربع سنوية عن مؤشرات السلامة المالية، وتنتشر هذه البيانات في موقع الصندوق الإلكتروني لمؤشرات السلامة المالية (https://data.imf.org/FSI). ويضم تقرير مؤشرات السلامة المالية كل المؤشرات الأساسية وهي ١٢ مؤشراً بالإضافة إلى ٨ مؤشرات محبذة لمؤسسات الإيداع.</p>	
<p>إحصاءات القطاع الخارجي: تُنشر بيانات ربع سنوية عن ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي وفق أحدث المعايير الدولية (الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي). ويعد البنك المركزي السعودي (ساما) إحصاءات الدين الخارجي على أساس ربع سنوي والنموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات على أساس شهري. ومع هذا، فإن بيانات الحساب المالي في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مُجمّعة بشكل كبير دون تقسيمها على أساس القطاعات المؤسسية. وفي الوقت نفسه، فالنقسم القطاعي للدين الخارجي متاح. ويتعين تحسين تغطية القطاع الخاص. ويشترك البنك المركزي (ساما) في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الذي أعده الصندوق، وإن كان غير مشارك في المسح المنسق للاستثمار المباشر من إعداد الصندوق كذلك. بيانات الاستثمار المباشر في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في حاجة إلى تحسين، مما يمكن البنك المركزي من المشاركة في المسح المنسق للاستثمار المباشر. وعلاوة على ذلك، هناك جهود جارية لإجراء مسح (واستخدام الكشوف المالية) تهدف إلى قيام الهيئة العامة للإحصاء بجمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما سيسمح بالمشاركة في المسح المنسق للاستثمار المباشر الذي أعده الصندوق.</p>	
<p>ثانياً - معايير البيانات وجودتها</p>	
<p>اشتركت المملكة في المعيار الخاص لنشر البيانات في ١٨ سبتمبر ٢٠١٩.</p>	<p>ولا تتوافر بيانات تقرير مراعاة المعايير والمواثيق.</p>

جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ١٤ يوليو ٢٠٢٢)

معدل تواتر النشر	معدل إبلاغ البيانات	معدل تواتر البيانات	تاريخ تطبيقها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	النقد بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	الميزانية العمومية للبنك المركزي السعودي
شهري	شهري	شهري	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
يومي	يومي	يومي	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	٣٠ يونيو ٢٠٢٢	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	١٥ يونيو ٢٠٢٢	مايو ٢٠٢٢	مؤشر أسعار المستهلكين
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	١٥ مايو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	الإيرادات والنفقات والربح وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
سنوي	سنوي	سنوي	١٣ يوليو ٢٠٢٢	٢٠٢١	الإيرادات والنفقات والربح وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة العامة
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	١٥ مايو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	ميزان الحساب الجاري الخارجي
شهري	شهري	شهري	٢٣ يونيو ٢٠٢٢	إبريل ٢٠٢٢	صادرات وواردات السلع
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٧ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	إجمالي الدين الخارجي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٨ يونيو ٢٠٢٢	الربع الأول من ٢٠٢٢	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تُحدد بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو محملة بالتزامات. كذلك يتعين أن تشمل البيانات الخصوم قصيرة الأجل المرتبطة بعملة أجنبية، ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى بالإضافة إلى القيم الافتراضية للمشتقات المالية لسداد والحصول على العملة الأجنبية، بما في ذلك تلك المرتبطة بعملة أجنبية ولكن يتم تسويتها بوسائل أخرى.

^٢ أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار آنون الخزنة والسندات الإئتمانية والسندات.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تشمل تكوين العملات.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.